



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة فرحات عباس - سطيف 1 -



كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير
مدرسة الدكتوراه: إدارة الأعمال والتنمية المستدامة

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير
تخصص: إدارة الأعمال والتنمية المستدامة
تحت عنوان:

دور التمويل الإسلامي الأصغر في تحقيق التنمية المستدامة دراسة مقارنة

تحت إشراف:
أ.د. رحيم حسين

إعداد الطالب:
ياسين حريزي

لجنة المناقشة:

رئيساً	جامعة سطيف - 1	أ.د. صالح صالح
مشرفاً ومقرراً	جامعة برج بوعريج	أ.د. رحيم حسين
مناقشاً	جامعة برج بوعريج	د. شوتري أمال
مناقشاً	جامعة سطيف - 1	د. بودرامة مصطفى
مدعوا	جامعة سطيف - 1	د. هباش فارس



كلمة شكر

أول الشكر لله تعالى على توفيقه لإتمام هذا العمل وإخراجه في صورته
النهائية، فله الحمد وله الشكر

ثم أتقدم بخالص الشكر وجميل العرفان إلى الأستاذ المشرف على هذا
العمل، الأستاذ الدكتور "**حسين رحيم**" على كل ما قدمه من نصائح
قيّمة، وتوجيه وتشجيع لإتمام هذا العمل.

كما أتقدم بالشكر والامتنان إلى كل من شجعني وأعانني على
مواصلة الدراسات العليا، وأخص هنا بالذكر صديقي وأخي "دشاش محمد
الصالح"، كما أشكر كل الأساتذة الذين ساهموا في تكويننا في مرحلة
الماجستير وجميع المراحل التعليمية

و في الأخير الشكر موصول إلى كل من قدم لي يد العون
لإنجاز هذا العمل ولو بكلمة طيبة.

إهداء

أهدي ثمرة جهدي هذا إلى

حبيبي وقوتي - رسول الله - صلى الله عليه وسلم -

إلى روح أمي الطاهرة - رحمة الله عليهما -

إلى الوالد الكريم - حفظه الله -

إلى نبع الحنان ورمز العطاء أمي جهيدة - حفظها الله -

إلى توأم روحي، أخي لحسن

إلى كل إخوتي وأخواتي

إلى كل من يعمل لرفعة هذا الدين

إلى شهداء الجرائم الأبرار

إلى كل من يعرفه ياسين ويعرفه ياسين

أهدي هذا العمل المتواضع

ياسين حريزي

مقدمة

مقدمة

برز غداة الحرب العالمية الثانية ما يصطلح عليه اقتصاديات النمو أو اقتصاديات التنمية، مما جعل البلدان النامية تركز جهودها على تنمية اقتصاداتها حتى تواكب التطور الحاصل في الدول المتقدمة، لكن النظرة المادية التي تركز على تحقيق معدلات النمو، دون مراعاة الوسط الذي تنفذ فيه، أدى إلى بروز مشاكل بيئية واجتماعية خطيرة مثل الاحتباس الحراري، التلوث البيئي وتزايد معدلات الفقر والمشاكل الناجمة عن سوء توزيع الدخل وغيرها، نتيجة لذلك تعالت الأصوات وتوالت الندوات، التي تنادي بضرورة تطوير الفكر التنموي حتى يجد حلولاً لهذه المشاكل، التي أصبحت تهدد حياة أفراد الجيل المستقبلي، بل تهدد حتى المجتمعات الحالية أيضاً، إلى أن ظهر إلى الوجود لأول مرة بشكل رسمي مفهوم التنمية المستدامة في تقرير حمل عنوان "مستقبلنا المشترك".

التنمية المستدامة مفهوم حديث، وقد أصبحت الاستدامة اتجاهاً فكرياً في معظم دول العالم الصناعي والنامي على حد سواء، وهي نمط تنموي يمتاز بالعقلانية والرشادة، ويتعامل مع النشاطات الاقتصادية الرامية لتحقيق معدلات نمو اقتصادي من جهة، ومع اجراءات المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية من جهة أخرى، على أنها عمليات متكاملة وليست متناقضة، وينظر لها على أنها السبيل الوحيد لضمان تحقيق نوعية حياة جيدة للسكان في الحاضر والمستقبل.

يمثل التمويل الأصغر واحداً من أهم الوسائل التي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة لكونه أداة تتحقق بفضلها التنمية الاقتصادية والاجتماعية، زيادة لآثاره البيئية المحدودة، والتي قد تنعدم في كثير من الأحيان، ولكونه واحداً من الآليات التي تحد من الآثار الوخيمة للفقر في سبيل تحقيق التنمية المستدامة، وقد أصبح التمويل الأصغر توجهاً دولياً سائداً، حيث درجت المنظمات والمؤسسات العاملة في مجال التنمية تضمينه سياساتها وبرامجها، ويجمع الاقتصاديون وخبراء التنمية الاجتماعية على أهمية نظام التمويل الأصغر، بعدما ثبت من أنه فعال اقتصادياً واجتماعياً، ويستشهد هؤلاء بالنجاح الذي حققه هذا النهج بالعديد من الدول خاصة في بنغلاديش

من قبل محمد يونس¹ (الحائز على جائزة نوبل للسلام عام 2006 نظير جهوده الناجمة عن تجربة بنوك الفقراء) ، فالتمويل الأصغر هو عبارة عن عرض الخدمات المالية وغير المالية للفتات الفقيرة التي تعاني من الاقصاء المالي الناجم عن عدم قدرتها على توفير الضمانات مقابل القروض الممنوحة لها ، وينجم عن ذلك إشراك قطاع كبير من الناس في النشاط الاقتصادي، مما يزيد في الانتاج ويحسن معدلات النمو زيادة على تحسين الظروف الاجتماعية للمستفيدين منه، لكن الملاحظ في هذا التمويل أن أسعار الفائدة المطبقة فيه تكون عالية، مما يزيد في تكاليف المشروعات الصغيرة والصغيرة وقد يؤدي إلى فشلها، كما أن الكثيرين يحجمون عن التعامل مع البنوك التي تقدم القروض بفوائد ربوية وتصل نسبتهم في بعض دول العالم الإسلامي إلى 40 %، وهنا يأتي دور التمويل الإسلامي بما يتيحه من صيغ وخصائص، وأيضا كبديل للذين يتحرون موافقة الشريعة في أنشطتهم .

يشهد قطاع التمويل الإسلامي تطورا كبيرا، سواء في الدول الإسلامية أو غيرها، ويشترك في هذا مع قطاع التمويل الأصغر، الذي يشهد تزايدا كبيرا في الطلب عليه في جميع دول العالم، و يشتركان أيضا في أنهما يهدفان لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية من قبيل محاربة الفقر ومكافحة البطالة وزيادة الانتاج ودعم المرأة...الخ، ويمثل النقاء التمويل الأصغر والتمويل الإسلامي مجالا يطلق عليه التمويل الإسلامي الأصغر، الذي يجمع ما بين الفعالية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية والحفاظ على البيئة مما يزيد في إنجاح عملية التنمية، التي لم تعد مجرد عملية تعتمد إلى زيادة الثروة لدى الأفراد أو الدول دون مراعاة المحيط المادي الذي يمارس فيه النشاط التنموي، بل زاد الاهتمام بالمسائل الاجتماعية والبيئية، فأصبحت محاربة الفقر والتنمية الاجتماعية والحفاظ على البيئة، بالإضافة إلى فعالية النشاط الاقتصادي، قيودا يجب احترامها في أي عملية تنموية وإلا كان مآلها الفشل .

وتعتبر السودان واحدة من الدول التي قطعت أشواطا كبيرة في تقديم خدمات التمويل الإسلامي الأصغر، كما أن تجربتها في هذا المجال فريدة، حيث أنها تحتل المرتبة الثانية على

¹ - البروفيسور محمد يونس، أستاذ الاقتصاد في جامعة شيتاجونج، إحدى أكبر الجامعات في بنغلاديش، والذي أتى بفكرة منح التمويل للفقراء والتي ترجمها فيما بعد، من خلال إنشائه بنك "غرامين"، والتي تعني بالبنغالية القرية، كما أنه صاحب جائزة نوبل للسلام لعام 2006، نظير الأعمال الاجتماعية والتنمية الكبيرة التي حققتها فكرته بنوك الفقراء.

مستوى العالم في التمويل الإسلامي الأصغر للوصول للمستهدفين بعد بنغلاديش، والدولة الرابعة في المحفظة القائمة للتمويل الأصغر بعد اندونيسيا ولبنان وبنغلاديش، وتساهم خدمات التمويل الإسلامي الأصغر فيها بقدر كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. والجزائر كغيرها من دول العالم، سعت لتجسيد تجربة التمويل الأصغر لمحاربة الهشاشة والفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فأوجدت عدة آليات في إطار هذا المسعى، مثل برامج الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، القروض الحسنة لصندوق الزكاة وغيرها، غير أن التجربة الجزائرية رغم النتائج الإيجابية المحققة، إلا أنها تعترضها عديد التحديات، والتي تجعل التمويل الإسلامي الأصغر يحتاج لمزيد من الاهتمام حتى يحقق النتائج المتوخاة من تطبيقه .

1 - إشكالية البحث:

من خلال المنطلق السابق، فإن السؤال الذي يطرح نفسه، والذي يعتبر جوهر إشكالية بحثنا هو:

ما هو دور التمويل الإسلامي الأصغر في تحقيق التنمية المستدامة ؟

ولمعالجة هذه الإشكالية الرئيسية يتطلب الأمر الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية :

- كيف يؤثر التمويل الإسلامي على المشاريع الصغيرة والمصغرة ؟
- كيف يعمل التمويل الإسلامي الأصغر على تحقيق التنمية الاجتماعية ؟
- ما لسبيل لترقية الدور الاقتصادي والاجتماعي للزكاة من خلال التمويل الإسلامي الأصغر ؟
- كيف يساهم التمويل الإسلامي الأصغر في دمج الفقراء في النشاط الاقتصادي ؟
- ما هو واقع التمويل الإسلامي الأصغر في الجزائر؟ وماهي وضعيته مقارنة مع السودان؟

2 - فرضيات البحث:

يتطلب تحليل الإشكالية محل الدراسة اختبار مجموعة من الفرضيات، التي تعتبر كإجابات مبدئية على مختلف التساؤلات الفرعية المطروحة:

- تزيد الأنشطة الممولة في إطار التمويل الإسلامي من فاعلية النشاط الاقتصادي.
- لا يساهم التمويل الإسلامي الأصغر في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر .
- تساهم الزكاة في تغطية التمويل الإسلامي الأصغر في كل من الجزائر والسودان.

3- أهمية البحث:

اعتقد القائمون على حقل ميدان التمويل الأصغر في بدايات نشأته، أن القروض هي فقط ما يحتاجه الفقراء من أجل تحسين وضعيتهم المعيشية، وحتى الآن لا يزال مفهوم التمويل الأصغر ينحصر في تقديم القروض، وفي الغالب نجد القروض صغيرة الحجم هي المهيمنة على التمويل الأصغر، وهو ما يطرح إشكالا، مما يبرز الحاجة لضرورة البحث عن بدائل مكملة لأساليب التمويل الحالية، وأهمية البحث هي :

- إبراز أهمية توسيع النطاق لخدمات غير القروض، مثل الادخار والتأمين صغيري الحجم... إلخ .
- لفت الانتباه إلى المنهج الاسلامي، وما يتيح من فرص جديدة أمام هذه الصناعة لتتطور أكثر.
- ضعف التمويل الأصغر وقلة مؤسساته في البلدان النامية عموما، والجزائر خصوصا، وأهمية توفير هذه الصناعة في سبيل دعم جهود التنمية في إطار شروط الاستدامة.
- إبراز أهمية المنهج الإسلامي وفلسفته، ضمن المسعى العالمي لمكافحة الفقر.

4 - أهداف البحث:

تهدف الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف، وهي:

- تحديد كيفية مساهمة التمويل الإسلامي الأصغر في تحقيق التنمية المستدامة، من خلال توفير صيغ وأساليب تساعد على إدماج الفئات المحرومة من التمويل في النشاط الاقتصادي .
- إلقاء الضوء على واقع التمويل الإسلامي الأصغر في الجزائر، ودراسة النتائج وتقديم التوجيهات، لتعزيز دوره في تحقيق التنمية المستدامة .

- دراسة الدور الذي يمكن أن تلعبه ثنائية زكاة - تمويل أصغر، في مكافحة البطالة ومساعدة الفئات الهشة في تحسين وضعها الاقتصادي والاجتماعي.
- التعرف على صيغ التمويل الإسلامي وإمكانية تطبيقها على قطاع التمويل الأصغر.

5- منهج الدراسة :

تم الاعتماد على بعض التحاليل لباحثين اقتصاديين وغيرهم، والتي تناولت التنمية المستدامة من جهة، وظاهرة الفقر والتمويل الإسلامي الأصغر من جهة أخرى، مع الربط بمجمل التطورات التي حصلت بالعالم، وهو ما يتفق مع المنهج الوصفي التحليلي، كما تم الاعتماد على منهج دراسة حالة والمنهج المقارن، والذين اعتمدا في الفصل الثالث لدراسة كل من تجربة الجزائر والسودان والمقارنة بينهما .

6- حدود الدراسة :

نظرا لكون موضوع التمويل الإسلامي الأصغر من المواضيع ذات المجالات المتعددة، حيث أنه يؤثر ويتأثر بعديد المتغيرات، وكون الموضوع قابلا للدراسة في جميع دول العالم، خاصة الإسلامي منه، فإن هذا البحث يتعلق بدراسة دور التمويل الاسلامي الأصغر في تحقيق التنمية المستدامة، وقد تم اعتماد دراسة مقارنة بين السودان والجزائر خلال الفترة 2000- 2012 .

7- دوافع اختيار الموضوع :

- تكمّن دوافع وأسباب اختيار هذا الموضوع في عدة أمور، أهمها :
- الرغبة في دراسة التمويل الإسلامي والمكانة التي أصبح يحوزها في الاقتصاد الدولي، الذي هو مجال تخصصنا الدراسي .
- قلة الأبحاث التي تناولت مثل هذا الموضوع بالتحليل والتأصيل، خاصة فيما يتعلق بالربط بين التمويل الإسلامي الأصغر ومساهمته في تحقيق التنمية المستدامة .
- المساهمة في إثراء المكتبات الجزائرية بالبحوث التي تتناول جوانب الاقتصاد الإسلامي عموما، والتمويل الأصغر خصوصا.

8 - الدراسات السابقة:

فيما يخص الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع ، فبعد البحث تبين أنه لا توجد دراسات مشابهة له بشكل كبير، لكن يمكن ذكر الدراسات التالية لارتباطها بموضوع البحث وهي :

أ - دراسة بشير علي خلاط تحت عنوان: " تنمية التمويل الأصغر الإسلامي التحديات والمبادرات " الصادرة في عام 2008 عن البنك الاسلامي للتنمية في جدة، حيث قامت الدراسة بتسليط الضوء على أهمية التمويل الأصغر، باعتباره أداة من أدوات محاربة الفقر وعرضت أفضل الممارسات في مجال التمويل الأصغر، لتتطرق إلى مناقشة المنهجيات المتنوعة للتقليل من استبعاد الفقراء وضرورة التأكيد على القضايا الحساسة في المجتمعات الإسلامية، وقامت بتحليل وضعية الفقر في الدول الإسلامية ومنهج الإسلام في مكافحته، كما أكدت الدراسة الحاجة إلى منهج مزدوج، برنامج خيري يستند إلى الزكاة، وبرنامج للتمويل الأصغر يهدف إلى توليد الثروات. و فحصت الدراسة التحديات التي تواجه التمويل الإسلامي الأصغر على ثلاثة مستويات المستوى متناهي الصغر، المستوى الأوسط والمستوى الكلي، وطرحت مبادرات وحلول استراتيجية لتلك التحديات لتعطي في الأخير مجموعة من التوصيات والمقترحات، من أجل تطوير الدور التنموي لهذه الصناعة في العالم الإسلامي .

ب - دراسة Hans Dieter Seibel في جامعة Cologne بألمانيا الصادرة عن الوكالة الألمانية للتعاون الدولي Deutsche Gesellschaft fur Technische Zusammenarbeit تحت عنوان: **Islamic Microfinance in Indonesia** في سنة 2005 .

أشارت الدراسة إلى وضع الصناعة في اندونيسيا بمقارنتها مع التمويل الأصغر التقليدي، حيث توصلت الدراسة لضرورة فتح فروع للتمويل الإسلامي الأصغر لأنه سيكون مربحا لهذه المؤسسات و للمقترضين أيضا من خلال الدور التنموي الإيجابي لهذه القروض، والاستفادة من التجارب المحلية الرائدة في التمويل الأصغر التقليدي ممثلة في بنك راكيات، وأوصت الدراسة كذلك بضرورة فتح الفروع، التي تقدم الخدمات الإسلامية خاصة في المناطق الريفية، من أجل أن تكون فعالة في تنفيذ الخطط التنموية المسطرة لأنها أكثر نجاحا في هذه المناطق مقارنة مع غيرها.

ج - دراسة Alexandra Frasca , **A Further Nich Market :Islamic Microhinance In The Middle East and Northe Africa** , Center of Middle Eastern Studies & McCombs School of Business , university of Texas (2008).

سعت الدراسة لتوضيح عمل مؤسسات التمويل الإسلامي الأصغر في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وقدرتها على إحداث نتائج تنموية ، من أجل ذلك تطرقت الدراسة لنموذجين من نماذج مؤسسات التمويل الإسلامي الأصغر وهما :

- برنامج الحديدية للتمويل الإسلامي الأصغر باليمن.
- برنامج صندوق جبل الحص بسوريا.

وأشارت نتائج الدراسة إلى أن مؤسسات التمويل الإسلامي الأصغر، لها القدرة على الخدمة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، زيادة على قدرتها أن تكون ندا، بل حتى منافسة لمؤسسات التمويل الأصغر التقليدية، و تلبي حاجيات قطاع واسع من الممتنعين عن طلب القروض لأسباب عقدية .

د - دراسة المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء الصادرة في سنة 2003 والتي حملت عنوان " هل يمثل التمويل الأصغر اسراتيجية فعالة من شأنها تحقيق الاهداف الانمائية للألفية الجديدة " . بينت الدراسة أن خدمات التمويل الأصغر تمثل عاملا حاسم الأهمية لما له من أثر قوي في بلوغ الأهداف الانمائية للألفية الجديدة، لأن مكافحة الفقر من خلال التمويل الأصغر يساهم حسب الدراسة في تحسين تعليم الأطفال ويحسن الرعاية الصحية للفقراء ويمكن المرأة من أسباب القوة، وتطرقت الدراسة لدور التمويل الأصغر في تحقيق الأهداف الانمائية مستشهدة بالتجارب والنتائج المحققة في عديد الدول، التي استخدمت التمويل الأصغر في برامج مكافحة الفقر.

هـ - دراسة يونيكونز للاستشارات المحدودة، والمعنونة " رؤية تطوير وتنمية قطاع التمويل الأصغر في السودان" والصادرة سنة 2006 في الخرطوم، وقد أجريت هذه الدراسة من أجل تطوير الخطة الاستراتيجية لتنمية وتطوير قطاع التمويل الأصغر في السودان على أمل أن يكون من الأدوات المهمة في مكافحة الفقر في السودان، وتم وضع هذه الخطة بناء على تجربة بنك

السودان المركزي في التمويل الأصغر والاستفادة من تجارب الدول الأخرى في المجال، كما تضمنت الدراسة موجّهات لتطوير سياسات وتشريعات مشجعة لتنمية قطاع التمويل الأصغر.

9 - خطة البحث : في محاولة للإجابة عن الإشكالية المطروحة في البحث والتساؤلات المتفرعة عنه، تم تقسيم البحث الى ثلاثة فصول فصلان نظريان وفصل تطبيقي. في الفصل الأول سنتناول مختلف الجوانب المتعلقة بالتنمية المستدامة من مفهوم، وتطور تاريخي وأبعاد التنمية المستدامة ثم سنخرج على مختلف مسائل الفقر وعلاقته بالتنمية المستدامة وجوانب تأثيره فيها، لننتهي في المبحث الثالث إلى التعريف بالتمويل الأصغر والدور التنموي له من خلال محاربة الفقر والمساهمة في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة.

أما الفصل الثاني فسيهتم بتبيان المسائل المرتبطة بالتمويل الإسلامي الأصغر من خصائص وصيغ تميزه عن التمويل الأصغر التقليدي، وسيبرز هذا الفصل كذلك الخاصية المميزة في التمويل الإسلامي الأصغر، من خلال الدور الذي يمكن أن تلعبه الزكاة بإدماجها مع التمويل الأصغر لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومحاربة الفقر والبطالة، كما سيبرز الدور التنموي المستدام للتمويل الإسلامي الأصغر، من خلال توضيح كيفية مساهمته في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة البعد الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي .

أما الفصل الثالث، فسيخصص لدراسة تجربة كل من الجزائر، من خلال برامج الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ومساهمات صندوق الزكاة الجزائري في تمويل وخلق مشاريع مصغرة، ودراسة التجربة السودانية، من خلال مختلف البرامج المسطرة في إطار التمويل الأصغر، مع توضيح للدور التنموي الذي يلعبه في كلا البلدين، ثم المقارنة بين التجريبتين في كلا البلدين، وفي الأخير تم استعراض أهم نتائج البحث وتقديم مجموعة من والاقتراحات.

الفصل الأول:

التمويل الأصغر وأسس التنمية

المستدامة

تمهيد:

تعتبر التنمية المستدامة عملية شاملة، تهدف إلى إيجاد سبل ووسائل تضمن الانتقال من حالة التخلف الاقتصادي والاجتماعي للدول، إلى وضعية أكثر ازدهارا تسودها الرفاهية وتحسن المستوى المعيشي للسكان، سواء في الحاضر أو في المستقبل، ويحمل هذا المفهوم بين طياته تحولات في مختلف جوانب الحياة الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية، الثقافية و السياسية .

إن مشاركة جميع الأفراد في سبيل تحقيق التنمية المستدامة أمر لا مفر منه، ولقد شهد النظام العالمي الجديد تصاعد موجة العولمة الاقتصادية، التي زادت من أعداد الفقراء في مختلف دول العالم، الأمر الذي يهدد تحقيق التنمية المستدامة. ويمثل حصول الأفراد على الخدمات المالية واحدا من أهم الأسباب في محاربته، لذلك يأتي التمويل الأصغر ليزيد من فرص مشاركة الفقراء ويدخلهم دائرة الانتاجية من أجل الوصول لهذه الغاية السامية .

وسنخرج في هذا الفصل إلى دراسة الفقر، التمويل الأصغر والمفاهيم النظرية المرتبطة بهما وواقع المفهومين وعلاقتهما بالتنمية المستدامة وذلك من خلال التطرق إلى المباحث التالية :

المبحث الأول : التنمية المستدامة، مفهومها، أهدافها وأبعادها

المبحث الثاني: ظاهرة الفقر كأساس لنشأة التمويل الأصغر

المبحث الثالث: الإطار العام وأدبيات التمويل الأصغر وبنوك الفقراء

المبحث الأول : التنمية المستدامة، مفهومها، أهدافها وأبعادها

يتناول هذا المبحث الإطار النظري للتنمية المستدامة، من خلال تطور الفكر التنموي، ثم السياق التاريخي لظهور التنمية المستدامة، وأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية .

المطلب الأول: ماهية التنمية المستدامة

أولاً- تطور النظرة إلى مفهوم التنمية:

تجدر الإشارة أولاً إلى أن مفهوم التنمية في الفكر الاقتصادي يختلف عن النمو لطبيعة الفوارق الموجودة بينهما، فالتنمية أوسع من النمو وهي تحظى بأهمية بالغة في نشاط الاقتصاديين في جميع أنحاء العالم، وبالأخص الدول النامية، ويمكن القول أن التنمية تنصرف في جوهرها إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للموارد الاقتصادية، فهي تعني تدخلاً إرادياً من الدولة لإجراء تغييرات جذرية في هيكل الاقتصاد ودفع المتغيرات الاقتصادية نحو النمو أسرع من النمو الطبيعي وعلاج ما يقترن بها من اختلال¹، كما تجدر الإشارة أيضاً أن مفهوم التنمية مر بمراحل عكست كل منها الظروف الاقتصادية والاجتماعية للدول، فمن التركيز على الجانب الاقتصادي المحض مع بداية الخمسينيات مروراً بسنوات الثمانينيات، أين تم التأكيد على ضرورة الاهتمام بالجوانب البشرية في العملية التنموية، أدرك المفكرون الاقتصاديون حقيقة الترابط بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبشرية، فمما لاشك فيه أن التنمية تؤدي إلى جانب وظيفتها الاقتصادية وظيفة اجتماعية²، وهكذا بدأت المناداة بتحقيق التنمية الاجتماعية والبشرية مع نظيرتها الاقتصادية وبتزايد مخاطر نموذج النمو القائم على الاستغلال التبيدي للموارد والاستعمال التبيدي لها³، برزت أصوات تنادي بضرورة تبني مفهوم جديد للتنمية مع نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات، أين تأكد الجميع أنه ينبغي تبني مفهوم التنمية المستدامة.

¹ - الطيب الداودي، الإستراتيجية الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية، الطبعة 1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2008، ص 05.
² - فالي نبيلة، التنمية من النمو إلى الاستدامة، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الدولي، التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، 07-08 أبريل 2008، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو مغاربي، دار الهدى للطباعة والنشر، عين مليلة 2008، ص 229.
³ - صالح صالح، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع القاهرة، مصر، 2006، ص 88.

ثانيا-السياق التاريخي لتطور مفهوم التنمية المستدامة :

لم يكن مفهوم التنمية المستدامة وليد ساعته، بل كان نتاج جدال طويل في رحم الفكر التنموي، حيث نلاحظ انعقاد كثير من المؤتمرات والقمم، التي ساهمت بشكل كبير في التطور المفاهيمي الخاص بالتنمية المستدامة والتي من أهمها :

1 - مؤتمر نادي روما: في سنة 1968 أنشئ نادي روما، حيث ضم عددا من العلماء والمفكرين الاقتصاديين وكذا رجال أعمال من مختلف أنحاء العالم، ودعا هذا النادي إلى ضرورة إجراء أبحاث تخص مجالات التطور العلمي لتحديد النمو في الدول المتقدمة¹. ونشر النادي سنة 1972 تقريرا مفصلا حول تطور المجتمع البشري وعلاقته باستغلال الموارد الاقتصادية وتوقعات ذلك حتى سنة 2100، ومن أهم نتائجه ما جاء به تقرير هذا النادي تحت اسم "حدود النمو" والذي يشرح فكرة محدودية الموارد، وأنه إذا استمر تزايد معدلات الاستهلاك بنفس الوتيرة فإن الطبيعة وبمواردها لن تفي احتياجات المستقبل وأن استنزاف الموارد الطبيعية المتجددة (المراعي، المزارع، الغابات....) وغير المتجددة (النفط، حقول الغاز، المعادن....) يهدد المستقبل².

2- مؤتمر ستوكهولم 1972: في الفترة ما بين 5-16 جويلية 1972 عقدت قمة الأمم المتحدة حول البيئة والإنسان في ستوكهولم بالسويد، يعتبر المؤتمر بمثابة خطوة نحو الاهتمام العالمي بالبيئة. ناقش المؤتمر للمرة الأولى القضايا البيئة وعلاقتها بواقع الفقر وغياب التنمية في العالم وتم التأكيد على أن الفقر وغياب التنمية ذوي أثر كبير على التنمية. توصل مؤتمر ستوكهولم إلى تبني 26 مبدأ و 109 توصية بهدف توحيد العمل الدولي والمحلي في هذا الصدد³، وفي سنة 1982 وضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقريرا مفصلا عن حالة البيئة العالمية، أكد الخطر المحدق بالعالم بناء على وثائق علمية وبيانات إحصائية أشارت إلى أن أكثر من 25 ألف نوع من الكائنات اختفت وأن ألوا غير معروفة يمكن أن تكون قد اختفت نهائيا، كما أقرت الجمعية العامة

¹ محمد عبد البديع، اقتصاد حماية البيئة، دار الأمين للنشر والتوزيع، مصر، 2008، ص.294.

² OBSERVATOIRE DE LA RESPONSABILITÉ SOCIALE DE L'ENTREPRISE ,DEVELOPPEMENT DURABLE ET ENTREPRISES , AFNOR ,2008,P05

³ DOMINIQUE BOURGE, LE DEVELOPPEMENT DURABLE MAINTENANT OU JAMAIS ,POLINA ,FRANCE,2006 ,P106-107 .

للأمم المتحدة الميثاق العالمي للطبيعة، والهدف منه توجيهه وتقويم أي نشاط بشري من شأنه التأثير على الطبيعة عند وضع الخطط التنموية ¹.

3 - تقرير برونتلاند 1987 : أصدرت اللجنة الدولية للبيئة والتنمية تقريراً بعنوان "مستقبلنا المشترك" ويعرف أيضاً بتقرير برونتلاند، نسبة إلى رئيسة وزراء النرويج التي أعدت التقرير، حيث احتوى التقرير فصلاً كاملاً عن التنمية المستدامة، وتضمن تعريفاً دقيقاً لها، كما أظهر التقرير أنه لا يمكن الاستمرار في التنمية من دون ضرر بيئي ².

4 - مؤتمر قمة الأرض 1992: تعتبر قمة ريو دي جانيرو (03-04 جوان 1992) القمة الثانية للأرض بعد تلك التي عقدت في ستوكهولم، وشاركت فيها 182 حكومة دولة، وتعتبر القمة نقطة تحول في مجال التنمية المستدامة، إذ أدت إلى زيادة الوعي العالمي بالمسائل البيئية وفيها تم التأكيد على مفهوم التنمية المستدامة، وقد خرجت القمة بمجموعة نتائج مهمة، حيث تم وضع معاهدات الحد من التغير المناخي والحفاظ على التنوع البيولوجي، بالإضافة إلى الإعلان عن ما يسمى ميثاق الأرض، الذي يحدد المبادئ التي يجب على شعوب العالم الالتزام بها في العلاقات فيما بينها من جهة، وبينها وبين البيئة العالمية من جهة أخرى، كما تم صياغة ما يعرف بجدول أعمال القرن (الأجندة 21)، وهي وثيقة ضخمة من 40 فصلاً وتحوي أكثر من 2500 توصية ³ ترسم برنامجاً للعمل البيئي في القرن 21 وهدفها إرشاد الحكومات والدول إلى محاربة كافة أشكال الفقر والحد من الاستغلال اللاعقلاني للموارد الطبيعية ووضع سياسات تفي متطلبات الاستدامة من مختلف جوانبها.

5 - بروتوكول كيوتو 1997: إن ندوة كيوتو تمثل منعرجاً حاسماً في ما يخص الحماية الدولية للبيئة، شارك في الندوة أكثر من 10 آلاف مشارك وفيها تم إقرار "بروتوكول كيوتو"، الذي يهدف إلى الحد من نشر الغازات الملوثة للبيئة والمسببة للاحتباس الحراري، وتضمنت هذه

¹ - عماري عمار، إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها، مداخلته ضمن المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو مغاربي، دار الهدى للطباعة والنشر، عين مليلة، 2008، ص 206.

² - عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنت، التنمية المستدامة، فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار الصفاء، عمان، 2007، ص 21.

³ - Alain Jounot, 100 questions pour comprendre et agir le développement durable, afnor, France, 2004, p13.

الاتفاقية أهدافا صارمة للحد من نشر الغازات الدفيئة¹، كما أوصت الندوة بحماية اقتصاديات الدول النامية التي تتضرر اقتصادياتها من تطبيق محتوى الاتفاقية، وتبقى الصعوبة في تطبيقها هو عدم مصادقة كثير من الدول المؤثرة في الاقتصاد العالمي، مثل و.م.أ، الصين، كندا وروسيا.

6 - مؤتمر جوهانسبورغ 2002: انعقد المؤتمر بعد 10 سنوات على قمة الأرض الأولى، أين تم مراجعة حصيلة استجابة العالم لفكرة التنمية المستدامة، وقد خرجت القمة بعدة نتائج أهمها الإقرار بضعف التقدم المحرز منذ مؤتمر ريو دي جانيرو²، وضرورة محاربة الفقر وتحسين مستويات الرعاية الصحية وتعزيز استخدام الطاقات المتجددة وخفض الخسارة في التنوع البيولوجي، كما عقدت بعدها عدة مؤتمرات مثل بالي (إندونيسيا 2007) و مؤتمر كوبنهاغن 2010، كل هذه القمم والمؤتمرات سمحت بوضع تصور عن ماهية التنمية المستدامة مما سمح بإدماجها في النشاطات والخطط للدول والشركات على حد سواء.

ثالثا: تعريف التنمية المستدامة

يعود أول استخدام لمصطلح التنمية المستدامة بشكل رسمي، إلى تقرير برونتلاند سنة 1987 لرئيسة وزراء النرويج GRO HARLEM BRUNTLUND، والذي عرف التنمية المستدامة على أنها " التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر دون المجازفة والمساس بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتها"³.

1 - تعريف البنك الدولي: "التنمية المستدامة هي التنمية، التي تلبي احتياجات المجتمعات في الوقت الحالي دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية على تحقيق أهدافها بما يسمح بتوفير فرص

¹ - خبابة عبد الله، التنمية الشاملة المستدامة المبادئ والتنفيذ من مؤتمر ريو دي جانيرو 1992 إلى مؤتمر بالي 2007، مداخله ضمن الملتقى الدولي للتنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، 07-08 أفريل 2008، منشورات مخبر الشراكة والإستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو مغاربي، دار الهدى للطباعة والنشر، عين مليلة 2008، ص 75.

² - خبابة عبد الله، نفس المرجع، ص 78.

³ - FARID BADDACHE, LE DEVELOPPEMENT DURABLE TOUT SIMPLEMENT, EYROLLES, France, 2008, P, 09.

أفضل من المتاحة للأجيال الحالية لإحراز تقدم اقتصادي واجتماعي وبشري، والتنمية المستدامة تعتبر حلقة الوصل التي لا غنى عنها بين الأهداف قصيرة الأجل والأهداف طويلة الأجل¹.

2 - تعريف هيئة الأمم المتحدة:

عرف المبدأ الثالث والرابع في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، الذي انعقد في ريو دي جانيرو سنة 1992، التنمية المستدامة أنها "ضرورة إنجاز الحق في التنمية حيث تتحقق بشكل متساو الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل، كما أشار المبدأ الرابع أن تحقيق التنمية المستدامة ينبغي أن لا يكون بمعزل عن حماية البيئة، بل يجب أن تمثل البيئة جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية".

3 - تعريف الإتحاد العالمي للحفاظ على الطبيعة: التنمية المستدامة هي "التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار البيئة، الاقتصاد والمجتمع".

4 - تعريف منظمة الأغذية والزراعة (FAO): التنمية المستدامة هي "إدارة قواعد الموارد الطبيعية وصيانتها وتوجيه التغيرات التكنولوجية والمؤسسية بطريقة تضمن تلبية الاحتياجات البشرية الحالية والمقبلة بصورة مستمرة".

عرفها الاقتصادي ROBERT SOLOW أنها "عدم الإضرار بالطاقة الإنتاجية للأجيال المقبلة وتركها على الوضع الذي ورثها عليه الجيل الحالي²".

من خلال ما سبق الإشارة إليه في التعاريف، نجد أن التنمية المستدامة هي "التنمية التي تستخدم الموارد المتاحة بطريقة عقلانية لتحقيق مصالح الجيلين الحالي والمستقبلي الاقتصادية و الاجتماعية مع مراعاة المتطلبات والجوانب البيئية".

¹ - بوعشة مبارك، التنمية المستدامة مقاربة اقتصادية في إشكالية المفاهيم والأبعاد، مداخلة ضمن الملتقى الدولي للتنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، 07-08 أفريل 2008، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو مغربي، دار الهدى للطباعة والنشر، عين مليلة 2008، ص 54.

² - عبد القادر محمد عبد القادر عطية وآخرون، قضايا اقتصادية معاصرة، نشر قسم الاقتصاد كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2004-2005 ص 05.

رابعاً : أهداف التنمية المستدامة

تهتم التنمية المستدامة من خلال مبادئ محتواها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف هي كالآتي¹:

تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان : تحاول التنمية المستدامة، من خلال تنفيذ السياسات التنموية تحسين نوعية حياة السكان في المجتمع اقتصادياً، اجتماعياً وتقنياً عن طريق التركيز على الجوانب النوعية للنمو وليس الكمية، وبشكل عادل ومقبول .

احترام البيئة الطبيعية : محاولة تطوير العلاقة بين نشاطات السكان والبيئة لتصبح علاقة تتسم بالانسجام والتكامل .

تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة : من خلال تنمية إحساسهم بالمسؤولية اتجاه القضايا البيئية .

تحقيق استغلال عقلائي وأمثل للموارد : الحلول دون استنزاف وتدمير الموارد الطبيعية وتوظيفها بشكل عقلائي .

ربط التكنولوجيا الجديدة بأهداف المجتمع: توظيف التكنولوجيا بما يخدم المجتمع دون أن ينجم عن ذلك مخاطر وأثار بيئية سلبية.

إحداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وأولويات المجتمع: حيث يكون هذا التغيير بطريقة إمكانياته وتسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية والسيطرة على جميع المشكلات البيئية ووضع الحلول المناسبة لها .

وعليه فالتنمية المستدامة، تهدف أساساً إلى رفع الكفاءة الاقتصادية وتنمية العنصر البشري والمحافظة على الطبيعة في ظل عمل مؤسسي رشيد .

¹ - عثمان محمد غنيم ، ماجدة ابو زنت ، مرجع سابق ، ص 28-30.

خامسا : خصائص التنمية المستدامة

يمكن أن نقول أن التنمية المستدامة تتميز بجملة من الخصائص من بينها:

- المساواة ومراعاة حقوق الأجيال، سواء فيما بين أفراد الجيل الحالي، وأفراد الجيل الحالي والمستقبلي.
- تنمية تولي اهتماما بالغاً للعنصر البشري وتضعه في الصدارة لتلبية حاجاته و متطلباته الأساسية .
- تتميز بالتداخل والتعقيد، خاصة فيما يتعلق بما هو بيئي وما هو اجتماعي في التنمية¹.
- عناصرها لا يمكن الفصل بينها، وذلك لشدة التداخل فيما بين العناصر الكمية والنوعية لهذه العملية.
- تحاول تنمية وتطوير الجوانب الروحية والثقافية والمحافظة على الخصوصيات الحضارية لكل مجتمع².

المطلب الثاني : أبعاد التنمية المستدامة

هناك شبه إجماع تؤكد معظم الدراسات والتقارير والأبحاث فيما يتعلق بأبعاد التنمية المستدامة على أنها ثلاثة أبعاد مترابطة ومتداخلة متفاعلة فيما بينها وتتمثل في البعد الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي .

أولا - البعد الاقتصادي : يتمحور البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة، حول استخدام أفضل الأساليب لاستخلاص أقصى رفاة من النشاط الاقتصادي لضمان استدامة التنمية والعدالة بين الأجيال، ووفقا للبعد الاقتصادي تعمل التنمية المستدامة على تسريع عجلة التنمية الاقتصادية مع الأخذ في الحسبان التوازنات البيئية. إن إحداث تغييرات جوهرية في السياسات الاقتصادية والتخطيط على المستوى الوطني والإقليمي ضرورة لا بد منها، فالبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة

¹ - زرنوح ياسمين، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر دراسة تقييمية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، الجزائر، 2007، ص130.

² - سحر قنوري الرفاعي، التنمية المستدامة مع التركيز على الإدارة البيئية، المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة "التجارة الدولية وأثرها على التنمية المستدامة"، أوراق عمل المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية، تونس سبتمبر 2006، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، مصر 2007، ص 25.

يستدعي إعادة النظر في كافة مراحل النشاط الاقتصادي، للوصول إلى النشاط الاقتصادي المستدام للقوى المتفاعلة في السوق¹. كل هذا يتطلب إيقاف تبديد الموارد الاقتصادية الباطنية وغير الباطنية، الحد من التفاوت في المداخل والثروة، الاستخدام العقلاني للموارد، إدماج البعد البيئي في خطط التنمية ... من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

ثانيا :البعد الاجتماعي

الإنسان هو هدف التنمية ووسيلتها، ولاشك أن إهمال البعد الاجتماعي كان السبب في فشل كثير من البرامج التنموية، الأمر الذي استرعى اهتمام المسؤولين إلى ضرورة رعاية الأبعاد الاجتماعية خاصة قضايا الفقر، البطالة والتهميش، بالإضافة للعدالة الاجتماعية ومبدأ تكافؤ الفرص وتحسين وضع المرأة، إلى جانب محاربة التمييز بكافة أشكاله وحقوق المشاركة الشعبية والتنوع الثقافي من أجل أن يعيش الفرد كريما ويوفر احتياجاته الأساسية، التي تضمن له مستوى الكفاية.

ثالثا:البعد البيئي

في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والإنسان ، الذي عقد في ستوكهولم سنة 1972 اتضحت العلاقة بين التنمية والبيئة وبعد ذلك صارت هناك قناعة أن إدارة البيئة بشكل سليم ومتوازن أمر لا بد منه لعملية التنمية، وأصبحت البيئة تنصدر سلم الأولويات والاهتمامات الدولية والوطنية . إن تحقيق تنمية مستدامة رهين بمكافحة التدهور البيئي وحماية الموارد الطبيعية، وذلك عن طريق استراتيجيات في مختلف مراحل النشاط الاقتصادي بهدف التسيير الأمثل لرأس المال الطبيعي بدلا من تبذيره واستنزافه بطريقة غير عقلانية، حتى لا يؤثر ذلك في التوازن البيئي²، أي محاولة الحفاظ على سلامة النظم الإيكولوجية وحسن التعامل مع الموارد الطبيعية وتوظيفها لصالح

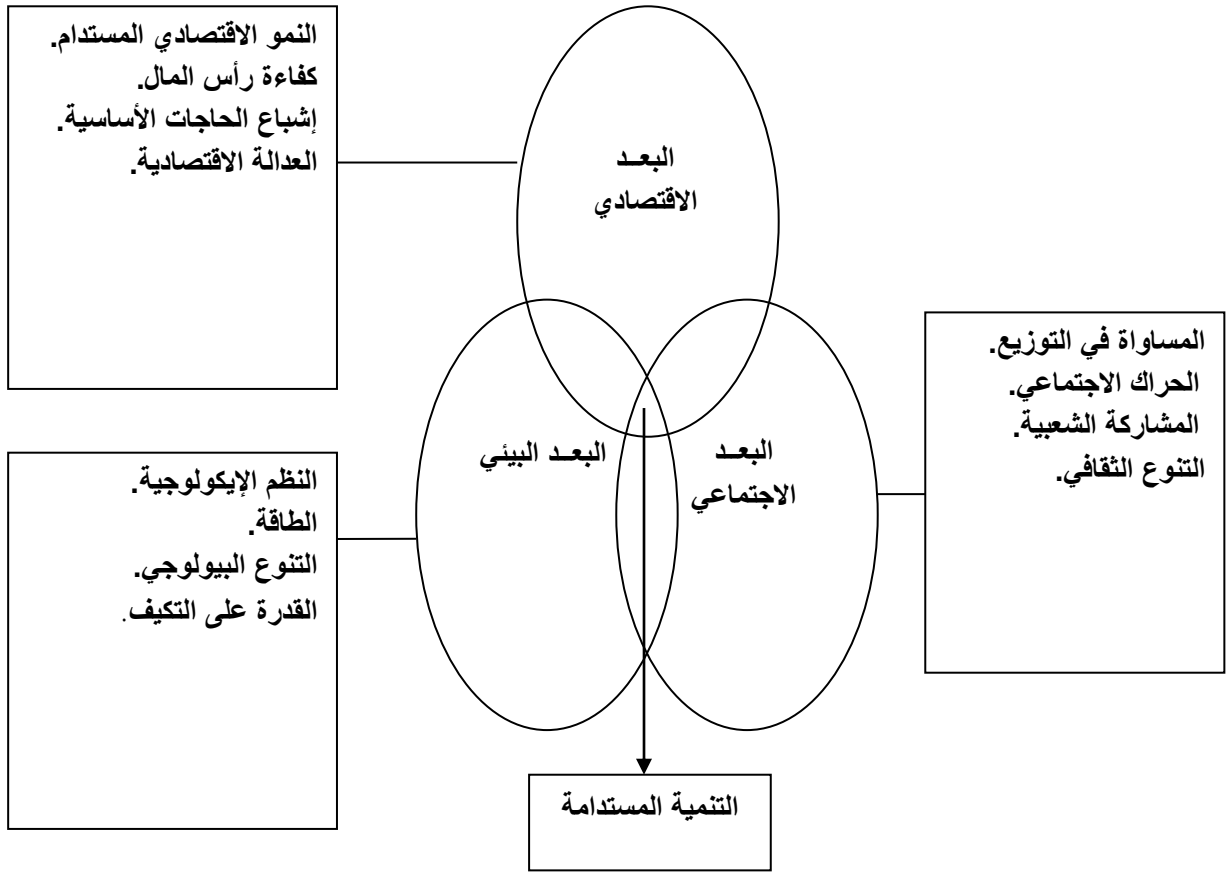
¹ - صالح صالحي، التنمية الشاملة المستدامة والكفاءة الاستخدامية للثروة البترولية في الجزائر ، مداخل ضمن الملتقى الدولي للتنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة فرحات عباس ،07-08 أبريل 2008، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو مغربي ،دار الهدى للطباعة والنشر ، عين مليلة 2008، ص 871.

² - لطرش ذهبية ،متطلبات التنمية المستدامة في الدول النامية .في ظل قواعد العولمة ، مداخل ضمن الملتقى الدولي للتنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة فرحات عباس ،07-08 أبريل 2008، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو مغربي ،دار الهدى للطباعة والنشر ، عين مليلة 2008، ص 242.

الإنسان، من أجل القضاء على الفقر وتحسين المستوى المعيشي ليس فقط من منظور اجتماعي وإنما من منظور حماية البيئة .

ويمكن توضيح الأبعاد السابقة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (1-01): أبعاد التنمية المستدامة



المصدر: عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنت، مرجع سابق، ص، 42

المبحث الثاني: ظاهرة الفقر كأساس لنشأة التمويل الأصغر

يعد الفقر ظاهرة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية، وهو ذو تأثير كبير على التنمية المستدامة، وهو الأصل في نشأة التمويل الأصغر، ويتناول هذا الجزء من البحث الجوانب النظرية للفقر، وجهود مكافحته، وكذلك جوانب تأثيره في التنمية المستدامة .

المطلب الأول: الأسس النظرية لظاهرة الفقر

أولاً: مفهوم الفقر

1- **التعريف الاقتصادي للفقر:** يعني افتقار الإنسان إلى الدخل المناسب أو الموارد الكافية، لكي يعيش في وضع اجتماعي لائق طبقاً لمستويات المعيشة في مجتمعه، علماً بأن هذه المستويات تختلف من مكان إلى آخر ومن وقت لآخر¹ .

2- **تعريف الفقر من منظور التنمية البشرية:** إذا كانت التنمية البشرية هي أمر يتعلق بتوسيع نطاق الخيارات أمام البشر، وكذلك رفع ما يحققونه من رفاهية، فإن الفقر يعني انعدام الفرص والخيارات ذات الأهمية الأساسية للتنمية البشرية وهي: العيش حياة طويلة، في صحة وإبداع والتمتع بمستوى معيشة لائق وبالحرية وبالكرامة واحترام الذات واحترام الآخرين² .

3- **تعريف البنك الدولي:** الفقر هو الحرمان الشديد من الحياة الرضية والحرمان المادي من دخل وصحة وتعليم والمعاونة من التعرض للمخاطر كالمرض، قلة الدخل، والعنف، والجريمة، والكوارث وعدم قدرة الشخص على إسماع صوته ونقص الحريات المدنية والسياسية³ ، الفقر هو عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة⁴ .

1 - عدنان داوود العذاري، هدى زوير الدعيبي، قياس مؤشرات ظاهرة الفقر في الوطن العربي، دار جريب للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2010، ص 24.

2 - عبد الله عطوي، السكان والتنمية البشرية، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2004، ص 144.

3 - عبد الرزاق الفارس، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مركز الدراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2001، ص 19.

4 - Anthony B. Atkinson World Bank, "Comparing Poverty Rates Internationally: Lessons from Recent Studies in Developed Countries", (1990), 'p. 3.

www.virtualstatisticalsystem.org/vss_uploads/Atkinson.pdf consulter le 12-04-2013

4- تعريف أمارتي سان (AMARTYSEN) : الفقر هو " الحرمان من الإمكانات الأساسية، من ضعف وعدم القدرة على المبادرة وغياب الحقوق وفقدان إمكانية التعبير عن الرأي وحق المشاركة في اتخاذ القرار والتصور الحركي"¹ .

من خلال التعاريف السابقة، يتضح أن الفقر ليس فقط عدم امتلاك المال، بل هو أوسع من ذلك فهو وضعية من الحرمان لا يستطيع خلالها الفقير توفير الحاجات الأساسية، التي تضمن له الكرامة والحد الأدنى من مستوى المعيشة اللائق .

ثانيا: أنواع وخصائص الفقر

1 - أنواع الفقر : يصنف الفقر تبعا لأسلوب قياسه إلى نوعين هما:

أ - **الفقر المطلق**: يشير الفقر المطلق إلى معيار مطلق للاحتياجات الدنيا للإنسان، أي هو الحالة التي يقل فيها دخل الفرد عن حد معين يتم تعيينه، سواء من قبل الدولة أو من قبل المنظمات الدولية². و داخل منطقة الفقر المطلق هناك مستويان، مستوى أعلى للفقر وهو خط الفقر الأعلى ويطلق عليه اسم الفقر المطلق العادي وتقدره المنظمات الدولية بـ 2 دولار كخط أعلى و 1 دولار كحد أدنى، ويعتبر من يتجاوز هذا المستوى أو الخط غنيا. أما خط الفقر الأدنى ويسمى بالفقر المدقع فهو الحالة التي يقل فيها دخل الفرد عن 1 دولار يوميا، أي أنه ليس له الدخل اللازم للحصول على احتياجاته من الغذاء فقط، ناهيك عن حاجاته من السلع الأخرى كاللباس والصحة والتعليم .

ب - **الفقر النسبي**: يشير الفقر النسبي إلى حالة التخلف وراء معظم الآخرين في المجتمع المحلي فالفقر النسبي لا يعني عدم قدرة الشخص على تأمين الحاجات الأساسية، ولكن يعني أن دخله قليل إذا ما قورن بغيره داخل مجتمعه³، يتم تبني هذا المفهوم في الدول المتقدمة التي تسعى إلى رفع رفاهية شعوبها، فنظرا إلى تفاوت أفراد المجتمع من جهة دخولهم فيوجد دائما فقراء من وجهة نظر الفقر النسبي، فهم قادرون على تأمين الحاجات الأساسية وحتى الكمالية.

¹ - سالم توفيق النجفي، أحمد فتحي عبد المجيد، السياسات الاقتصادية الكلية ومشكلة الفقر مع إشارة خاصة للوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2008، ص40 .

² - الطيب لحيلح، محمد جصاص، الفقر... التعريف ومحاولات القياس، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السابع، جوان 2010 ص174.

³ - نفس المرجع ص174.

ويتم التعرف على فئة الفقراء نسبياً، من خلال معرفة نسبة الأشخاص الذين يقل دخلهم عن مستوى معين -عادة- هو متوسط دخل الفرد في المجتمع محل الدراسة، أي أن الشخص الذي يقل دخله عن متوسط دخل الفرد في المجتمع يعتبر فقيراً فقراً نسبياً .

بالإضافة إلى النوعين السابقين هناك تصنيفات أخرى نذكر منها:

ج - الفقر البيئي: يعبر عما هو فوق خط مستوى الفقر، حيث تعيش الأسر في بيوت مختلفة و الخدمات المقدمة إليهم مثل المدارس والمستشفيات ووسائل النقل العام، أصبحت غير مناسبة أو دون المستوى وهم يعيشون حياة سيئة وفي بيئة ملوثة و فقيرة ¹.

د - الفقر السياسي: يتجلى في غياب حقوق الإنسان، الإحجام عن المشاركة الإيجابية في الحياة السياسية وهدر الحريات الأساسية و الانسانية ².

2 - خصائص الفقر: و للفقر خصائص و مميزات مختلفة أهمها ³:

- الفقر أقل انتشاراً في المناطق العمرانية من المناطق الريفية، بما أن فرص العمل ونمو الدخل في المناطق العمرانية أكبر.
- توجد علاقة بين حجم الأسرة والفقر، فالأسر الكبيرة أكثر عرضة للمعاناة من وطأة الفقر من الأسر الصغيرة.
- توجد كذلك علاقة بين التعليم والفقر، بما أن الحرمان من التعليم يؤدي إلى انخفاض قدرات الإنسان.
- كثافة الفقر مرتفعة نسبياً في المناطق التي تفتقد للهياكل القاعدية و المرافق الضرورية.

¹ - حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **الفقر والمجتمع**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2007، ص27.

² - هشام مصطفى الجمل، **دور الموارد البشرية في تمويل التنمية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2006، ص277.

³ HASSAN ,M.K,an integrated poverty alleviation model combining zakat ,waqf and microfinance ,p261-281 (<http://www.ukm.my/hadhari/sites/default/files/prosiding/p14.pdf>) consulter le 22-04-2013.

ثالثا : مؤشرات قياس ظاهرة الفقر

يمكن التمييز بين ثلاث مؤشرات حددها برنامج الأمم المتحدة للتنمية وهي كالآتي¹:

1 - مؤشر الدخل : من منظور الدخل يعتبر الشخص فقيرا إذا كان مستوى دخله يقل عن خط الفقر المقرر، أي كمية الدخل التي بدونها لا يمكن للفرد الحصول على كمية الغذاء، الذي يؤمن له السرعات الحرارية اللازمة لبقائه حيا، ولا يشمل الكساء والنقل والمأوى والعلاج، بل الغذاء فقط وهو محدد من طرف الأمم المتحدة بواحد دولار، وهو الذي يعكس الخط العالمي للفقر المدقع أي الذي لو قل عنه دخل الفرد أصبحت حياته في خطر.

2 - مؤشر الحاجات الأساسية : من منظور الحاجات الأساسية يعتبر الشخص فقيرا إذا كان محروما من وسائل الإشباع المادية اللازمة للوفاء بالقدر الأساسي المقبول من الحاجات الإنسانية من حاجة للغذاء، الكساء، والحاجة للتعليم والعلاج وغيره من الحاجات الأساسية التي يتعين على الشخص الحصول عليها وإلا قيل عنه فقير². يتصف هذا النوع من الفقر بأنه يشعر الإنسان بالحاجة الضرورية، لكنه لا يهدد حياته وهذا النوع هو الذي جعلت الأمم المتحدة من تقليله إلى النصف هدفا من أهداف الألفية .

3 - مؤشر القدرة: وفق هذا المؤشر يمثل الفقر عدم وجود بعض القدرات الأساسية التي تساعد الفرد على الخروج من دائرة الفقر، مثل المستوى التعليمي، مستوى الصحة ومستوى الدخل، وغيرها من القدرات، التي تمكن صاحبها من التغلب على الفقر³.

4 - مؤشر الفقر متعدد الأبعاد⁴ : توقف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن تناول مؤشر الفقر البشري في تقريره السنوي عن التنمية البشرية وأحل محله " مؤشر الفقر متعدد الأبعاد* " الذي يأخذ بعين الاعتبار مختلف عوامل الفقر التي تتجاوز عامل " الدخل "، الذي يقوم

¹ Progamme des nations unies pour le developpement ,rapport mondiale sur le developpehumaie,1997,p17

² الطيب لحيلح ،محمد جصاص ،الفقر التعريف ومحاولات القياس ،مرجع سابق ، ص171

³ المرجع نفسه،ص172 .

⁴ - البنك الإسلامي للتنمية ، التقرير السنوي 2012/1433 ، ص 30 .

* - مؤشر الفقر متعدد الأبعاد ، مؤشر استحدثته "مبادرة اكسفورد للفقر والتنمية البشرية ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي سنة 2010، وقد حل محل مؤشر الفقر البشري السابق، وهو يستند في تحديد الفقر إلى عوامل مختلفة تتجاوز قائمة العوامل المبنية على الدخل ، غير أنه لا يقيس حرمانا من قبيل عدم التمكين السياسي أو عدم المساواة بين الجنسين .

على مفهوم القدرة والفرصة الوظيفية، ويتكون هذا المؤشر الجديد من عوامل عديدة تشكل معاناة الفقراء من الحرمان كضعف الصحة، نقص التعليم، وعدم كفاية المستوى المعيشي وانعدام الدخل (بصفته أحد العوامل العديدة المأخوذة بعين الاعتبار)، وعدم التمكين، سوء ظروف العمل، التهديد بالعنف إلخ، وتتراوح قيمة المؤشر بين الصفر والواحد، فأما قيمة صفر فتدل على عدم الحرمان من أساسيات المعيشة وأما القيمة واحد فتشير إلى الحرمان المطلق بالنظر إلى مختلف عوامل الفقر المختلفة .

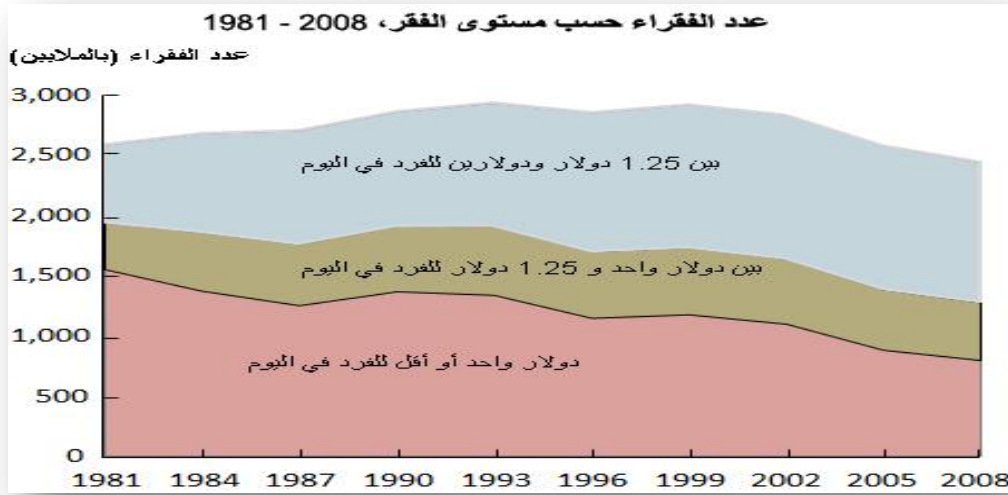
رابعاً : طرق قياس ظاهرة الفقر : تعتمد التقارير الدولية قياساً موحداً للفقر عالمياً يمكنها من القيام بالمقارنات بين الدول، وقد وضع البنك الدولي رقمين قياسيين يستندان إلى الحد الأدنى من الاستهلاك ومستوى المعيشة، لقياس الفقر على المستوى العالمي بصورة عامة والدول النامية بصورة خاصة، على أساس أسعار الو.م.أ لعام 1985 فالحد الأدنى للدخل هو 275 دولار للفرد سنوياً، وهو الذي سماه البنك خط الفقر المدقع والحد الأعلى للدخل هو 370 دولار وهو الذي سماه البنك خط الفقر المطلق¹، غير أن اعتماد هذا الأسلوب لقياس الفقر على المستوى العالمي انطلاقاً من واحد دولار غير مقنع بالنسبة لكثير من الباحثين وصانعي السياسات والمواطنين، كما أنه يوجه رسالة مضللة مفادها أن مكافحة الفقر ليس من أولويات التنمية في الدول النامية، وهناك تفاوت كبير في مستويات التنمية والدخل داخل هذه الدول، مما يجعل اعتماد قياسات موحدة أمراً غير علمي .

خامساً: وضعية الفقر على المستوى العالمي على الرغم من التقدم المذهل الذي أحرزته البشرية في مختلف المجالات، والتحسين الكبير في مستوى المعيشة الذي طرأ على حياة ملايين الناس في كثير من الدول، لا زال الفقر يمثل مشكلة إنسانية تؤرق قطاعات عريضة من البشر، حيث أنه من بين سكان العالم الذين يتجاوز عددهم 6 مليارات نسمة، تشير تقديرات البنك إلى أن عدد من يعيشون على أقل من 1.25 دولار للفرد في اليوم بلغ نحو 1.29 مليار شخص في عام 2008، وهو ما يعادل 22 في المائة من سكان العالم النامي. و في المقابل، كان عدد من

¹ بن ناصر عيسى، مشكلة الفقر في الجزائر، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، جامعة تلمسان، العدد 2، مارس، 2003، ص 202.

يعيشون في فقر مدقع عام 1981 نحو 1.94 مليار شخص. ويعتمد التقرير المحدث على 850 مسحاَ للأسر المعيشية تم إجراؤها في 130 بلدا تقريبا. ويُعتبر عام 2008 أحدث عام تم فيه حساب أعداد الفقراء في العالم. ويرجع ذلك إلى أنه برغم توفر إحصاءات أحدث خاصة بالبلدان متوسطة الدخل، فإن البيانات الأحدث بالنسبة للبلدان منخفضة الدخل تُعتبر نادرة أو لا يمكن مقارنتها بالتقديرات السابقة¹، ويمكن التعرف على أعداد الفقراء في العالم حسب مستوى الفقر من الأشكال الآتية :

الشكل (1-02): عدد الفقراء حسب مستوى الفقر في الفترة (1981-2008) .



المصدر : البنك الدولي، "تقديرات جديدة تكشف عن تراجع معدلات الفقر المدقع"، على الرابط:

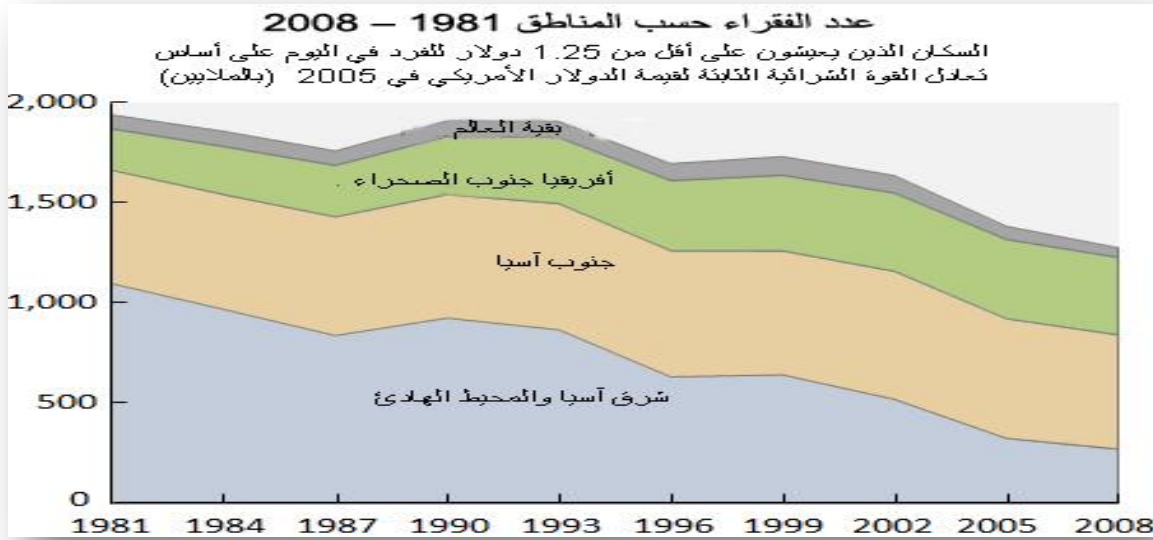
<http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/NEWSARABIC/0,,contentMDK:23132479~pagePK:64257043~piPK:437376~theSitePK:1052299,00.html>, -
consulter le 18-06-2013

انخفض عدد من يعيشون على أقل من 1.25 دولار يوميا في العالم انخفاضا حادا في العقود الثلاثة الماضية، من 50% من سكان العالم النامي سنة 1981، إلى 21 % فحسب سنة 2010 رغم أن مجموع سكان العالم النامي قد ارتفع 59% خلال الفترة ذاتها. غير أن تحليلا جديدا لمعدلات الفقر المدقع نشره البنك الدولي توضح نتائجها أنه مازال هناك 1.2 مليار شخص

¹البنك الدولي. تراجع معدلات الفقر المدقع في العالم، لكن لا يزال هناك الكثير من العمل. بيان صحفي رقم 2012/297/DEC، واشنطن الرابط .
<http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/NEWSARABIC/0,,contentMDK:23130134~menuPK:64261015~pagePK:34370~piPK:34424~theSitePK:1052299,00.html>, consulter le 18/06/2013

يعيشون في فقر مدقع، حيث مازالت أفريقيا جنوب الصحراء تشكل أكثر من ثلث سكان العالم الذين تشملهم دائرة الفقر المدقع¹.

الشكل (1-03): عدد الفقراء حسب المناطق في الفترة (1981-2008).



المصدر : البنك الدولي: مرجع سابق ،على الرابط

<http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/NEWSARABIC/0,,contentMDK:23132479~pagePK:64257043~piPK:437376~theSitePK:1052299,00.html>,
consulter le 18/06/2013

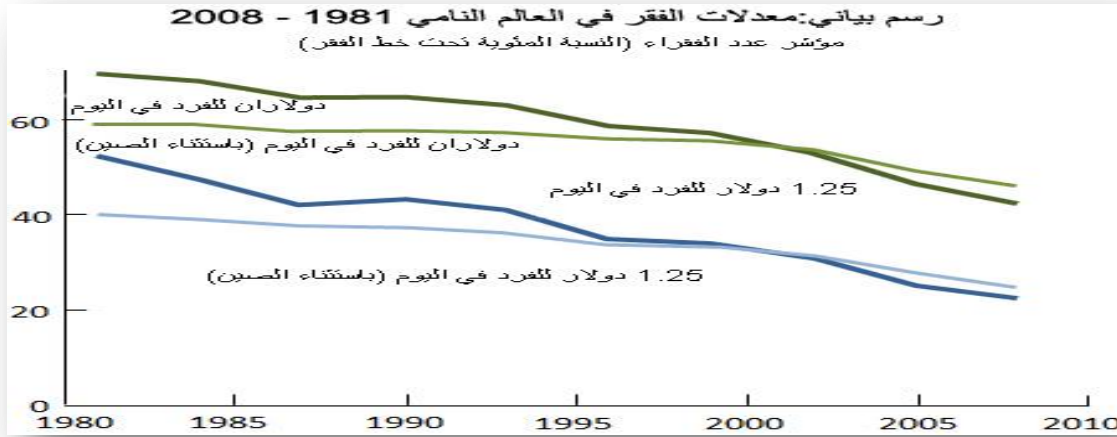
وعلى الرغم من تراجع معدلات الفقر فإن منطقة أفريقيا جنوب الصحراء هي المنطقة الوحيدة في العالم التي ارتفع فيها عدد الفقراء باطراد وبحدة بين عامي 1981 و 2010. فعدد من يعيشون في فقر مدقع هناك الآن يزيد بمقدار الثلثين في تلك المنطقة (414 مليون شخص) عما كان عليه قبل ثلاثة عقود (205 مليون)، ففي حين كان الفقر المدقع في المنطقة يشكل 11% فحسب من المجموع العالمي سنة 1981، فإنه يمثل حالياً أكثر من ثلث الفقراء فقرا مدقعا في

¹ البنك الدولي.. تراجع مبهر في معدلات الفقر بالعالم لكن التحديات باقية. بيان صحفي. على الرابط:

www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2013/04/17/remarkable-declines-in-global-poverty-but-major-challenges-remain, 18/06/2013.

العالم. وتشكل الهند الثلث أيضا (مقابل 22% سنة 1981)، وتليها الصين التي تشكل 13% (مقابل 43% سنة 1981)¹، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الموالي:

الشكل (1-04): معدلات الفقر في العالم النامي في الفترة (1981-2008).



المصدر: البنك الدولي: مرجع سابق ،على الرابط:

<http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/NEWSARABIC/0,,co,ntentMDK:23132479~pagePK:64257043~piPK:437376~theSitePK:1052299,00.html>
consulter le 18/06/2013

المطلب الثاني: تأثير الفقر على أبعاد التنمية المستدامة

أولا : التأثير على الجانب الاقتصادي:

1 - التأثير على النمو الاقتصادي² :

لما كان الفقير غير قادر على الادخار والاستثمار في تنمية حالته الاقتصادية، فإن دورة الفقر تؤدي إلى نقص كبير في الاستثمارات في الاقتصاد العام، مما يترتب عليه نقص كبير في إنتاجية الفقير وانخفاض في معدل النمو الاقتصادي.

كما أن دورة الفقر تخفض من التطوير المتوقع القائم على المهارات والمعرفة، لأن الفقير غير قادر على إنفاق الوقت والمال على التعليم اللازم، ذلك التأثير يؤدي إلى تردي في التقنية مما

¹ البنك الدولي ، تراجع مبهر في معدلات الفقر بالعالم لكن التحديات باقية ،مرجع سابق .
² سلسلة نحو مجتمع المعرفة ، مكافحة الفقر ، الإصدار الثالث عشر ،جامعة الملك عبد العزيز ،مركز الإنتاج الإعلامي ،جدة،1427،ص71.

يؤدي إلى خفض الإنتاج وبالتالي إلى خفض في الاستثمار الأجنبي، بالإضافة لذلك تقود دورة الفقر إلى دورة من الاضطرابات الاجتماعية، التي بدورها تؤدي إلى إعاقة النمو الاقتصادي إلى حد كبير، وأجواء عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي تقلق المستثمرين الأجانب والمحليين مما يؤدي إلى حلقة معقدة من التأثير وردود الفعل .

2 - أثر الفقر على الاستهلاك: من أبرز العوامل المؤثرة في حجم الاستهلاك، نجد الدخل وبما أن وجود نسبة من المجتمع تعاني من تدني دخولها فهذا يؤدي لتراجع الاستهلاك¹ .

3 - أثر الفقر على الدخل والإدخار والاستثمار: يرتبط الفقر عادة بتدني مستويات التعليم لدى هذه الفئة، وبالتالي ندرة العمل اللائق، التي تضمن لهم دخلا دائما ومقبولا، هذا ما يؤدي إلى انخفاض المدخرات مما يؤثر على حجم الاستثمارات، التي تتراجع أو يتم اللجوء إلى الاستدانة لتمويل المشاريع التنموية².

ثانيا- التأثير على الجانب الاجتماعي :

1 - الفقر والتعليم : هناك علاقة بين الفقر والتعليم على المستويين الكلي و الجزئي، فعلى المستوى الجزئي يعتبر الأفراد غير المتعلمين قليلي إنتاجية، لذلك فالفرص المتاحة لهم قليلة وفي حالة حصولهم على فرصة وظيفية فإن الدخل الذي يحصلون عليه يكون منخفضا، مما يجعلهم على الأغلب تحت خط الفقر أو في مستوى معيشة منخفضا، أما على المستوى الكلي فالمجتمعات التي ينتشر فيها الفقر تنتشر فيها الأمية أو تكون قليلة التعلم لا تحرز تقدما بشكل جيد، ولا تتوفر فيها القدرة على زيادة إنتاجيتها وكنتيجة لذلك يبقى مستوى معيشتها منخفضا³.

إن الخروج من حلقة الفقر يكمن في مسألة تدارك الوقت وحسن استثماره وحسن الاستثمار يكمن في التعليم والتدريب، الذي يعطي المهارة ومن ثم الدخل الأفضل كل بمقدرته وكفاءته.

¹ إبراهيم علي أمال ،سياسات واستراتيجيات مكافحة الفقر في الجزائر (نظرة اقتصادية)،مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة سعد دحلب،2009،ص41.

² نفس المرجع،ص41.

³ إبراهيم مراد الدعمة، التنمية البشرية بين النظرية والواقع، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان ،الأردن،2009،ص123.

والتعليم هو الأداة الرئيسية لتطوير رأس المال البشري و زيادة إنتاجيته، مما يعكس زيادة الدخل وتحسن المستوى المعيشي¹ باعتبار التعليم هو الوقاية من الفقر الاقتصادي.

2 - الفقر والصحة: لعل الفقر هو أكثر حلقات التنمية صلة بالصحة، إذ أبانت التقارير والدراسات وجود علاقة تبادلية بين الفقر والصحة فالفقراء يمرضون أكثر وأشد ويموتون أسرع و أبكر من الأغنياء، فالفقر يدمر حياة الإنسان من المهد وينتهي به إلى اللحد، وهو أكبر عدو للصحة وفي هذا الصدد نشير إلى أن معظم أهداف الألفية لها علاقة بالصحة مثل خفض وفيات الأطفال والأمهات، وقف انتشار الملاريا والإيدز، زيادة أعداد الذين يحصلون على مياه الشرب الصالحة... الخ، كما تعتبر منظمة الصحة العالمية الاستثمار في صحة الفقراء محوري لتحقيق أهداف الألفية، كما أن اعتلال الصحة جسديا ونفسيا يحد من قدرة الشخص على العمل وعلى الإنتاجية والفقراء أكثر احتمالا لأن يكونوا عاطلين، أو يعملون في مهن هامشية قد تضر بصحتهم والفقراء عموما أقل إتاحة للخدمات الصحية وأقل صرفا عليها خاصة للحصول الأدوية وأقل اشتراكا في برامج التأمين الصحي، كما أنهم أقل وعيا بالمخاطر الصحية لتفشي الأمية بينهم².

3 - الفقر والمرأة : تبدو قضية النهوض بالمرأة وتمكينها كأحد الأولويات على جدول أعمال دول العالم في بداية القرن الحادي والعشرين، وتواجه الحكومات والمنظمات غير الحكومية وهيئات الأمم المتحدة تحديات كثيرة ومتنوعة لجعل المرأة شريكا كاملا وفاعلا في التنمية البشرية المستدامة كمنتج ومستفيدة³.

يلاحظ أن الغالبية العظمى من الفقراء في العالم هم من النساء ، ففي أفقر مناطق العالم نكتشف أن النساء والأطفال يعانون حرمانا شديدا وقاسيا فهم أكثر نصيبا في الفقر وسوء التغذية وأقل حظا في تلقي العلاج المناسب وفي الحصول على مياه نظيفة، والمرأة نوعا ما غير مؤهلة للتدريب والحصول على الائتمان والقانون يمنع المرأة من امتلاك الأراضي والتوقيع على العقود، كما أن برامج التوظيف وزيادة الدخل موجهة أساسا للرجال، بالإضافة للتباين في الأجور بينهما

¹ - عدنان داوود العذاري، هدى زوير الدعيبي، قياس مؤشرات ظاهرة الفقر في الوطن العربي ، مرجع سابق، ص111.

² - Soudanese journales of public health, october 2007.vol2(pdf paper), pages 232-235 .

³ - رياض بن جليلي، تمكين المرأة المؤشرات والأبعاد التنموية ،سلسلة جسر التنمية العدد الثاني والسبعون، المعهد العربي للتخطيط، الكويت ، أبريل 2008 ص02.

ويزداد الوضع سوءاً في الأسر التي ترأسها امرأة، حيث لا يكون هناك دخل من عمل الرجل وهو ما يؤثر عليها وعلى أطفالها، الذين يكونون أقل نصيباً في الالتحاق بالمدرسة ويزيد احتمال خروجهم للعمل في سن مبكرة من أجل زيادة دخل الأسرة¹. تشكل النساء في الواقع العمود الفقري للاقتصادات الريفية في جميع أقل البلدان نمواً، لكنهن يتعرضن في الغالب إلى التهميش إن لم يستبعدن بالكامل من الاضطلاع بدور أساسي في اتخاذ القرارات الاقتصادية، ويؤدي هذا الاستبعاد في الغالب إلى استدامة حلقة مفرغة من الفقر بدلاً من دعم وعد التنمية المستدامة². ومن ثم فإن تدعيم وضع المرأة الاقتصادي ودمجها في عملية التنمية يكون أمراً حاسماً في لتحقيق أهداف التنمية في المدى الطويل، وقد كان ذلك أحد الموضوعات التي تم مناقشتها في مؤتمر المرأة العالمي الذي عقد في بكين في العام 1996 تحت رعاية الأمم المتحدة³.

ثالثاً : التأثير على الجانب البيئي:

جاء في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، الذي عقد في ريو دي جانيرو أنه إذا لم يحدث انخفاض كبير في أعداد الفقراء فإنه من الصعب كبح جماح عمليات التدهور البيئي والحفاظ على كوكب الأرض⁴، خاصة أن فقراء المناطق الريفية الذين يعتمدون على البيئة الطبيعية اعتماداً كبيراً في كسب قوتهم في مجالات الزراعة وصيد الأسماك ويتأثرون كل التأثير بالإجهاد البيئي. في المقابل بينت البحوث أن الفقر مرتبط بالقيام بممارسات غير مستدامة وإلحاق الضرر بالبيئة فتخفيف الفقر إذن عنصر مهم لحماية البيئة وتعزيز التنمية المستدامة في البلدان الفقيرة⁵. فمن المشاهد في غالبية البلدان النامية أن هناك علاقة قوية بين الفقر وتدهور البيئة، فالفقر الذي هو نتيجة لتدني الدخل الوطني في الدول الفقيرة يضطر السكان إلى استنزاف مواردهم الطبيعية لتوفير دخل إضافي لتحسين مستويات المعيشة، من جهة أخرى تلجأ الحكومات إلى الاستدانة لتنفيذ مشاريع اقتصادية تدر دخلاً غير آخذة الاعتبار البيئية في الحساب، فتتدهور البيئة سريعاً فتضر بالصحة العامة، وبالتالي تقل الإنتاجية وينخفض الدخل الوطني فيزداد معدل

¹ - ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، ترجمة أ.د. محمود حسن حسني وآخرون، دار المريخ للنشر والتوزيع، 2006، ص 222-223.

² - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التقرير السنوي 2011-2012، المستقبل المستدام الذي نريد، ص 28.

³ - ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص 226.

⁴ - صلاح عبد القادر وآخرون، الفقر الريفي في الوطن العربي ودور المنظمة العربية للتنمية الزراعية في الحد من آثاره، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخطوم 2009، ص 01.

⁵ - مؤتمر العمل الدولي الدورة 97، تعزيز العمالة الريفية للحد من الفقر، التقرير الرابع، مكتب العمل الدولي جنيف، 2007، ص 04.

الفقر ويزداد الضغط على البيئة ومواردها ويزداد التدهور، وهكذا يسير الفقر في حلقة مفرغة لا يدرى أين طرفاها¹.

المطلب الثالث: برامج مكافحة الفقر

من المؤكد أن الفقر ظاهرة عالمية تحدث في كل مجتمع ولا منجاة لأي دولة منه، فعلى سبيل المثال فإنه من بين 20 بلدا صناعيا كان هناك ما يربو على نسبة 10 في المائة من السكان يعيشون تحت خط الفقر في منتصف التسعينات²، بالإضافة إلى الفقراء في باقي العالم من الدول النامية ولهذا فقد أبدى المجتمع الدولي استعدادة للعمل من أجل محاربة الظاهرة بدءا من مؤتمر كوبنهاغن سنة 1995، الذي يعلن فيه المجتمع الدولي لأول مرة التزامه على أعلى مستوى بالقضاء على الفقر كهدف عالمي، ويدعو كل بلد إلى اقتراح هدفه الوطني الخاص به للحد من الفقر³، مروراً بإعلان أهداف الألفية سنة 2000 وغيرها من المؤتمرات والجهود في سبيل مكافحة الفقر.

أولاً: دور الأمم المتحدة في مكافحة الفقر :

1 - البنك الدولي⁴ : وفقا لتقرير البنك الدولي هناك رسالة رئيسة في صميم عمل البنك في ما يزيد على 100 بلدا، تتمثل في "المساعدة في خفض أعداد الفقراء" ويسعى البنك الدولي لتعزيز الأمان بالنسبة للفقراء، عبر تقليل تعرضهم للظروف الصحية السيئة والصدمات الاقتصادية، ويدعم البنك الدولي السياسات الوطنية لتخفيض أعداد الفقراء، وهي السياسات الموجهة لتلبية احتياجات الاستهلاك المباشر للفقراء وحماية حقوقهم، من خلال ضمان حصولهم على الخدمات الأساسية بما في ذلك الصحة، التعليم والغذاء.

ويسعى البنك الدولي لتوفير برنامج المعونات مع الاستراتيجيات الخاصة بكل بلد لتحسين فاعلية مشروعاته في البلدان النامية، وذلك عن طريق استراتيجيه المساعدة القطرية (CAS) وهي

¹ - سلسلة نحو مجتمع المعرفة، التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع والمأمول، الإصدار الحادي عشر، جامعة الملك عبد العزيز، مركز الإنتاج الإعلامي، جدة، 1427، ص116

² - MF.FORSTER, trends and driving factors in income distribution and poverty in the OECD area, labour Market and social Policy occasional paper N° 42 (OECD PARIS, 2000).

³ - مؤتمر العمل الدولي الدورة 91، الخلاص من الفقر، التقرير الأول، مكتب العمل الدولي جنيف، 2003، ص04

⁴ - سلسلة نحو مجتمع المعرفة، مكافحة الفقر، مرجع سابق، ص81-84 بتصرف.

خطة عمل أعدتها البنك بالتشاور مع الحكومة وأصحاب المصلحة الحقيقية والشركاء الخارجيين لتدعيم النمو القابل للاستمرار وتخفيض أعداد الفقراء، وهناك مبادرة تخفيض ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (HIPC)، تستهدف تخفيض أعباء الديون الزائدة التي تواجهها أفقر بلدان العالم .

وتستمر استراتيجية البنك الدولي لخفض أعداد الفقراء على أساس وثائق استراتيجيات تخفيض أعداد الفقراء (PRSP)، والتي أعدتها البلدان بنفسها، وتوضح تلك الوثائق برامج طويلة الأجل لتخفيض أعداد الفقراء مرتبة وفق أولويات محددة، حسبما يضعها البلد المعني، وقد أعد اثنان وأربعون بلدا من البلدان منخفضة الدخل استراتيجيات كاملة بدءا من أوت 2004.

2 - جهود المنظمات الدولية في مكافحة الفقر :

كانت سنة 2002 سنة شعار "التحالف الدولي ضد الجوع"، أي تحالف كل المنظمات الحكومية وغير الحكومية وهي بذلك سنة نشوء فكرة إعداد خريطة بمواقع الفقر في العالم ومتابعة الجهود لاستئصاله وأهم هذه المنظمات:

أ - **المنظمات الدولية:** منظمة الأمم المتحدة ممثلة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المنظمة الدولية للتغذية والزراعة، صندوق النقد الدولي، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

ب - **المنظمات الإقليمية الدولية ذات العلاقة بمعالجة الفقر:** البنك الإسلامي للتنمية، البنك الإفريقي للتنمية، الوكالة الأمريكية للإنماء الدولي، الوكالة اليابانية الدولية للتعاون، الاتحاد الأوروبي المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

ج - **الهيئات الداعمة لمحاربة الفقر:** الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي، صندوق الأوبك للتنمية الدولية، منظمات إنسانية وخيرية، جمعيات غير حكومية¹.

¹ عنان داود خليل بدران، تقدير مؤشرات الفقر بتطبيق نماذج الانحدار على المتغيرات الاقتصادية من خلال مسح بيانات نفقات ودخل الأسرة في الأردن، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم الإحصاء، الجامعة المستنصرية، العراق، 2002، ص03.

3- الأهداف الإنمائية سبيل لمكافحة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة :

إن ما شهده العالم خلال نصف القرن الماضي من التنمية يدعو كثيرا إلى التفاؤل، ولكن رغم هذا لا يزال نصف سكان العالم تقريبا يعيشون في فقر مدقع، ويعيش خمس سكان العالم أو 1.2 مليار نسمة اعتمادا على أقل من دولار واحد في اليوم، وفي البلدان منخفضة الدخل، التي يبلغ سكانها 2.5 مليار نسمة يموت أكثر من 100 طفل بين كل 1000 طفل، ويعيش 80 بالمائة من سكان العالم على أقل من 20 بالمائة من الدخل العالمي. وقد بدأ المجتمع الدولي يدرك تحدي الفقر وتداعياته على كل المستويات، لذلك بذل جهودا كبيرة لمكافحته توجت في إعلان الألفية الذي تم اعتماده خلال سبتمبر 2000 من قبل 147 رئيس دولة وحكومة¹.

شكل اعتماد الأهداف الإنمائية للألفية كهدف عالمي منعظا مهما في الاهتمام، الذي توليه الأمم المتحدة للتنمية والحد من الفقر في عدة جوانب، فالفقر ليس مسألة دخل فحسب، بل أيضا مسألة الوصول إلى الرعاية الصحية، التعليم، المياه الصالحة للشرب وشبكات الصرف الصحي، كما جعله أيضا قضية مركزية فيه، وتضمنت الأهداف الإنمائية مبدأ التنمية المستدامة كجزء لا يتجزأ من عملية تخفيف وطأة الفقر² لتحقيق الأهداف الإنمائية وهي³:

أ - **القضاء على الفقر والمجاعة:** بهدفين فرعيين هما الإقلال إلى النصف من نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع بحلول عام 2015، والإقلال إلى النصف من نسبة السكان الذين يعانون من الجوع بحلول عام 2015.

ب - **تحقيق تعميم التعليم الابتدائي:** بمعنى تمكين الأطفال وأولاد وبنات في كل مكان من إكمال مقرر كامل من التعليم الابتدائي.

ج - **تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة:** بمعنى إزالة الفوارق بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي بحلول 2005، وبالنسبة لجميع مراحل التعليم بحلول 2015.

¹ - رياض بن جليلي ، حساب فجوة الأهداف الإنمائية للألفية ، سلسلة جسر التنمية العدد الخامس والستون ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت يوليو 2007 ص05.

² - مؤتمر العمل الدولي الدورة 97 ، مرجع سابق ص04.

³ - علي عبد القادر علي، دمج سياسات القضاء على الفقر ضمن سياسات التنمية في الدول العربية، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، المجلد 06، العدد 02، 2003، ص8.

د - تخفيض معدلات وفيات الأطفال: بمعنى تخفيض وفيات الأطفال دون الخامسة بمقدار الثلثين في الفترة حتى 2015.

هـ - تحسين صحة الأمومة : تخفيض معدل الوفيات النفاسية بمقدار ثلاثة أرباع في الفترة حتى 2015.

و - محاربة داء فقدان المناعة المكتسبة، حمى المستنقعات وأمراض أخرى: بهدفين فرعيين هما وقف انتشار فيروس نقص المناعة المكتسبة بحلول 2015، والعمل على انحساره منذ ذلك التاريخ ووقف انتشار الملاريا وغيرها من الأمراض الرئيسية بحلول 2015 ، والعمل على انحسارها بدءا من ذلك التاريخ.

ز - كفاءة الاستدامة البيئية : بثلاثة أهداف فرعية هي، إدماج مبادئ التنمية المستدامة في سياسات البلدان وبرامجها القطرية، تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول على مياه الشرب المأمونة إلى النصف بحلول 2015 وتحقيق تحسن كبير بحلول 2020 ، لمعيشة ما لا يقل عن 100 مليون من قاطني الأحياء الفقيرة .

ح - إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية :هو تعاهد دولي يفعل الالتزام الدولي بتخفيض الفقر من خلال الاعتماد على المسؤوليات المتبادلة بين الدول الغنية والفقيرة ¹ .

تتكامل الأهداف السبعة الأولى فيما بينها بهدف تخفيض نسبة السكان الذين يعيشون في حالة من الفقر المدقع إلى النصف، فالأهداف الإنمائية للألفية هي أول مجموعة من الأهداف المحددة كميا وزمنيا، تتقاسمها كل الدول في إطار متكامل يرمي إلى الحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة.

ط - التقدم المحرز في مكافحة الفقر في إطار الأهداف الإنمائية للألفية :

تمثل الأهداف الإنمائية للألفية أنجح مسعى عالمي في التاريخ اتخذ لمكافحة الفقر، لقد أُحرز تقدم هام وكبير في تحقيق العديد من الغايات، ومنها خفض عدد الذين يعيشون في فقر

¹ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أهداف الألفية الإنمائية: تعاهد بين الأمم لإنهاء الفاقة البشرية، 2003، ص145.

مدقع ونسبة الأشخاص، الذين لا يمكنهم الوصول بصورة مستدامة إلى مياه شرب محسنة إلى النصف وشهدت نسبة الأحياء الفقيرة في المدن الكبيرة انخفاضا كبيرا . وتحققت مكاسب كبيرة في مكافحة الملاريا والسل، وكانت هناك تحسينات ملموسة في جميع المجالات الصحية، فضلا عن التعليم الابتدائي¹. ويبين تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لسنة 2013 أن تحقيق الأهداف لم يكن متوازنا فيما بين الدول وداخلها، فالأطفال الذين ينتمون إلى أسر معيشية ريفية فقيرة هم أكثر احتمالا أن يبقوا خارج المدارس من نظرائهم في الأسر المعيشية الغنية والحضرية²، وغيرها من تأثيرات الفقر على المستوى المعيشي للأفراد .

أما ما يتعلق بالفقر، فقد توصل العالم إلى الحد من الفقر قبل خمس سنوات من الموعد المحدد ففي المناطق النامية، انخفضت نسبة من يعيشون على أقل من 1.25 دولار في اليوم من 47% في عام 1990 ، إلى 22% عام 2010 ، ليقل عدد الذين كانوا في فقر مدقع في عام 2010 بحوالي 700 مليون شخص عما كان عليه هذا العدد في عام 1990، وعلى الرغم من هذا الإنجاز الباهر، الذي تحقق على الصعيد العالمي، فقد كان التقدم المحرز متفاوتا ولا يزال 1.2 بليون شخص يعيشون في فقر مدقع، وفي إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى يعيش ما يقرب من نصف السكان على أقل من 1.25 دولار في اليوم، وهي المنطقة الوحيدة التي شهدت تعاظما مطردا في عدد الأشخاص، الذين يعيشون في فقر مدقع من 290 مليون شخص عام 1990، إلى 414 مليون شخص عام 2010 ، ممثلة بذلك أكثر من ثلث سكان العالم الذين يعانون العوز ويتوقع البنك الدولي أن نحو 970 مليون شخص سيظلون بحلول عام 2015، يعيشون على أقل من 1.25 % في البلدان التي صنفت في عام 1990 على أنها بلدان منخفضة الدخل، وسيعيش حينذاك نحو 40% من سكان العالم النامي في فقر مدقع .

وفي أنحاء العالم يعيش الفقر المدقع في المناطق التي يشكل فيها اعتلال الصحة والافتقار إلى التعليم سببا لحرمان الناس من العمل المنتج، وفي تلك الي استنفدت فيها الموارد البيئية أو أتلقت. فعلى المجتمع الدولي أن يتخذ الخطوات اللازمة لمواصلة الكفاح ضد الفقر في جميع هذه المستويات المختلفة .

¹ - الأمم المتحدة، تقرير الأهداف الإنمائية للألفية، سنة 2013 ، ص 03 .

² - نفس المرجع ، ص 03 .

رابعاً - الآليات الإسلامية لمكافحة الفقر : تعتبر مشكلة الفقر من المشاكل التي يعاني منها المجتمع المسلم كغيره من المجتمعات، ولذلك وضع استراتيجيات لحلها تنقسم عموماً إلى سياسات وقائية وسياسات علاجية وهي كالآتي :

1 - السياسات الوقائية: جاء الإسلام بعدد من السياسات التي تكفل - فيما لو طبقت - عدم ظهور مشكلة الفقر وهي:

أ - الحث على العمل ومحاربة التسول والبطالة :حث الإسلام على العمل وجعله واجبا على كل مسلم، كل فيما يطيقه ويتناسب مع ميوله وقدراته ولا شك أن العمل هو الطريق الأول لتحقيق الكسب المادي والغنى والتخلص من الفقر، ولو عمل كل من يقدر على العمل لانحسرت ظاهرة الفقر بشكل كبير¹، لذا فللعمل اليدوي شأن كبير في الإسلام، كما حارب الإسلام البطالة والتسول وسد كافة المنافذ التي تعيق الإنسان على العمل و عاب الإسلام عيش العالة والبطالة وتكفف الناس، لما يسببه ذلك من ذل ومهانة واحتقار لمكانة الإنسان.

ب - التنظيم الدقيق للمعاملات: نظم الإسلام علاقات الناس مع بعضهم البعض، وبين الحقوق والواجبات لكل فرد في المجتمع بدقة متناهية، وذلك حفاظاً على سلامة المجتمع وقوته ورفاهيته، ويظهر هذا التنظيم الدقيق، الذي يحول دون ظلم الناس لبعضهم، فمثلاً حرم الإسلام الربا لأنه يزيد من غنى الغني ويزيد من استغلال الفقراء وإبقائهم في دائرة الفقر.

2 - السياسات العلاجية لمشكلة الفقر:

أ - الزكاة: اعتنى الإسلام بالزكاة باعتبارها عبادة مالية، وأحد دعائم الاقتصاد الإسلامي فهي تجمع بين صفتها المالية وصفتها الدينية، وللزكاة دور فعال في التضييق على وسائل الإنتاج المعطلة، ولها مقدرة فائقة على محاربة البطالة وأثرها واضح في توزيع الدخل والثروة من خلال تحريك رأس المال وبالتالي المحافظة عليه وتنميته، فالزكاة تساهم في علاج الفقر من خلال مايلي :

¹ كمال خطاب، دور الاقتصاد الإسلامي في محاربة مشكلة الفقر، أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية جامعة اليرموك، 2002، ص 1309 .

- يتحمل أغنياء المجتمع تبعات ظروف العيش الكريم للمحتاجين والفقراء بإشراف الدولة.
- العطاء في الشريعة الإسلامية يهدف في الأساس إلى استئصال الفقر والقضاء عليه، لأن هدفه هو تحويل الفقراء إلى أغنياء لا يعودون بحاجة للزكاة مرة أخرى.
- تعنى مصارف الزكاة بمحاربة كل صور الحاجة التي تقوم في المجتمع.
- ب - **كفالة القريب:** جعل الإسلام للقريب حقا في مال قريبه -كسائر المسلمين - في البر والصلة وعدم القطيعة، فكما أن له حق في ميراث قريبه فإن عليه واجب الإنفاق إذا كان قريبه فقيرا وهو غني وإن هذا الواجب يجبر عليه في رأي كثير من الفقهاء.
- ج - **الوقف:** هو حبس الأصل وتسبيل ثمرتها فهي تزرع في المجتمع تحمل المسؤولية، بالإضافة لذلك فإن الوقف هو نوع من إعادة التوازن بين الدولة والمجتمع وبين أفراد المجتمع وقطاعاته المختلفة، فالمشروعات الوقفية توجه بدرجة كبيرة لرعاية الفئات الفقيرة والمحرومة وتقديم الخدمات لها مع الحرص على تحويلها إلى فئات منتجة ونشيطة¹، وقد ضرب المسلمون على مر العصور أروع الأمثلة في وقف أموالهم على المشروعات الخيرية كالمستشفيات، المدارس، دور العلم، البساتين والآبار من أجل سد حاجة المجتمع والتخفيف عن الدولة كثيرا من المرافق العامة .
- د - **القرض الحسن:** القرض الحسن هو إتاحة مبلغ محدد لفرد من الأفراد، حيث يضمن سداد القرض دون تحميل هذا الفرد أو العميل أية أعباء أو عمولات أو مطالبته بأي زيادة من أي نوع، بل يكفي البنك فقط أن يسترد أصل القرض والأموال التي أقرضها لهذا العميل²، و للقرض الحسن الذي تمنحه البنوك الإسلامية حكم وفوائد جلية تتجلى في التعاون بين المسلمين وتحقيق مبدأ التكافل الاجتماعي وتفريج كربة المسلمين بتخفيض معدلات الفقر، التي تعاني منها معظم الدول وخاصة الإفريقية، وزيادة محبة العملاء للبنوك الإسلامية³.

¹ إبراهيم بيومي غانم ، نحو إحياء دور الوقف في التنمية المستقلة ،مجلة المستقبل العربي، العدد 235 السنة 21 ص 97-98.

² - محسن احمد الخضيرى ، "البنوك الإسلامية"، ط3، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 1999، ص 204

³ - سامي محمد أبو عرجة وآخرون ، أحكام رد القرض في الفقه الإسلامي، مجلة الجامعة الإسلامية /سلسلة الدراسات الشرعية ، المجلة 13 ، العدد الثاني ، نسخة (PDF) ، يونيو 2005 ، ص 109-110 .

المبحث الثالث : الإطار العام وأدبيات التمويل الأصغر

نشير بداية أنه توجد عدة مسميات للتمويل الأصغر، وهي مصطلحات تستخدم أحيانا وكأنها مترادفات، مثل القروض الصغيرة، المديونية الصغيرة و التمويل متناهي الصغر غير أننا سنعتمد الاسم الأكثر استخداما في الأدبيات العالمية خاصة في بنك غرامين¹ وهو التمويل الأصغر (microfinance) .

المطلب الأول : ماهية التمويل الأصغر

يتناول هذا الجزء من البحث الإطار النظري للتمويل الأصغر، من خلال التعريف والتطور التاريخي، وكذلك تجربة بنوك الفقراء وخصائصها والدور التنموي الذي أحدثته، زيادة على النماذج الناجحة لهذا النوع من البنوك .

أولا: التطور التاريخي للتمويل الأصغر :

ظهر التمويل الأصغر بداية عبر أساليب الإقراض الودي بين الأصدقاء والأهل، ثم ظهرت الجمعيات ثم المرابون و أخيرا ظهرت الهيئات المانحة مثل البنوك والمؤسسات غير الحكومية وغيرها، أما عن بدايات التمويل الأصغر الرسمي فمن الصعوبة تحديد نقطة البداية وإن كان له دلائل وجودة قديمة، لكن المؤكد أن تجربة بنك غرامين الذي تأسس في سبتمبر سنة 1976 يعد نقطة الانطلاق للاهتمام بهذا النشاط، لأنه أول بنك يطبق منهجية الإقراض الأصغر على نطاق واسع.

في السبعينيات تم تأسيس عدد من مؤسسات التمويل الأصغر المشهورة، مثل بنك غرامين في بنغلاديش ، وبنك سول في بوليفيا ونظام (unit desa) في بنك راكايات في اندونيسيا وغيرهم من مؤسسات التمويل الأصغر، وفي سنة 1995 أسس البنك الدولي المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP) في واشنطن، وفي العام 1998 عقدت في واشنطن قمة التمويل الأصغر وتم تسمية عقد التسعينيات بأنه عقد التمويل الأصغر، وأعلنت الأمم المتحدة عام

¹ - بنك غرامين هو الاسم الذي يطلق على البنك الذي أسسه محمد يونس في الريف البنغالي، والذي كان موجها أساسا لتقديم خدمات للفقراء، وفي اللغة البنغالية غرامين تعني القرية .

2005 السنة الدولية للتمويل الأصغر، وكانت النقطة المضيئة على الإطلاق في تاريخ التمويل الأصغر هي فوز البروفيسور محمد يونس بجائزة نوبل للسلام في العام 2006، نظير جهوده في خلق تنمية اقتصادية واجتماعية بواسطة التمويل الأصغر

ثانيا: تعريف التمويل الأصغر توجد عدة تعريفات للتمويل الأصغر، وفيما يلي نستعرض أهمها :

1 - يشير مصطلح التمويل الأصغر، إلى توفير خدمات مالية وهي في المقام الأول الائتمان والأوعية الادخارية والتحويلات المالية، التي تقدم للفقراء النشطين اقتصاديا غير القادرين على الحصول على الخدمات التي تقدمها مؤسسات مالية رسمية¹.

2 - في نظر الغالبية التمويل الأصغر، هو تقديم قروض صغرى لأسر غاية في الفقر، وذلك بهدف مساعدتها على البدء في أنشطة إنتاجية أو تنمية مشاريعها الصغرى، لكن دائرة التمويل الأصغر قد اتسعت مع مرور الزمن لتشمل مزيدا من الخدمات (الإقراض والادخار والتأمين... الخ) نظرا لحاجة الفقراء لمجموعة متنوعة من الخدمات المالية بعد أن استعصى عليهم الانتفاع من المؤسسات المالية الرسمية².

3 - التمويل الأصغر عملية تقديم خدمات مالية متنوعة للفقراء، تتراوح ما بين قروض ومدخرات وتأمينات، يتعدد فيها الفاعلون من هيئات حكومية وبنوك تجارية إلى منظمات غير حكومية متخصصة ومتعددة الأهداف³.

4 - كما يعرف على أنه القرض الصغير، الذي يمنح للأفراد للقيام بإدارة عمل ذاتي أو للبدء في تأسيس عمل صغير مدر للدخل، ويمنح هذا النوع من الإقراض من قبل منظمات مستقلة غير هادفة للربح، أو من خلال برامج تحسين الوضع الاقتصادي لشرائح من المجتمع أو من خلال المؤسسات المالية التجارية⁴.

¹ - عبده سعيد اسماعيل، أدبيات التمويل الصغير عرض ونقد، نسخة الكترونية، ص03، 2008 منشور على الموقع:

² - إيهاب طلعت الشايب، أثر تمويل المشروعات متناهية الصغر على مستوى معيشة الفئة المستهدفة (دراسة تطبيقية على مؤسسى التضامن للتمويل الأصغر)، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة - جامعة عين شمس، 2010، ص25.

³ - عالية عبد الحميد عارف، إدارة القروض متناهية الصغر، الآليات والأهداف والتحديات، المجلة العربية للإدارة، المجلد29، العدد1، يونيو 2009، ص158.

⁴ - عالية عبد الحميد عارف، نفس المرجع، ص158.

5 - التمويل الأصغر هو عملية تقديم خدمات مالية متعددة، مثل خدمات الودائع والقروض والدفعيات وتحويل النقود والتأمين للفقراء وأصحاب الدخل المتدنية من الأسر وأصحاب المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة، ويقدم التمويل الأصغر في الغالب بواسطة ثلاثة مصادر رئيسية تتمثل في المؤسسات الرسمية كالبنوك، والمؤسسات شبه الرسمية مثل المنظمات غير الحكومية والمصادر غير الرسمية، مثل الممولين وأصحاب المتاجر والمجموعات التي تخدم بعضها البعض¹.

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن التمويل الأصغر موجه للفقراء ولأصحاب المشاريع الخاصة، الذين لا يقدرّون على الاستفادة من الخدمات المصرفية الممنوحة من طرف البنوك التجارية. تضم مؤسسات التمويل الأصغر، مؤسسات مالية تركز على تقديم خدمات التمويل الأصغر و هي تتمثل في مؤسسات تتراوح ما بين²: الرسمية مثل البنوك، شبه الرسمية مثل التعاونيات و المنظمات غير الحكومية و بنوك الادخار في القرى، غير الرسمية مثل مجموعات الادخار و الائتمان أو التسليف، ويكون هذا التمويل على العموم لمدة قصيرة أقل من 12 شهرا ولتمويل رأس المال العامل³.

ثالثا: أهمية وأثر التمويل الأصغر

1 - أهمية التمويل الأصغر:

يمكن أن نستشف أهمية التمويل الأصغر على مستوى الكثير من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية ذات الصلة من خلال النقاط التالية⁴:

1 - عبد الرحمان عبدالقادر، دور التمويل الإسلامي الأصغر في تنمية المؤسسات المصغرة -دراسة حالة اليمن والسودان، مداخلة ضمن الأيام العلمية الدولية حول المقاولاتية، آليات دعم ومساعدة إنشاء المؤسسات في الجزائر الفرص والعوائق، 03-05 ماي 2011، بسكرة، الجزائر ص03.

2 - إصلاح حسن العوض، " إدارة التمويل الأصغر"، بنك السودان المركزي وحدة التمويل الأصغر، الدورة التدريبية الأولى/بنك الأسرة مايو/يونيو 2008، ص 04.

3- Ajaz Ahmed Khan, "Islamic Microfinance Theory, Policy and Practice", Islamic Relief Worldwide, www.islamic-relief.com, United Kingdom, 2009, p 06.

4 - عبد الحميد عبد المطلب، اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، (2009) ص 185.

➤ في أنه يعتبر أداة من الأدوات الهامة في الحد من ظاهرة الفقر، وتكمن فعاليتها في التخفيف من مشكلات الفقر في الاستراتيجيات الإبداعية، التي يتبناها مثل أساليب القروض بضمان المجموعة وفي تخفيض التكاليف المتعلقة بالمعاملات المالية، وكذلك في أساليب التحديد الجيد للفقراء المستهدفين .

➤ في أن تقديم خدمات مالية جواريه تنكيف مع خصوصيات الأفراد المستبعدين من النظام المالي الرسمي، كانت لها الكثير من الآثار الهامة على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية لأولئك الأفراد.

➤ في أن الهيئات والمؤسسات، التي قامت بتنفيذ برامج تقديم خدمات التمويل البالغ الصغر، قد حققت من خلال تلك البرامج أرباحا إلى جانب تحقيق أهدافها الاجتماعية.

➤ في أنه يوفر مجموعة متنوعة من الخدمات المالية للفقراء ومنخفضي الدخل المستبعدين في كثير من الأحيان من الأنظمة المالية الرسمية بمختلف أشكالها المؤسسية .

➤ في أنه يعمل على تمكين الفقراء على زيادة دخلهم الأسري وتحقيق أمنهم الاقتصادي والحد من ضعفهم المالي، وذلك من خلال بدء مشروعات مصغرة وصغيرة مدرة للدخل.

➤ في أنه يعمل على تحفيز الاقتصاديات المحلية من خلال خلق الطلب المتنوع على مجموعة كبيرة من السلع والخدمات، خاصة ما يتعلق منها بخدمات التغذية والتعليم والصحة.

➤ في أنه يوفر مجموعة متنوعة من الخدمات المالية للفقراء ومنخفضي الدخل المستبعدين في كثير من الأحيان من الأنظمة المالية الرسمية، وهو ما يساعدهم على بدء مشروعات مصغرة وصغيرة مدرة للدخل.

الأهمية الاستراتيجية المستمدة من المشروعات المصغرة والصغيرة في حد ذاتها، على اعتبار أنها بمثابة الأداة المحركة للنمو الاقتصادي، والمصدر الرئيسي في توفير مناصب العمل، وتحقيق مستويات هامة من الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة؛ وفي هذا الصدد لاحظت لجنة الجوع المنبثقة عن هيئة الأمم المتحدة أن توفير التمويل المناسب لمنظومة المشروعات المتناهية الصغر في مختلف الدول النامية يؤدي إلى زيادة المستويات المعيشية للفقراء، ويرفع من معدلات الأمن الغذائي ويضمن في الوقت نفسه التطور المستدام للاقتصاديات الوطنية. كما لاحظت الباحثة

بمدرسة لندن للاقتصاد كاثرين شاو (Catherine Chaw) ما يلي¹: إن تركيز التمويل على فئة بعينها في المجتمع يؤدي إلى عدم استخدام الطاقات والموارد المتاحة للمجتمع، وأن الوسيلة الوحيدة لاستخدام هذه الطاقات والموارد هو تشجيع إقامة المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر والتي تؤدي إلى الزيادة في الإنتاج والعمالة وعدالة توزيع الدخل .

2 - أثر التمويل الأصغر : يحدث التمويل الأصغر أثرا كبيرا على الأسرة وعلى الفرد و على مستوى المشروع، وفيما يلي نبين أثر التمويل الأصغر على هذه العناصر كما يلي² :

أ - الأثر على مستوى الأسرة:

- يؤدي التمويل الأصغر إلى زيادة دخل الأسرة، لأن استخدام القروض والودائع يمكن أن يحدث تنوعا لمصادر الدخل، كما في أوغندا، أو يحدث نموا للمشروع ، كما في أوروبا الشرقية.
- إن توفير الخدمات المالية يُمكنّ الزبائن/العملاء من بناء وتغيير ممتلكاتهم، حيث يمكن استخدام الإقراض الأصغر للحصول على قطعة أرض أو القيام بعمليات البناء أو تحسين الإسكان أو شراء حيوانات وسلع استهلاكية .ويمكن للزبائن/العملاء أيضا استخدام القروض في الاستثمار الذاتي مثل الاهتمام بالصحة والتعليم.
- إن الفقراء دائما معرضون لمزيد من الفقر فهم ينتقلون من كارثة إلى أخرى. والتمويل الأصغر يمكنهم من إدارة المخاطر والاستفادة من الفرص بشكل أفضل . ففي بوليفيا يستخدم زبائن/عملاء مجموعة (بروماجور Pro Mujer) القروض لحماية مستوى الاستهلاك عند حدوث الكوارث، متجنبين بذلك تخفيض كمية المواد التي يستخدمونها .

ب - الأثر على المستوى الفردي :

- بالنسبة للنساء، فإن إدارة الأموال وزيادة التحكم في الموارد والوصول إلى المعرفة تمكنهن من الاختيار بشكل أفضل والمشاركة بشكل أكبر في أمور الأسرة وشؤون المجتمع .ويصاحب التمكين الاقتصادي نموّ في احترام الذات والثقة بالنفس وزيادة في الفرص الجديدة ، ففي عام

¹ - عبد الرحمان عبدالقادر، مرجع سابق، ص 05 .

² - المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء CGAP، المساعدة في تحسين فعالية الجهات المانحة في مجال التمويل الأصغر، موجز الجهات المانحة مذكرة مناقشة رقم 13-يوليو/تموز 2003، ص 02.

2002 تم انتخاب 103 سيدات من زبائن/عملاء مؤسسة (Activists for Social

Alternatives – ASA) للمجالس المحلية في الهند

➤ يميل زبائن التمويل الأصغر إلى أن تكون لديهم مستويات مدخرات أعلى من غير الزبائن ، وهذا عنصر مهم لبناء الأصول .ففي زيمبابوي قام زبائن/عملاء التمويل الأصغر بفتح حسابات في البنوك أو مكاتب البريد، وفي بيرو أدى عدم الثقة في المؤسسات الرسمية إلى توفير في مواد البناء والمخزون.

ج - الأثر على مستوى المشروع :

➤ ترتفع إيرادات المشروع نتيجة لخدمات التمويل الأصغر، ولكن ليس دائماً كما هو متوقع .حيث إن القروض تعتبر من المنقولات أي يمكن استبدالها بشيء آخر مساو في القيمة وتستخدم لتمويل الاحتياج الأكبر أو حيثما يتوقع الحصول على عائد أعلى، وقد أوضحت الدراسات أنه بين عامي 1997 و 1999 ارتفعت بشكل عام إيرادات جميع المشروعات التي تديرها الأسر في كل من الهند وبيرو .

➤ خلق الوظائف في المشاريع الفردية عادة ما يكون ضئيلاً .وبالرغم من ذلك، إذا نظرنا إلى مستوى جميع المشروعات، سنجد أن العميل/الزبون من داخل الأسرة عادة ما يخلق فرص عمل لغيره .فعلى سبيل المثال، خلق كل زبون/عميل للتمويل الأصغر في بيرو ثلاثة أيام عمل إضافية في الشهر للعاملين من خارج الأسرة.

ولكي نتصور حجم التنمية التي أحدثها مصرف غرامين علينا أن نعلم أن عدد المقترضين من المصرف بلغ حتي يناير 2007م أكثر من 6.95 مليون مقترض مقسمين على 2343 فرعاً تعمل في أكثر من 75359 قرية، ويعمل به 21363 موظف¹.

رابعاً: الفرق بين التمويل الأصغر والقروض الصغرى يعتبر الإقراض الأصغر جزءاً من خدمات التمويل الأصغر. إن الإقراض الأصغر يتضمن منح خدمات الإقراض إلى أصحاب المشاريع ذوي الدخل المتدني، بينما يتضمن التمويل الأصغر الإقراض الأصغر، التوفير إضافة للخدمات المالية الأخرى مثل التأمين وتحويل الأموال²، فالتمويل الأصغر يشير إلى مجموعة

¹ Muhammad yunus، grameen bank at a glance، january 200 ،<http://www.grameeninfo.org/bank/gbglance.htm>

² - ماركو إلبا، التمويل متناهي الصغر نصوص وحالات دراسية، ترجمة فادي قطان، كلية الإدارة، جامعة تورينو، 2006، ص07.

عمليات مالية أكثر شمولاً من الإقراض الأصغر ، فهو يعكس ما شهده حقل الإقراض الأصغر من تطور، ففي الماضي كان محور اهتمامات المؤسسات المالية العاملة مقصوراً على منح القروض فقط، لكن بمرور الوقت ونتيجة لاكتساب الخبرة أصبح واضحاً أن الفئات التي تستفيد من القروض أصبحت بحاجة للمزيد من الخدمات - لاسيما - مكان آمن لحفظ مدخراتهم، وبهذا نجد أن التمويل الأصغر والمتناهي الصغر يمتد ليشمل التعامل في الدعم الفني والتأمينات والمدخرات بالإضافة إلى الإقراض¹، وسبب الخلط الحاصل بين المصطلحين هو افتراض القائمين على مؤسسات التمويل في الجيل الأول ، والتي غالباً ما كانت مؤسسات غير حكومية، عدم قدرة الفقراء على التوفير وإنهم يحتاجون القروض فقط، إلا أنه تم إثبات عدم صحة ذلك في عام 1984 قدم بنك راكيات الاندونيسي حسابات توفير للفقراء دون تحديد الحد الأدنى للإيداع، ومع ذلك حقق نجاحاً غير طبيعي ومن هنا بدأت مؤسسات التمويل الأصغر بتقديم خدمات مالية إضافية . وفي هذا البحث عندما يتم ذكر التمويل الأصغر ومشروعاته نقصد به نمط غرامين في التمويل الأصغر².

خامساً: عملاء التمويل الأصغر ومشروعاته³

1 - العملاء: إن عملاء التمويل الأصغر هم في العادة من ذوي الدخل المحدود غير القادرين على الوصول إلى المؤسسات المالية الرسمية، وهم غالباً من أصحاب المشاريع الصغرى المشتغلين لحسابهم الخاص، والذين يديرون أنشطتهم الاقتصادية من منازلهم. وفي المناطق الريفية يكون عميل التمويل الأصغر من المزارعين أو ممن يقومون بأعمال تدر دخلاً متواضعاً، مثل إعداد وبيع المأكولات المنزلية أو غيرها من أنواع التجارة البسيطة .

أما في المدن فتتسم أنشطة التمويل الأصغر بالتنوع مثل أصحاب المتاجر، مقدمو الخدمات الصناعات الحرفيون والباعة المتجولون وغيرهم. عموماً إن عملاء التمويل الأصغر هم الفقراء و غير الفقراء المعرضون للفقراء، والذين لديهم مصدر دخل ثابت نسبياً. فعملاء التمويل الأصغر هم الفقراء النشطون اقتصادياً أو الأفراد ذوو الدخل المحدود غير القادرين على دخول

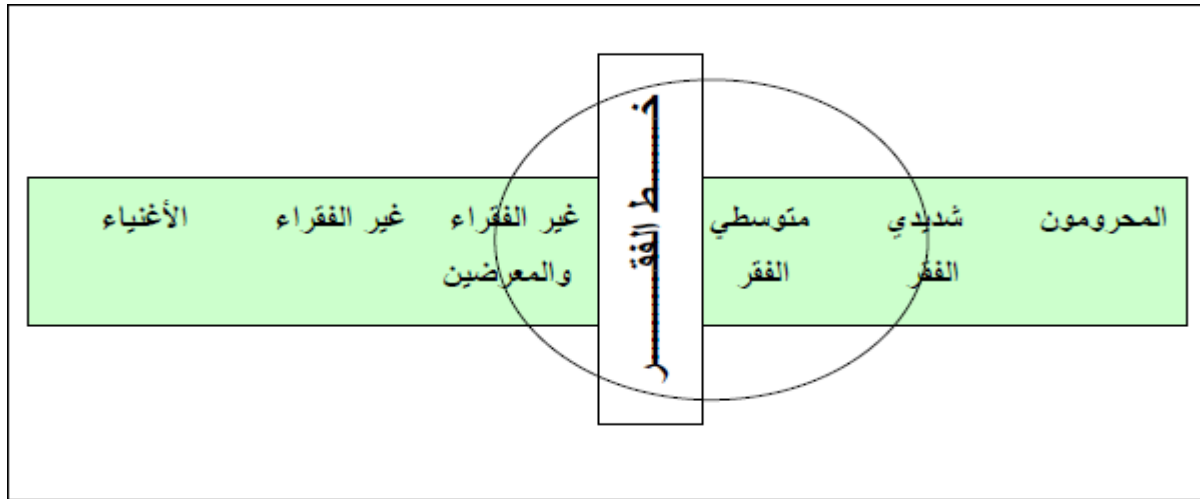
¹ - عالية عبد الحميد عارف، إدارة القروض متناهية الصغر، الآليات والأهداف والتحديات مرجع سابق، ص 159

² - ماركو إلبا، مرجع سابق، ص 08.

³ - البوابة العربية للتمويل الأصغر www.arabicfinancegateway.org دون تاريخ تم الاطلاع بتاريخ 2013-03-17.

مؤسسات التمويل الرسمي، ويجب أن يكون لدى هؤلاء فرصا اقتصادية ومهارات أعمال، حيث أنه لا يجب أن تستخدم الأموال التي يستلمونها لأغراض الاستهلاك، بل لأغراض منتجة ولهذا يعتبر أفقر الفقراء أو المحرومون خارج الفئات المستهدفة لمؤسسات التمويل الأصغر. إن جزءا من الفقراء يتم الوصول إليهم بواسطة التمويل الأصغر أما خدمات التمويل الأصغر فهي لا تناسب المحرومين الذين يتم استهدافهم من خلال برامج أخرى اجتماعية¹، ويمكن توضيح العملاء المستهدفون من التمويل الأصغر في الشكل الموالي :

الشكل (1-05) : العملاء المستهدفون لمؤسسات التمويل الأصغر



المصدر : ماركو إليا، التمويل متناهي الصغر نصوص وحالات دراسية ، مرجع سابق، ص 10.

2 - مشروعات التمويل الأصغر أما مشروعات التمويل الأصغر، فتشمل²:

أ - **صناعات منزلية:** عدد العمال بها أقل من خمسة، الملكية فردية بجانب استخدام مهارات يدوية واستخدام المواد الخام المحلية، ويتم التسويق من خلال الأسرة أو الأسر المنتجة.

ب - **صناعات حرفية:** تتأسس بجهود فردية غير منظمة، والفرد هو الوحدة الأساسية للبنية الحرفية ومن ثم يكون للمهارة اليدوية قيمة أساسية في أداء العمل الحرفي وإنتاج سلع ذات جودة

¹ ماركو إليا، التمويل متناهي الصغر نصوص وحالات دراسية، مرجع سابق، ص 09.

² إيمان أحمد محمد، إدارة المشروعات متناهية الصغر في مصر (دراسة في دور الصندوق الاجتماعي للتنمية) مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2001، ص 26.

عالية، عدد العمال أقل من عشرة، وعلاقات العمل بعيدة عن الأسس النمطية للإدارة وتستخدم المواد المحلية الخام أما التسويق فمن خلال الحي والأسر المنتجة .

ج- صناعات بيئية: مجموعة من الحرف التي تقوم على الجهد البشري والمهارات الفردية المتوارثة ويتم فيها تحويل الخامات المحلية المتوافرة في البيئة أو بقايا التصنيع والمخلفات الزراعية إلى سلع صالحة للاستعمال، وقد تمارس في مصانع صغيرة أو منازل وتحتاج إلى قدر ضئيل من رأس المال.

المطلب الثاني : بنوك الفقراء (بنك غرامين)

نحاول من خلال هذا الجزء من البحث، التطرق إلى تجربة بنوك الفقراء التنموية، باعتبارها الجهة التي بدأ فيها التمويل الأصغر، والتي تقوم بتوفير هذه الخدمات بالدرجة الأولى، كما نحاول تلمس معالم هذه التجربة التنموية الفريدة والرائدة.

أولاً : أساسيات بنوك الفقراء

1 نشأة بنوك الفقراء

عاد محمد يونس عام 1972 إلى بنغلاديش بعد أن أكمل دراسته في الو.م.أ ليعمل رئيس قسم الاقتصاد في جامعة شيتاجونج أين كان الناس يعانون ظروفًا معيشية صعبة، وجاء عام 1974 لتتفاقم معاناة الناس بحدوث مجاعة قتل فيها ما يقرب من مليون ونصف المليون وكانت هذه الحادثة نقطة التحول في حياة محمد يونس .

كان محمد يونس يقوم بجولات في القرى البنغالية مع طلابه وكان يرى المشكلة لكن ما هو الحل؟ وفي جولة مع طلابه إلى قرية جوبرا القريبة من الجامعة، وبينما كان يحاور امرأة هناك تصنع كراس من البامبو (نبات ينمو بكثرة في بنغلاديش)، خطرت في باله الفكرة بعد أن علم أن المرأة تقترض المال من أحد المربين لشراء البامبو ثم تقوم بتسديد المبلغ وفوائده ثم لا يبقى لها إلا ما يسد رمقها، عندها أقرض 42 امرأة من جيبه دون فائدة ودون أجل للتسديد، ليقوم بعدها بمحاولة إقناع البنك المركزي لوضع نظام للإقراض دون ضمانات لكن دون جدوى، ليقوم هو

باقتراض مبلغ خاص به ويطلق مشروعا في قرية جوبرا بمساعدة من طلابه من 1976 إلى غاية 1979، أين حقق نتائج باهرة وأثبت أن الفقراء جديرون بالثقة والاقتراض، واستطاع أن يغير حياة 500 أسرة من الفقراء، وفي عام 1979 اقتنع البنك المركزي بنجاح الفكرة وتبنى الأخير مشروع جرامين، وفي عام 1981 زاد حجم المشروع ليشمل 5 مقاطعات أخرى ليصل عملاء البنك عام 1983 إلى 59 ألف عميل يخدمهم 86 فرعا وقرر حينها محمد يونس توديع المناصب الأكاديمية وينتقل لمتابعة مشروعه¹، وفي ما يلي أهم المراحل التي مرت بها نشأة بنك الفقراء في بنغلاديش:

الجدول (1-01): مراحل التطور التاريخي لنشأة بنك الفقراء

الفترة	التطور
1976	بدأ محمد يونس مشروعا بحثيا علميا لاكتشاف امكانيات تصميم نظام مصرفي يصلح للفقراء من أهل الريف " فكرة القروض الصغيرة للنساء "
1976-1979	حقق المشروع نجاحا في منطقة تشيتاغونغ، وامتد المشروع بمساعدة بنك بنغلاديش إلى منطقة تانغيل
1979-1983	توسع العمل بنجاح إلى مناطق أخرى: دكا وارانغبور وياتواخالي
أكتوبر 1983	تحول المشروع إلى بنك مستقل باسم غرامين بنك GRAMEEN BANK، أسهمت الحكومة فيه بنسبة 60% من رأس المال المدفوع بينما كانت 40% الباقية مملوكة للفقراء من المقترضين
1986	صارت النسبة 25% للحكومة و 25% للمقترضين
2006/10/13	فاز بنك غرامين ومؤسسه الاقتصادي محمد يونس مناصفة بجائزة نوبل للسلام لجهودهما في مكافحة الفقر في العالم وإقراض الفقراء، مما أكسب البنك لقب "بنك الفقراء "
2006/12/31	بلغ عدد أعضاء البنك 6.6 مليون عضوا موزعين على 2.226 فرعا يعمل فيها 18.795 موظفا، وتغطي 71.371. وقد بلغ حجم القروض الموزعة منذ إنشاء البنك 5.7 مليار دولار، تم تسديد 5.1 مليار دولار منها

المصدر: بالرفي تيجاني، نماذج مصرفية في تمويل التنمية المحلية، الملحق الوطني الأول حول التنمية المحلية ، أبريل

2008 ، نسخة PDF ص 06.

¹ من موقع إسلام أونلاين بتصرف www.islamonline.net تاريخ الاطلاع: 2013-04-03

2 - تعريف بنوك الفقراء¹ : بنك الفقراء هو ذلك البنك الذي أسسه البروفيسور محمد يونس في سبتمبر من عام 1983 تحت اسم بنك غرامين (GRAMEN BANK)، وتعني بالبنغالية بنك القرية، ليكون بذلك أول بنك في العالم يقوم بتوفير رؤوس الأموال للفقراء فقط في صورة قروض دون ضمانات مالية ليقوموا بتأسيس مشاريعهم الخاصة المدرة للدخل، وذلك تأسيساً على الضمان الجماعي المنتظم في صورة مجموعات مكونة من خمسة أفراد ومراكز مكونة من ست إلى ثماني مجموعات .

إن بنك غرامين ينظر إلى الفقير على أنه إنسان كامل الأهلية يكافح ويعمل بجد حتى يخرج من مخالب الفقر وهي تجربة تستحق أن تتعلم منها الإنسانية .

3 - آلية العمل المصرفي في بنوك الفقراء² : يتميز بنك الفقراء بعدد من السمات والتي تميزه عن غيره وهي :

أ - البنك مؤسسة اقتصادية : البنك ذو رأس مال يقارب 500 مليون تاكا أي حوالي 12،5 مليون دولار يقوم باستثمارها في إقراض العملاء لتمويل مشروعاتهم الاستثمارية، وعملاء البنك يملكون 92 بالمائة من أسهم البنك وهم أعضاء في مجلس الإدارة، ويمكن إبراز ملامح النظام الاقتصادي للبنك وهي كما يلي :

- **قروض بلا ضمانات**: إن أهم إنجاز حققه البنك هو تمكنه من عمل نظام ناجح لتمويل الفقراء دون الحاجة لوجود ضمان مالي من ودائع أو عقارات يعجز عنها الفقير .
- **الرقابة المالية والإدارية** : الضبط المالي والإداري هما أساس أي مؤسسة ناجحة، ودونهما تفقد مؤسسية العمل معناها. إن المجموعة والمركز هما الشكلاّن اللذان ابتكرهما البنك لاستغلال شبكة العلاقات الاجتماعية المبنية على الثقة والدعم المتبادل، باستخدام واضح لما يسمى بالاقتصاد الأخلاقي للعلاقات الاجتماعية، القائمة على الثقة والإحساس بالالتزامات الاجتماعية نحو الآخرين .

¹ - شرين بشرى غالي، ظاهرة الفقر ودور منظمات الفقراء في القضاء عليها (دراسة تجربة بنوك الفقراء ومدى إمكانية تطبيقها على مصر)، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2006 ص 146.
² بالرقى تيجاني، مرجع سابق، ص 08-07

ب - التركيز الشديد على قضية الفقر : من خلال دمج القطاع المهمش من الفقراء في إطار مؤسسي، والقضاء على استغلال الفقراء بالإضافة لمساعدة الفقراء كي يساعدوا أنفسهم .

ج - التركيز على النساء كقوة للعمل: يركز بنك الفقراء إقراضه على النساء اللواتي يشكلن 97 بالمائة من عملاء البنك ، فهن يمثلن النسبة ذاتها من مالكي أسهم البنك ولهذا التركيز الواضح مبرراته وهي :

➤ نظرة البنك للأعمال المنزلية للنساء الريفيات كمورد اقتصادي غير مستثمر أو محدود الاستثمار، الأمر الذي يتطلب تصحيح الوضع باستثماره لصالح الفقراء.

➤ تعرض هؤلاء النسوة لقهر اجتماعي مزدوج: أولاً لأنهن فقيرات، وثانياً لأنهن نساء ومن ثم يتعرضن لتحمل العبء الأكبر لمشكلة الفقر داخل الأسرة.

➤ خبرة البنك : من حيث المبدأ يساوي نظام البنك بين الرجال والنساء في حق طلب القروض المعتادة، حيث كانت نسبة العملاء من النساء 50 بالمائة، ثم لوحظ أن القروض التي تحصل عليها النساء تؤدي دورها الاجتماعي لصالح الأسرة (التغذية، السكن، التعليم سداد القروض الاستثمار في المشروع) بشكل أكبر مما هو عليه الحال بالنسبة لقروض الرجال، فالمرأة تضع أسرتها وأولادها في صدارة أولوياتها بينما الرجل لديه سلم مختلف للأولويات.

د - البنك تجربة تنموية: يمتلك البنك تجربة اقتصادية واجتماعية تركز على ما يلي :

د.1 - التنمية الاقتصادية: تتخذ التنمية الاقتصادية في البنك عدة محاور :

➤ قروض الاستثمار الفردي: بلغ عدد الأعضاء في البنك أكثر من 8 مليون عضو مقسمين على 2567 فرعاً يعمل في أكثر من 78 ألف قرية.

➤ صناديق الادخار المختلفة: وأهم هذه الصناديق: صندوق ادخار المجموعة، صندوق الطوارئ، صندوق رفاية الأطفال، صندوق الاستثمارات المشتركة، صندوق المدخرات الخاصة.

د.2 - التنمية الاجتماعية :اعتمد البنك على شبكة العلاقات الاجتماعية، من خلال بناء تنظيمات اجتماعية صغيرة (المجموعة والمركز)، قائمة على مبدأ الثقة و الاعتماد المتبادل

كضمان أساسي وبديل عن الضمانات المادية التي تأخذها البنوك العادية، بما يقوي تلك الروابط الاجتماعية وبما يقوي من نجاح البنك الذي يتجلى في نسبة سداد القروض التي تبلغ 98 بالمائة في بعض الفترات.

4 - أهداف بنوك الفقراء: تتمثل أهداف بنك الفقراء في¹:

- مد التسهيلات المصرفية للفقراء من الرجال والنساء؛
- القضاء على استغلال المرابين للفقراء؛
- إيجاد فرص للتوظيف الذاتي للقطاع العريض غير المستخدم أو محدود الاستخدام من مصادر الطاقة البشرية؛
- دمج أفراد القطاع المهمش من المجتمع في نموذج مؤسسي يستطيعون استيعابه ، والتعامل معه ويستمدون منه القوة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية من خلال تعاون ودعم متبادل؛
- إدارة دفعة الحلقة المفرغة القديمة من دخل قليل ومدخرات قليلة واستثمار قليل، إلى دخل قليل لتصبح نسقا متصاعدا من دخل قليل وائتمان واستثمار إلى دخل أكبر وائتمان أكبر ،ثم مزيد من الاستثمار فمزيد من الدخل .

5 - انجازات البنك :

وصل عدد الفقراء المقترضين من البنك في عام 2012 إلى حوالي 6,61 مليون مقترض 96.23 بالمائة منهم نساء، ويمتلكون 94 بالمائة من أسهم البنك ولا يطلب منهم ضمانات إضافية نظير هذه القروض ولا يطالبهم بتوقيع أي حجج قانونية ولا يساق أي منهم إلى المحاكم في حالة عدم السداد، ورغم ذلك فقد بلغت نسبة السداد 97,85 بالمائة، حيث بلغ إجمالي القروض التي قدمها البنك منذ إنشائه 5,72 مليار دولار تم رد 5,7 مليار دولار منها، كما استطاع البنك أن يحقق أرباحا كل عام منذ تأسيسه باستثناء أعوام 1983م ، 1991م و 1992م حيث بلغ إجمالي أعمال البنك خلال عام 2005 حوالي 116,4 مليون دولار وأجمالي النفقات 97,17 مليون دولار وبلغ صافي الأرباح 15,61 مليون دولار ونجحت 57 بالمائة من أسر المقترضين من تخطي خط

¹ سلسلة نحو مجتمع المعرفة , مكافحة الفقر، مرجع سابق، ص95.

الفقر، بينما تتحسن أحوال النسبة الباقية بشكل مضطرد وهي في سبيلها إلى تجاوز ذلك الخط¹، وتوفرت فرص اقتصادية جديدة نتيجة لسهولة الحصول على قروض صغيرة، وكان تأجيل الزواج والإنجاب من النتائج المباشرة لتمكين المرأة، إضافة إلى التحسن في معدل بقاء الأطفال على قيد الحياة². ونلخص بعض نجاحات البنك في الجدول الموالي :

الجدول (1-02): بعض مؤشرات الأداء لبنك غرامين خلال الفترة (2002-2012).

السنة / المؤشر	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002
عدد الأعضاء (مليون)	8.37	8.37	8.34	7.97	7.67	7.41	6.91	5.58	4.06	3.12	2.48
عدد المكاتب	2.914	2.912	2.914	2.911	2.884	2.813	2.626	1.944	1.525	1.357	1.332
عدد الفروع	2.567	2.565	2.565	2.562	2.539	2.481	2.319	1.735	1.358	1.195	1.178
عدد المقترضين النشطين (مليون)	6.71	6.58	6.61	6.43	6.21	6.16	5.96	5.05	3.70	2.87	2.08
نسبة النساء %	96.23	96.12	96.39	96.79	96.88	96.85	96.70	96.27	95.66	95.44	95.20
متوسط رصيد القرض \$	149	144	143	123	104	86	80	85	90	96	106
معدل نمو المحفظة %	6.67	13.48	21.26	23.20	22.22	9.26	18.32	39.66	24.72	26.48	1.99

– المصدر: بالاعتماد على معطيات منشورة على موقع البنك على الرابط:

- http://www.grameen.com/index.php?option=com_content&task=view&id=632&Itemid=664 consulter le 12-01-2014

¹ سلسلة نحو مجتمع المعرفة، نفس المرجع، ص97.

² تقرير التنمية البشرية 2013، نهضة الجنوب تقدم بشري في عالم متنوع، ص83.

ثانيا : مناهج التمويل في بنوك الفقراء

1 - منهج التمويل الفردي وبنك راكيات في اندونيسيا

يستخدم التمويل الفردي الأساليب التقليدية للعمل المصرفي، غير أن الفرق الأساسي هو قبول ضمانات غير تقليدية، وتسمى هذه الأنواع من الضمانات باسم الضمانات البديلة، و التي قد تكون دراجة أو طاولة، ويلعب مسؤول الإقراض في البنك دورا رئيسيا للموافقة على التمويل، وذلك بزيارة العملاء في منازلهم أو أماكن عملهم لجمع المعلومات الحساسة عنهم التي تعتبر أساسا للموافقة على التمويل¹.

إن بنك راكيات هو أكبر مؤسسات التمويل الأصغر في العالم. إنه بنك تجاري حكومي يطبق الإقراض الفردي فقط، لقد قام البنك بالتفكير في الإقراض الجماعي لكن بسبب عدم وجود تقليد لضمانات المجموعة في الدولة بقي منهج الإقراض الفردي منهج الإقراض الوحيد الذي يتبناه البنك، ويعتمد قرار المنح على مجموعة من المواصفات ويلعب مسؤولو الإقراض دورا مهما في العملية فهم يقضون وقتهم في العمل الميداني يجمعون المعلومات حول نشاطات المقترضين وتدفعاتهم النقدية، أما حجم القرض فهو مرتبط بالحاجات وبتقييم مقدرة المشروع على الوفاء وبمدى توفر الضمانات التقليدية والبديلة وتكون -عادة- على شكل أرض أو بناء، غير أن الممتلكات الأخرى مثل الدراجة النارية أو الهوائية أو أية أصول أخرى مثل الطاولة (الضمانات البديلة) تعتبر جميعها مقبولة، ويقدم البنك نوعين من الحوافز للوفاء في الموعد المحدد الأول هو الزيادة في قيمة القرض اللاحق في حالة عدم التأخر، ثانيا هو إعادة جزء من الفوائد إلى العميل في حالة تسديد كافة الدفعات في وقتها المحدد².

إن تطبيق هذه الصفات، جعلت من منهجية راكيات منهجية ناجحة ونقطة مرجعية للإقراض الفردي، مما سمح للبنك أن يقدم منتجات ائتمانية أخرى بالإضافة للإدخار والتوفير .

¹ ماركو إليا، التمويل متناهي الصغر نصوص وحالات دراسية، مرجع سابق، ص25.

² نفس المرجع، ص26-27.

2 - نموذج غرامين الابتكار في التمويل الجماعي

التمويل الجماعي هو منح التمويل من خلال مجموعة من العملاء. وقد ساعد التمويل الجماعي مؤسسات الإقراض على تخفيض التكاليف المتزايدة الناتجة عن منح عدد كبير من التمويلات الصغرى، كما ساعد على حل مشكلة النقص في الضمانات لدى العملاء¹.

إن النجاح غير الطبيعي لبنك غرامين في بنغلاديش يعود إلى تطبيق منهجية محددة سمحت لبنك غرامين إعطاء تمويلات دون ضمانات تقليدية. تقوم منهجية غرامين على أساس مجموعات من خمسة أعضاء لكل منها، منظمة ضمن مراكز من حوالي سبعة مجموعات مع ضرورة ادخار مبالغ صغيرة بشكل دوري كأساس للحصول على القرض.

إن معدل القرض حوالي 100 دولار غير أنه بمقدور الأعضاء زيادة حجمه مع الزمن وذلك بالاعتماد على التاريخ الائتماني للفرد وللمجموعة، كما أن غالبية العملاء هم من النساء حيث يشكلن 96 بالمائة منهم ويعتبر ذلك إحدى أهم عوامل نجاح منهجية غرامين، بالإضافة إلى أن المجموعة تعمل عمل ضامن في حال عجز أحد أعضائها عن التسديد حتى لا تحرم من التمويل بشكل أكبر في المستقبل.

كما يقوم البنك أيضا بالادخار إذ على كل عضو أن يدخر 5 بالمائة من المبلغ المستلم ضمن المجموعة. إن ادخار الأعضاء الاختياري ليس منتشرا كثيرا بين العملاء على الرغم من أن البنك بدأ بتوفير هذه السلع المالية بسبب ارتفاع الطلب عليها في البلاد².

¹ نفس المرجع، ص27.
² نفس المرجع، ص28-29.

المطلب الثالث : بنوك الفقراء و التمويل الأصغر في المنطقة العربية

أولاً: الخصائص الإقليمية¹ :

على الرغم من أن دول المنطقة العربية هي ثاني أصغر قطاع تمويل أصغر في العالم (بعد دول أوروبا واسيا الوسطى) إلا أنها أبدت علامات نضج في السنوات الأخيرة تتميز بالتطورات الآتية :

- زيادة وتنوع مقدمي الخدمات المالية (بنوك، بنوك التمويل الأصغر، مؤسسات مالية غير مصرفية، شركة الخدمات والمنظمات غير الحكومية)؛
- معدلات اختراق أعلى وأعمق؛
- ثروة متزايدة من الموارد البشرية ذات الخبرة؛
- تقديم الأطر القانونية والتنظيمية الداعمة؛
- انتشار مقدمي الخدمات غير المالية والبنية التحتية الداعمة (وكالات التصنيف، الشبكات الإقليمية والوطنية) .

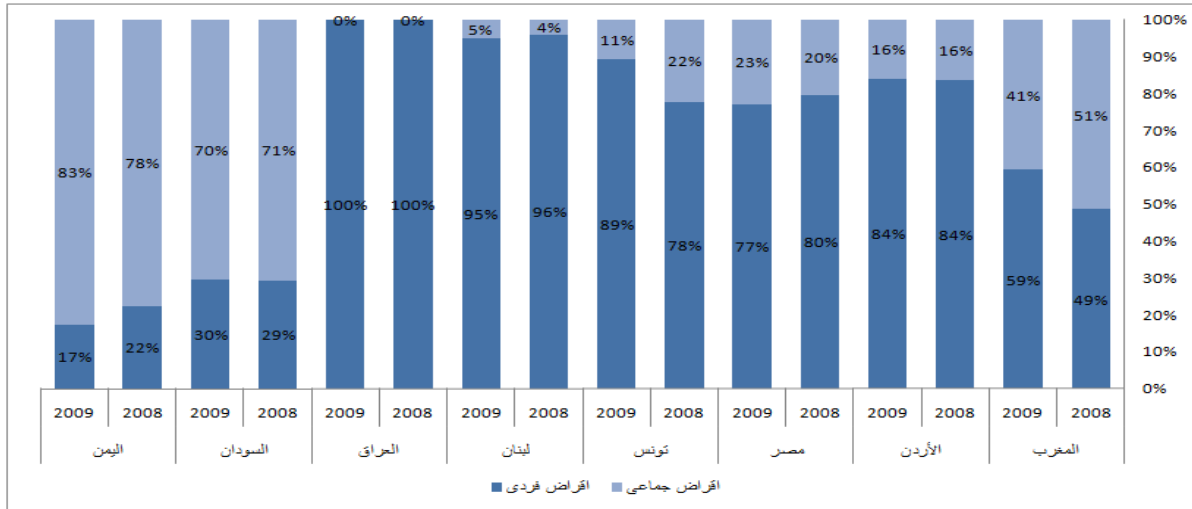
كانت أسواق التمويل الأصغر داخل المنطقة العربية في مراحل مختلفة من النمو، فالمغرب ومصر والأردن واليمن، أظهرت مستويات أعلى من النضج مقارنة بالأسواق الأصغر سناً في العراق والسودان وسوريا، كما برزت المغرب كسوق التمويل الأصغر الأكثر نضجاً في المنطقة، مع أعلى مستوى من البنية التحتية سواء من حيث التوظيف، شبكات الفروع، قاعدة الأصول ومحفظة القروض علاوة على هذا فإن السوق المغربية من بين الأوائل في المنطقة التي قدمت قانوناً في سنة 2000 ينظم القطاع .

ثانياً منهجيات الإقراض: تقدم مؤسسات التمويل الأصغر العربية التمويل لعملائها باستخدام منهجين محددين للإقراض هما الإقراض الجماعي التضامني والإقراض الفردي، ويتحدد ذلك مثل باقي مناطق العالم مثل أهداف المؤسسة الاجتماعية، احتياجات العميل، عوامل الخطر وغيرها وازدادت القروض الفردية في السنوات الماضية على الرغم من سيطرة القروض الجماعية في

¹ تقرير ميكس 2010 لتحليل ومقارنة الأداء للتمويل الأصغر في العالم العربي، ص02.

الماضي، التي أعطيت عادة لمقترضات يعملن لحسابهن الخاص، ويوضح الشكل الموالي منهجيات الإقراض في المنطقة العربية بين 2008 و2009.

الشكل (1-06) : تفصيل إجمالي الإقراض حسب نهج الإقراض لبعض الدول العربية (2008-2009)



المصدر : تقرير ميكس 2010 لتحليل ومقارنة الأداء للتمويل الأصغر في العالم العربي، ص03.

يظهر الشكل أن الغالبية العظمى من الأسواق في المنطقة العربية حافظت على محافظ الإقراض الفردي أو زادت بها باستثناء اليمن، كما واصلت محافظ الإقراض الأصغر الجماعية في أسواق اليمن والسودان اليافعة في الازدياد .

بالإضافة إلى منتجات القروض الصغيرة تقدم الأسواق الأردنية والمصرية منتجات التأمين الأصغر على نطاق محدود لعملائها، تحديدا انتمان الحياة والتأمين ضد العجز الدائم، كما أطلق صندوق إقراض المرأة في الأردن عام 2010 بدعم تقني من منظمة العمل الدولية والمؤسسة المصرفية العالمية النسائية، وفي سوريا بدأت مؤسسة التمويل الصغير الأولى بقبول الودائع في 25 يونيو 2009 وتقدم لعملائها خيار فتح الحسابات الجارية وحسابات التوفير، وفي اليمن يقدم بنك الأمل لعملائه أربعة أنواع من منتجات الادخار بما في ذلك حساب التوفير للأطفال، الذي نجح نجاحا ملفتا¹ .

¹ تقرير ميكس 2010 لتحليل ومقارنة الأداء للتمويل الأصغر في العالم العربي، ص05

ثالثا الاتجاهات في الانتشار والحجم: المنطقة العربية هي موطن لحوالي 370 مليون نسمة، يقدر أن 26 بالمائة منهم يعيشون على أقل من دولارين يوميا. توفير خدمات التمويل الأصغر متواضع فيها، خصوصا على اعتبار أن توفير الخدمات المالية محصور في القروض الصغيرة، مع ذلك شهدت المنطقة العربية تضيقا في الفجوة بين العرض والطلب على مدى السنوات الماضية، بسبب ارتفاع معدلات النمو. سجلت المنطقة العربية ثاني أعلى متوسط انتشار وحجم بعد آسيا وأمريكا الجنوبية، على الرغم من ذلك انخفض العدد الإجمالي للمقترضين ومتوسط محفظة القروض في المنطقة العربي بشكل طفيف، وكان السبب الرئيسي للانخفاض تدني المعدلات في السوق المغربية، التي شهدت انخفاضا مطلقا في عدد المقترضين وإجمالي محفظة القروض في 2009 مقارنة بعام 2008¹.

رابعا: برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية (AGFUND)

يعود توجه (AGFUND²) نحو التمويل الأصغر إلى 1997 عندما تعرف الأمير طلال بن عبد العزيز على فكر البروفيسور محمد يونس وقدمه للعالم العربي، ليطلق بعد ذلك مبادرته لتأسيس بنوك الفقراء في العالم العربي لتخفيف الصعوبات التي تواجهها هذه الشريحة في الوطن العربي وتحسين ظروفهم المعيشية، وتحويلهم إلى قوة منتجة تعتمد على ذاتها وتسهم في دعم مجتمعاتها. ونجم عن هذه الجهود افتتاح أول بنك للفقراء في العالم العربي في الأردن (البنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة) الذي باشر عملياته عام 2006، وتبعه بنك الأمل للتمويل متناهي الصغر في اليمن سنة 2007 وغيرها من البنوك، سورية (بنك الإبداع للتمويل متناهي الصغر)، مصر (مؤسسة الأمل)، البحرين (بنك الإبداع للتمويل متناهي الصغر).

أ - إنجازات بنوك البرنامج³:

تعمل البنوك التي أنشأها (AGFUND) بكفاءة عالية، وتحقق إنجازات قياسية في الوصول لأفضل التطبيقات، ومن أبرز تلك الإنجازات أن البنك الوطني لتمويل المشروعات الصغيرة في

¹ - تقرير ميكس 2010 لتحليل ومقارنة الأداء للتمويل الأصغر في العالم العربي، ص 06

² - برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية (Arabe Gulf Programme for United Naion Development)

³ - الموقع الرسمي لاجفند : <http://www.agfund.org> بتاريخ 2013-06-10.

الأردن يحتل المرتبة الثالثة بين مؤسسات الإقراض في الأردن، من حيث حجم المحفظة الإقراضية وعدد العملاء، على الرغم من عمر البنك القصير (3 سنوات) مقارنةً مع مؤسسات الإقراض العاملة في الأردن (10 - 12 سنة)، أما بنك الأمل للإقراض الصغير في اليمن فيسيطر على 35% من إجمالي المخدمين في سوق التمويل الأصغر في اليمن . و قد حقق أعلى نسبة نمو في العام 2009 و 2010م، بين مؤسسات التمويل الأصغر في اليمن، وفاز البنك بجائزة " الابتكار لعام 2010"، على المستوى العربي التي تمنحها مؤسسة جرامين جميل وشبكة التمويل الأصغر للبلدان العربية (سنابل). واختير كثنائي مؤسسة عالمية تدعم الشباب في مؤتمر Make the cent الذي عقد في واشنطن في نهاية عام 2010م، كما اختير بنك الأمل كأفضل مؤسسة في العالم في ابتكار المنتجات الإسلامية وذلك في مسابقة التحدي الإسلامي 2010م، ونال الجائزة الأولى من بين 130 بنك ومؤسسة في العالم من أكثر من 43 دولة وقيمة الجائزة 100 ألف دولار.

ومن جانبه، حقق بنك الإبداع في البحرين حق إنجازاً كبيراً في تغيير ثقافة عدد من مؤسسات القطاع الخاص لتحويل أموال مسؤولياتهم الاجتماعية تجاه بنوك التمويل الأصغر، وذلك من خلال اللقاء مع صناع القرار في هذه المؤسسات وإقناعهم بفكرة البنك وفلسفته التنموية وعرض عدد من قصص النجاح لعملاء البنك، فاستطاع استقطاب عدد من المؤسسات وتدشين محافظ تمويلية لدعم عدد من مشاريع ذوي الدخل المحدود، مثل محفظة شركة الاتصالات " بلكو"، التي أسهمت في دعم 15 عائلة بحرينية. ويورد الجدول الموالي أهم المؤشرات المتعلقة ببنوك الفقراء التابعة لـ (AGFUND) .

الجدول (1-03): مؤشرات بنوك أجفند للتمويل الأصغر

منذ التأسيس إلى نهاية ديسمبر 2011	الوطني الأردن	الأمل اليمن	الإبداع البحرين	مؤسسة الامل مصر	الإبداع سوريا	بنك الإبداع سيراليو ن	الإجمالي
عدد القروض المصروفة	123.410	35.929	2.470	22.790	300	100	184.999
العملاء المدخرون	-	33.047	-	-	-	-	33.047
عدد العملاء	123.410	67.976	2.470	22.790	300	-	217.946
المستفيدين (مع دل 5 لكل أسرة	617.50	344.880	12.350	113.950	1.500	500	1.090.730
مبلغ القروض المصروفة (\$))	117.467.2	8.532.49	8.525.26	3.685.84	227.00	7.800	138.458.4
النساء المقترضات والمدخرات %	92	56	66	54	80	100	-
نسبة السداد %	98	98	98	95	99	100	-
عدد الفروع	10	13	2	1	2	1	29
عدد الموظفين	200	122	38	7	17	5	389

المصدر: بنوك الفقراء التمويل الأصغر لمكافحة الفقر نموذج أجفند ، التقرير السنوي AGFUND 2012 ص 04

المبحث الثالث: الدور التنموي للتمويل الأصغر

يلعب التمويل الأصغر دوراً تنموياً هاماً، لكونه أداة تتحقق بفضلها التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فهو فعال اقتصادياً لما له من تأثير على الجانب الاقتصادي، ومساعد من الناحية الاجتماعية ، وسنتطرق في هذا الجزء من البحث للدور الذي يلعبه التمويل الأصغر في التنمية.

المطلب الأول: دور التمويل الأصغر في التنمية الاقتصادية

أولاً : التأثير على النمو يرى البعض أن القروض الصغرى من شأنها التأثير على فرص التوظيف الذاتي وليس على فرص الاستثمار، فهي تفتح المجال لعمليات من التوظيف الذاتي والتي لم يكن لديها الفرصة للعمل بأجر لدى هيئات أخرى، كما وُجد أن القروض متناهية الصغر تسهم في زيادة نسبة الناتج إلى رأس المال في الأجل الطويل، وتسهم كذلك في الحد من استخدام البدائل أقل إنتاجية في المجتمع والممثلة في معونات الرفاهية أو المعونات الاجتماعية، والتي يمكن توجيهها إلى زيادة الإنتاج والنمو من خلال توظيفها في قطاعات خالقة للثروة .

هذا بالإضافة إلى أن القروض من شأنها الحد من مستويات عدم العدالة، من خلال زيادة دخول الفقراء كنتيجة لعملهم، هذا من جانب، والتقليل من دخول الطبقات العليا من خلال زيادة الدخل التي يمنحها المنظمون للعاملين من جانب آخر ¹ .

ثانياً : تأثير التمويل الأصغر على التنمية الاقتصادية يجب أن يكون معلوما لدينا بأن انخفاض دخل ومستوى معيشة الفقراء، الذين هم عملاء التمويل الأصغر بالأساس والذي يظهر في افتقارهم للصحة والتعليم وغيرها، يمكن أن يخفض من الإنتاجية الاقتصادية وذلك يؤدي بشكل مباشر أو غير مباشر إلى تباطؤ النمو والتنمية الاقتصادية، إن استراتيجيات رفع الدخل تقول أن أدنى 40 بالمائة من السكان يجب أن يساهموا ليس فقط في تحقيق رفاهيتهم المادية ولكن في زيادة إنتاجية الاقتصاد ككل²، وهذا ما يسمح به التمويل الأصغر .

إن تهميش إنتاجية ما يقرب من نصف السكان يضعف اقتصاد البلد بلا شك، كما أن زيادة مستوى مداخل الفقراء سوف يحفز الطلب على المنتج المحلي خاصة المنتج من الغذاء والملابس والسلع الضرورية، أي الدفع نحو زيادة الإنتاج ورفع معدلات التوظيف والاستثمار المحلي³، فدعم الفقراء يمكن أن يؤدي إلى جعلهم يشاركون في تحقيق التنمية .

¹ عالية عبد الحميد عارف، إدارة القروض متناهية الصغر، الآليات والأهداف والتحديات مرجع سابق، ص167 .

² ميشيل تودارو ، التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص226.

³ ميشيل تودارو، نفس المرجع، ص227.

المطلب الثاني : التأثير على التنمية الاجتماعية

يمثل الجانب الاجتماعي المرأة العاكسة للدور الإيجابي الذي يلعبه التمويل الأصغر، وسنتطرق فيما يلي إلى تأثير التمويل الأصغر على أهم الجوانب الاجتماعية ، خاصة كل ما له تأثير على حياة ووضعية المرأة والأطفال .

أولاً: التمويل الأصغر وأهداف الألفية : لا يتمثل التمويل الأصغر وما يحدثه من أثر في مجرد الحصول على قروض تجارية، بل يتعدى الأمر ذلك، فالفقراء لا يستفيدون من الخدمات المالية فقط في مجرد الاستثمار التجاري في مشروعاتهم الصغرى للخروج من الفقر، ولكن يستفيدون منها لأجل الاستثمار في الرعاية الصحية والتعليم والتعامل مع الطوارئ المنزلية والوفاء بالاحتياجات النقدية الكثيرة التي يواجهونها، وتشير الشواهد من الملايين من عملاء التمويل الأصغر حول العالم إلى أن الحصول على الخدمات المالية يمكن الفقراء من زيادة دخولهم الأسرية، مما ينعكس على تحسين التغذية ونتائج الرعاية الصحية مثل ارتفاع استخدام اللقاحات وإرسال عدد كبير من أبنائهم إلى المدارس لفترات أطول ¹.

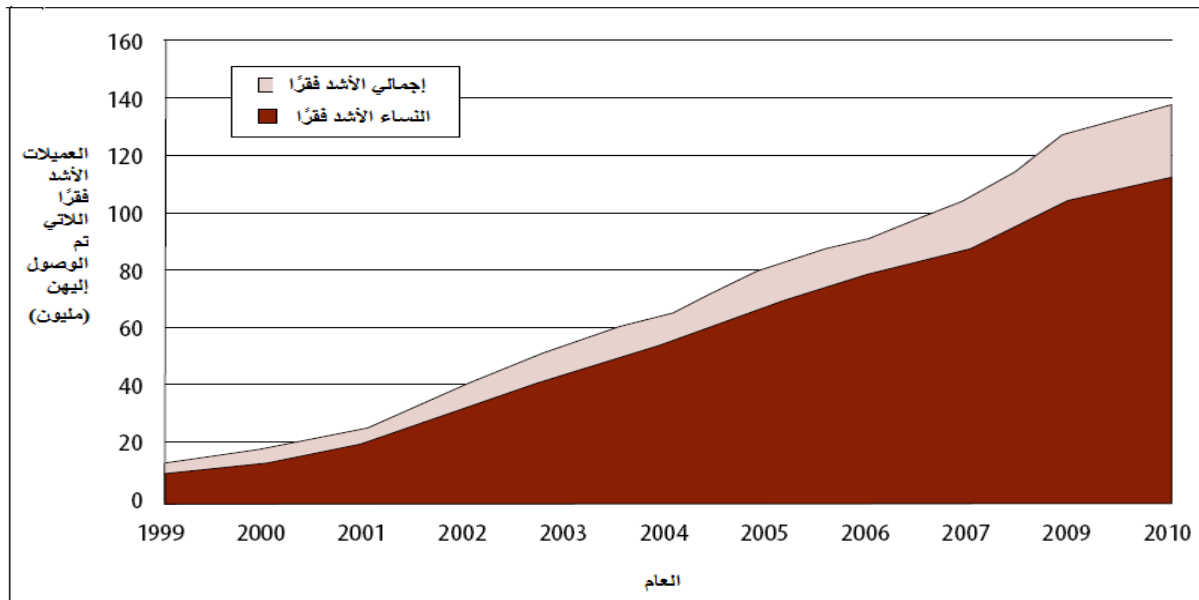
ثانياً : النهوض بتعليم الأطفال يعد الاستثمار في تعليم الأبناء من بين أول الأشياء التي يقوم بها الفقراء، حول العالم عند حصولهم على دخل جديد من المشروعات الصغرى، وتبين الدراسات أن أبناء عملاء برامج التمويل الأصغر يزيد احتمال ذهابهم إلى المدارس والبقاء فيها لمدة أطول، كما تنخفض معدلات تسرب الطلاب بصورة أكبر في أسر عملاء التمويل الأصغر، ولذلك تقوم العديد من برامج التمويل الأصغر حالياً، بإعداد أدوات ادخارية وائتمانية جديدة مخصصة للنفقات الدراسية². وفي دراسة تتبعية في إحدى المناطق التي تعمل بها اللجنة البنغالية لتحقيق ارتفاع المناطق الريفية، وُجد أن المهارات الأساسية في القراءة والكتابة والحساب، عند الأطفال ما بين 11-14 سنة في الأسر الأعضاء ارتفعت من 12 بالمائة عام 1992، إلى 24 بالمائة عام

¹ اليزابث ليتفيلد وآخرون، هل يمثل التمويل الأصغر إستراتيجية فعالة من شأنها تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة؟، منشورات (CGAP) مذكرة مناقشة مركزة ، العدد 24، واشنطن، 2003، ص01.
² نفس المرجع، ص04.

1995، أما بالنسبة للأسر غير الأعضاء عام 1995، فإن الأطفال الذين استطاعوا اجتياز اختبارات القدرات التعليمية لم يزد على 14 بالمائة¹.

ثالثاً: تمكين المرأة من أسباب القوة وتحسين الرعاية الصحية : تستهدف برامج التمويل الأصغر بشكل عام السيدات كي تصبحن ضمن عملائها، فكثيراً ما تثبت السيدات أنهن أقدر على تحمل المسؤولية، بالإضافة إلى أن احتمال استثمار الزيادة في الدخل في منازلهن ورفاهية أسرهن أكبر، ففي بنغلاديش مثلاً كان عدد وفيات الأطفال عند الولادة هو 97 حالة وفاة لكل 1000 ولادة حية في عام 1990، لكن بحلول عام 2010 انعكس الوضع، إذ أصبح معدل وفيات الرضع هو 38 حالة لكل 1000 ولادة، وهي نسبة أقل بـ 21 في المائة من المعدل في الهند، ومن أهم أسباب هذا التحسن هو أن تمكين المرأة، من خلال القروض أحدث تغييراً في وضعها كما أدت فرص العمل الناتجة عن القروض إلى تضيق الفوارق بين الجنسين².

الشكل (1-07): ارتفاع عدد النساء الأشد فقراً اللاتي تم الوصول إليهن بالنسبة إلى إجمالي الفقراء الأشد فقراً



المصدر : حالة تقرير حملة قمة الائتمان الأصغر 2012 ص45.

¹ A.M.R Chowdhury and A .Bhuiya، « DO POVERTY ALLEVIATION PROGRAMMES REDUCE INEQUITY IN HEALTH LESSONS FROM BANGLADESH IN POVERTY AND HEALTH» ed D LEON and G WALT(oxford: oxford university press 2001) .

² - تقرير التنمية البشرية 2013، نهضة الجنوب في عالم متقدم، مرجع سابق، ص83.

من (الشكل 1-07) يتضح عدد العمليات اللاتي تم الوصول إليهن، فمن بين 137.5 مليون عميل من العملاء الأشد فقرا، الذين تم الوصول إليهم في نهاية 2010 كان 72،3 بالمائة منهم (113،1) من النساء، وارتفع عدد النساء الفقيرات جدا اللاتي تم الوصول إليهن من 10،3 مليون في نهاية 1999، إلى 113،1 مليون امرأة في نهاية 2010¹. وهذا يدل على الأهمية الكبيرة للنساء في سوق التمويل الأصغر، وما يمكن أن ينجر عن ذلك من انعكاسات عليهن وعلى أسرهن خصوصا الأطفال منهم .

أما فيما يخص الرعاية الصحية، فتبدو أسر عملاء التمويل الأصغر أفضل حالا من الأسر المماثلة من غير العملاء، فيما يتعلق بالتغذية والممارسات الصحية، وبشكل عام يفضي ازدياد مستوى الدخل واستقراره إلى تحسن الأوضاع الغذائية والظروف المعيشية والرعاية الصحية والوقائية، وتسمح زيادة الأرباح وخيارات الإدارة المالية أيضا للعملاء بمعالجة المشاكل الصحية على الفور، بدلا من الانتظار حتى تتدهور الأمور² .

تشكل النساء مالا يقل عن نصف سكان المناطق الريفية، وتزداد أعدادهن كثيرا في تلك المناطق، التي عرفت مستويات عالية من هجرة الذكور وارتفاعا في عدد الأسر، التي ترأسها نساء وتكون النساء عموما أفقر من الرجال، لذلك فإنهن يشكلن الأغلبية الساحقة من المجموعة المستهدفة في أي خطة من خطط التمويل الأصغر. إن وضع النساء في صميم عملية التنمية ليس فقط العمل الصحيح، الذي ينبغي القيام به ولكنه أيضا الأمر الصائب من الناحية الاقتصادية، فنقص الاستثمار من طرف النساء والفتيات يعوق جهود الحد من الفقر ويضعف التنمية الاقتصادية والاجتماعية³، ولقد أدى التوسع الذي شهده التمويل الأصغر منذ التسعينات إلى زيادة كبيرة في فرص وصول النساء إلى مرافق التسليف والادخار .

لا يعتبر الوصول المتزايد إلى التمويل الأصغر عاملا في الحد من الفقر وتحقيق الاستدامة المالية فحسب، بل عاملا أيضا في تحقيق سلسلة من الحلقات المثمرة للتمكين الاقتصادي وتعزيز الرفاه وتمكين المرأة اجتماعيا وسياسيا، وبالتالي وسيلة لتحقيق أهداف المساواة

¹ - تقرير حملة قمة الائتمان الأصغر، مرجع سابق، ص44.

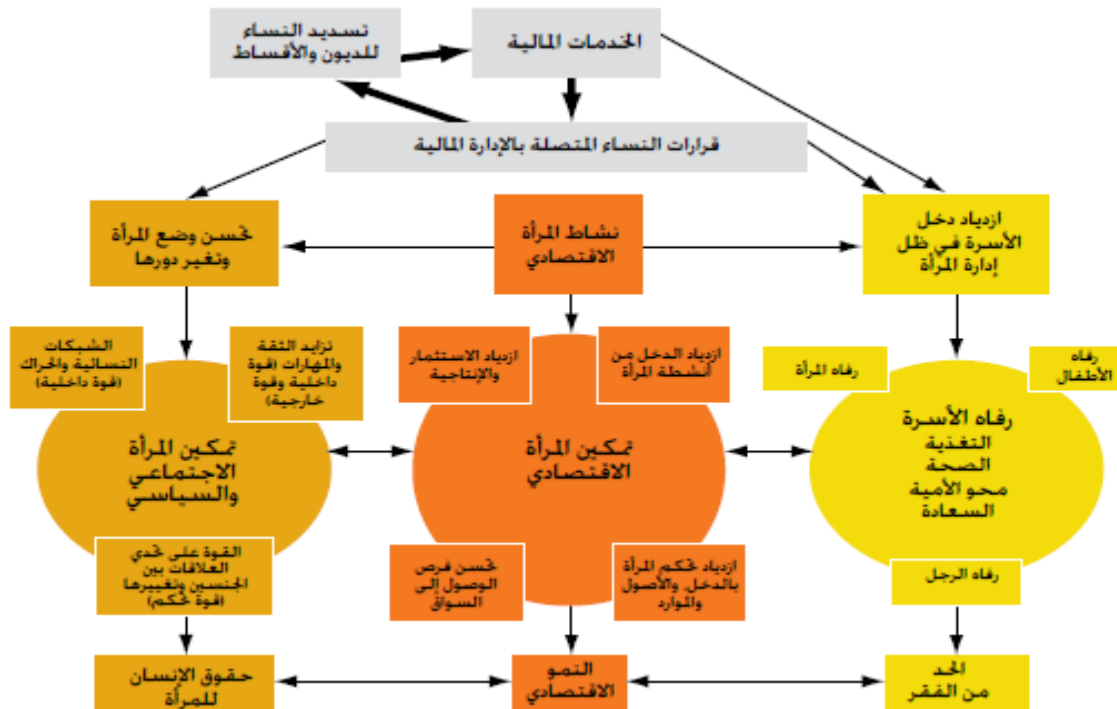
² - اليزابيث ليتلفيلد وآخرون ، مرجع سابق، ص05.

³ - البنك الدولي، عالم بلا فقر، إنهاء الفقر وتعزيز الرخاء المشترك ، التقرير السنوي 2013 ، ص 14 .

بين الجنسين وتمكين المرأة، ويبين الشكل الموالي بعضا من الأبعاد والروابط المتداخلة بين مختلف الحلقات المثمرة، التي ترد في الأدبيات الخاصة بهذا الموضوع .

أ - يمكن أن يؤدي تعزيز فرص المرأة في الحصول على خدمات التمويل الأصغر إلى تمكينها اقتصاديا (الروابط في منتصف الشكل 08)، ويمكن أيضا أن يتعزز دور المرأة في إدارة الأمور المالية للأسرة ، وهو ما يمكنها في بعض الحالات من الحصول على مبالغ هامة من المال للمرة الأولى بصفقتها الشخصية، وقد يمكنها هذا من بدء أنشطة اقتصادية خاصة بها أو تعزيز استثماراتها في أنشطة قائمة، أو حيازة أصول أو تعزيز مركزها في أنشطة الأسرة الاقتصادية، من خلال المساهمة علنا في رأس مال الأسرة، ويمكن أن يفضي هذا الأمر إلى تمكين المرأة من زيادة استثماراتها طويلة الأجل في الأنشطة الاقتصادية وأن يرفع إنتاجية هذه الأنشطة ويعزز مشاركة المرأة في السوق .

الشكل (1-08): التمويل الأصغر وتمكين المرأة: الحلقات المثمرة .



المصدر: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، قضايا الجنسين والتمويل الصغرى الريفي توفير الخدمات للمرأة وتمكينها، دليل

للممارسين ، يونيو/ حزيران 2010 ، ص 09 .

ب - بوسع تعزيز فرص المرأة في الحصول على التمويل الأصغر أن يعزز رفاه الأسرة (الروابط المبنية إلى يسار الشكل 08)، ويعتبر هذا في جزء منه نتيجة للتمكين الاقتصادي، وحتى عندما لا تكون المرأة تمارس فعلا أنشطة مدرة للدخل فإن إتاحة خيارات الائتمان إلى الأسر، من خلالها قد يمكنها من تعزيز دورها في اتخاذ القرارات على صعيد الأسرة ويحد من ضعفها وضعف الأسرة ويزيد من الاستثمار في رفاه الأسرة . ومن شأن هذا أن يعود بالنفع على الأطفال نتيجة ازدياد الانفاق على التغذية والتعليم، لاسيما للبنات، الأمر الذي يؤدي أيضا إلى تحسين رفاهية الأسرة ويمكنها من تغيير بعض الأوجه من انعدام المساواة بين الجنسين في الأسرة ومن المحتمل أن يفيد الرجل أيضا نتيجة تحسن دخل الأسرة¹ .

ج - يمكن هذا المزيج من تزايد نشاط المرأة الاقتصادي وتساعد دورها في اتخاذ القرارات في الأسرة، الأمر الذي يؤدي إلى تعزيز التمكين الاجتماعي والسياسي (الروابط إلى يمين الشكل 08) وترحب المرأة عادة بفرصة الإسهام في رفاه الأسرة نظرا لما تستمد عبر ذلك من ثقة في النفس واحترام للذات. ومن شأن هذه الآثار الإيجابية على ثقة المرأة بنفسها وعلى مهاراتها وتزايد معرفتها وتشكيل شبكات الدعم، من خلال الأنشطة الجماعية وفرص الوصول إلى الأسواق أن يعزز مركز النساء في المجتمع ككل.

وهناك أخيرا تمكين المرأة الاقتصادي على المستوى الفردي، (الروابط الأفقية في أسفل الشكل 08) الذي يمكن أن يعزز كثيرا على المستوى الكلي، عبر تسليط الضوء على المرأة كعامل من عوامل النمو الاقتصادي، وإسماع صوتها كطرف اقتصادي فاعل في اتخاذ القرارات بشأن السياسات ، وهو ما يؤدي بدوره وبالتراافق مع تعاظم قدرة المرأة على تلبية الاحتياجات الأسرية إلى تعزيز فعاليتها كعامل من عوامل الحد من الفقر² والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة .

¹ - الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، مرجع سابق ، ص 09 .

² - الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، نفس المرجع ، ص 10 .

خلاصة الفصل الأول:

تبرز التنمية المستدامة كأهم أبرز الإضافات إلى الفكر التنموي في العصر الحديث، وقد تزايد الاهتمام الدولي بها منذ القرن الماضي لأنها شملت كل الجوانب التي ركزت عليها المناهج السابقة وأضافت الاعتبارات البيئية التي كانت مهمة فيما سبق، ويبرز هذا الاهتمام من خلال الندوات والمؤتمرات التي عقدت، والتي من أهمها مؤتمر ري ودي جانيرو ومؤتمر جوهانسبورغ الذي تبنى أهداف الألفية الإنمائية، والتي أساسها محاربة الفقر والمحافظة على البيئة، والتي من شأنها تحقيق التنمية المستدامة .

يعتبر الفقر عائقاً رئيسياً لتحقيق التنمية المستدامة، لأن آثاره تنعكس على جميع مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية وحتى البيئية، من أجل ذلك كانت هناك عدة أدوات لمكافحته والتي من أبرزها الفكرة الثورية، التي جاء بها محمد يونس والمتمثلة في التمويل الأصغر ،وتجربة بنوك الفقراء، التي حققت نتائج مذهلة ومازالت لأنها تنظر إلى الفقير كإنسان كامل الأهلية يؤدي إدماجه في النشاط الاقتصادي إلى تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية مستدامة، فمن خلال القروض والخدمات الأخرى للتمويل الأصغر ترتفع انتاجية المجتمع وترتفع معه مداخيل الفقراء على وجه الخصوص، مما ينعكس على العملية التنموية في جانبها الاقتصادي، كما تؤدي عملية الحصول على الائتمان إلى تحسن الحالة الاجتماعية للمقترضين، فتحسن الرعاية الصحية وزيادة فرص التعليم وتعزيز دور المرأة.. من أهم المخرجات الاجتماعية ، ناهيك عن تخفيف الآثار السلبية البيئية كنتيجة من نتائج محاربة الفقر التي يضمنها التمويل الأصغر، وهذا ما يساهم بشكل كبير في تحقيق التنمية المستدامة .

الفصل الثاني:

الدور التنموي المستدام

للتمويل الإسلامي الأصغر

تمهيد:

في سبيل تحقيق التنمية المستدامة، التي تمثل رهانا تسعى جميع الدول لكسبه خاصة الفقيرة منها، والتي يعتبر العالم الإسلامي من بين أكثر المناطق التي تحوي فقراء، نظرا لما لها (التنمية المستدامة) من انعكاسات إيجابية اقتصاديا، اجتماعيا و بيئيا، وفي ظل الخصوصيات الدينية التي تميز المسلمين وفشل معظم البرامج المستوردة في تحقيق المطلوب منها، يبرز التمويل الإسلامي كنموذج حقيقي تستطيع الأنظمة، من خلاله تحقيق التنمية في المجال الاقتصادي و الاجتماعي وحتى البيئي .

إضافة لجعله من خدمة الأهداف الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع هدفا محوريا للأنشطة الممولة به تزيد مختلف صيغ التمويل، التي يتضمنها التمويل الإسلامي الأصغر في تحسين الأداء الاقتصادي خاصة للمشروعات الصغيرة والصغيرة، التي أثبتت فعاليتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال زيادة الاستثمار الانتاجي وتوفير فرص عمل ومحاربة الفقر وتحسين المستوى المعيشي وغيرها.

وسوف يناقش هذا الفصل من البحث أبرز الأساليب التي من خلالها يساعد التمويل الإسلامي الأصغر في تحقيق التنمية المستدامة وذلك بمعالجة النقاط الآتية :

المبحث الأول: أساسيات عن التمويل الإسلامي الأصغر.

المبحث الثاني: مساهمة صيغ التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية الشاملة.

المبحث الثالث : فعالية المشروعات متناهية الصغر في تحقيق التنمية المستدامة .

المبحث الأول: أساسيات عن التمويل الإسلامي الأصغر

أصبح التمويل الأصغر بشقيه الإسلامي والتقليدي توجها دوليا، لما له من أثر تنموي كبير لذا أدرجت العديد من المؤسسات هذه الصناعة ضمن استراتيجياتها، وعليه فقد بات من الواجب إيلاء هذه الممارسة حقها خصوصا في المجتمعات المسلمة، مع العلم وأن منطلقات هذه الصناعة تتوافق إلى حد كبير مع منطلقات التمويل الإسلامي .

المطلب الأول : ماهية التمويل الإسلامي الأصغر

أولا: تعريف التمويل الإسلامي الأصغر

التمويل الإسلامي هو: أن يقوم شخص طبيعي أو معنوي بتقديم أموال لشخص آخر طبيعي أو معنوي، إما على سبيل التبرع (إعانات و مساعدات مثلا)، أو على سبيل التعاون بين الطرفين من أجل استثماره، بقصد الحصول على أرباح تُقسّم بينهما على نسبة يتم الاتفاق عليها مسبقا وفق طبيعة عمل كل منهما، و مدى مساهمته في رأسمال و اتخاذ القرار الإداري و الاستثماري¹ . ويعرّف أيضا على أنه تقديم ثروة عينية أو نقدية، بقصد الاسترباح من مالها إلى شخص آخر يديرها ويتصرف فيها لقاء عائد تبيحه الأحكام الشرعية² .

كما سبق الإشارة إليه في الفصل السابق، فإن التمويل الأصغر نعني به مجموعة الخدمات المقترحة (المقدمة) للأفراد الذين ليس لهم القدرة على الحصول على تلك الخدمات من المؤسسات المالية التقليدية³، والتي تتميز عموما بجملة من الخصائص وهي⁴ :

- القروض صغيرة وذات أجل قصير عادة؛
- التقييم المبسط والسهل للمقترضين و الاستثمارات؛

1 - مهدي ميلود، " دور التمويل الإسلامي في تفعيل عملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية - مع التركيز على قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة "، بحث مقدم في: " الملتقى الوطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية "، بشار، 24-25 أبريل 2006، ص 07.

2 - منذر قحف، " مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي "، الطبعة الثانية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، المملكة العربية السعودية، 2004، ص 12 .

3 Sébastien Boyé et autres ,Le guide de la Microfinance ,éditions d'organisation,Paris(2006), p.17

4 - براندسما جوديث وآخرون،إنجاح التمويل الأصغر في منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا،تقرير عن التمويل البالغ الصغر للبنك الدولي،1997،ص01.

➤ تقاضي أسعار فائدة أعلى من أسعار السوق لتغطية التكاليف العالية التي تنطوي عليها معاملات التمويل الأصغر بطبيعتها؛

➤ ارتفاع معدلات السداد وملائمة موقع وتوقيت الخدمات.

لأن كان هذا هو المعنى العام لمصطلح التمويل الأصغر في المفهوم التقليدي، فإن ثمة تعديلاً لهذا المصطلح في الفكر المالي الإسلامي، حيث أن عامة الباحثين ينجحون إلى تحديد المراد بالتمويل الأصغر تحديداً مختلفاً، يتجاوز التمويل الأصغر من دائرة الدائنية إلى دائرة المشاركة في المشروع ومن دائرة الضمانات إلى دائرة المؤهلات، التي حددها الشارع الحكيم¹، وعليه فإن تعريف التمويل الإسلامي الأصغر هو "تقديم الخدمات المالية التي يتم أدائها وفق المبادئ المستمدة من قواعد الشريعة الإسلامية وأصولها"².

تعريف الباحث بوجه عام التمويل الإسلامي الأصغر هو التمويل العيني أو النقدي الذي يتم تقديمه للفقراء النشطين اقتصادياً والذي يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية ويأخذ أحد صيغ التمويل الإسلامي.

ثانياً: مبادئ التمويل الإسلامي ومدى مطابقتها قطاع التمويل الأصغر

1 - **مبادئ التمويل الإسلامي الأصغر** : خلال السنوات الأخيرة انبثق التمويل الإسلامي من كونه سوقاً للنخبة إلى صناعة مزدهرة سريعة النمو في كافة أنحاء العالم، فقد تم إنشاء أكثر من 500 مؤسسة ملتزمة بالشريعة خلال السنوات الثلاثين الماضية، وهي منتشرة في 75 بلداً وبحجم سوقي يبلغ 1.3 تريليون دولار أمريكي وينمو سنوي يقدر بنحو 15%، ويستقطب القطاع اهتماماً متزايداً من بلدان إسلامية وغير إسلامية على حد سواء، ويشير مصطلح التمويل الإسلامي، وعلى نحو أدق "التمويل المتوافق مع الشريعة الإسلامية"، إلى الخدمات المالية، التي تتم وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية³. تقوم الممارسات المالية الإسلامية الأساسية على مبدأ إسلامي أساسي وهو أن المال ليس في حد ذاته أصلاً من الأصول المنتجة (ليس مصدراً للكسب في حد ذاته). ليس

¹ - عبد القادر زيتوني، صناعة التمويل الأصغر الإسلامي بين دوافع النمو وتحديات الممارسة، ص04 دون تاريخ منشور على موقع البوابة العربية للتمويل الأصغر على الموقع <http://arabic.microfinancegateway.org>

² - المرجع نفسه ، ص05 .

³ - عبد الرحمن عامر ، نحو التمويل الأصغر وفقاً للشريعة الإسلامية: مقدمة تمهيدية، (2007)، منشورة في موقع البوابة العربية للتمويل الأصغر <http://arabic.microfinancegateway.org/content/article/detail/24004> :consulter le 11-06-2013

هذا فحسب بل إن المبادئ الأساسية لنظام التمويل الإسلامي تشدد على العوامل الأخلاقية والأدبية والاجتماعية والدينية، لتشجيع وتعزيز المساواة والعدل لما فيه صالح المجتمع بأسره فضلاً عن المبادئ، التي تشجع تقاسم المخاطر والحقوق والواجبات الفردية وحقوق الملكية وقديسية العقود¹ ولا يختلف التمويل الإسلامي الأصغر عن التمويل الإسلامي في مبادئه فأأسسه مستقاة منه والتي نجملها في ما يلي²:

- تحريم الفائدة الربوية، ذلك أن الإقراض بفائدة يؤدي إلى استغلال حاجة الأفراد الفقراء أصحاب المشروعات الصغرى للتمويل؛
- عدم السماح بتمويل مشاريع تمارس أنشطة محرمة في الإسلام؛
- الالتزام بقاعدة الغنم بالغرم (بمعنى أن الحق في الحصول على الربح يكون بقدر الاستعداد لتحمل الخسارة والمخاطرة)؛
- جميع العمليات المالية يجب أن ترتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بنشاط اقتصادي حقيقي؛
- منع الاستغلال التعاقدية ومعنى ذلك أن جميع الأطراف المعنية يجب أن تكون على دراية تامة بشروط العقد وماهية النشاط التجاري.

2 - تطابق مبادئ التمويل الإسلامي مع التمويل الأصغر

بالنظر إلى المبادئ السالفة الذكر ومقارنتها بمتطلبات التمويل الأصغر، يتضح أن كثيراً من عناصره ومتطلباته تتسق مع الأهداف العامة للنظام المصرفي الإسلامي، فكلا النظامين يدعو إلى تشجيع إقامة المشروعات وتقاسم المخاطر، ويعتقد بأن الفقراء يجب أن يشاركوا في هذه الأنشطة ويعتبر تقديم القروض بدون ضمانات في بعض الحالات مثلاً على كيفية اشتراك النظام المصرفي الإسلامي ونظام التمويل الأصغر في أهداف مشتركة³، بل إن شروط وأحكام التمويل الإسلامي الأصغر هي الأكثر ملائمة وسهولة في الوصول إليها ، خاصة بالنسبة إلى السكان

¹ - راؤول دومال وأميلا سابسانين ، تطبيق مبادئ النظام المصرفي الإسلامي على التمويل البالغ الصغر، مذكرة فنية، دراسة لحساب المكتب الإقليمي للدول العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، البنك الدولي(بدون تاريخ) منشور على موقع البوابة العربية للتمويل الأصغر www.arabic.microfinancegateway.org

² - محمد مصطفى غانم، واقع التمويل الأصغر الإسلامي وآفاق تطويره في فلسطين، مذكرة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2010، ص29.

³ موسى بن منصور، دور التمويل الأصغر في محاربة الفقر في المناطق الريفية ضمن أطر المالية الإسلامية، منشور على موقع الموسوعة العالمية للاقتصاد والتمويل الإسلامي على الرابط : www.ifpedia.org

الأكثر ضعفاً و حرماناً لكونها تستند على تقاسم المخاطر والأرباح والمعدلات الثابتة للدفعات المسبقة والشفافية بهدف ضمان الرعاية، وهكذا فإن النظام المصرفي الإسلامي وبرامج التمويل الأصغر يمكن أن يكملا بعضهما البعض ويتكاملا في علاقة وطيدة، بالإضافة إلى أن المؤسسات المالية الإسلامية ترى أن تخفيف حدة الفقر تعتبر عاملاً مركزياً في صميم المسؤوليات الاجتماعية المؤسسية وينسجم التركيز على الأصول الحقيقية انسجماً تاماً مع أهداف التمويل الأصغر¹.

3 - تطبيق التمويل الإسلامي على قطاع التمويل الأصغر :

نظراً لعدم كفاءة التمويل التقليدي الأصغر في محاربة الفقر، والذي يشهد معدلات فائدة مرتفعة أكبر من تلك السائدة في البنوك، فقد بلغت أسعار الفائدة على التمويل الأصغر في 2004 بين 32-48%² ، وفي غامبيا يشكل التمويل غير الرسمي حوالي 65% وقد بلغ معدل الفائدة بين 100-120%³ ، وفي دراسة قام بها بنك khushhali في باكستان شملت 100 فقير منهم 80 رجل و 20 امرأة، فتوصلت الدراسة إلى وجود ارتباط إيجابي بين كل من: الائتمان والتوفير، نفقات المزرعة والتأمين، معدل إنتاج المحصول والائتمان، الائتمان والدخل⁴ ، لكن بالرغم من النتائج الايجابية التي توصلت لها هذه الدراسة، إلا أن دراسات أخرى أثبتت على أن التمويل الأصغر التقليدي ذو المعدل الفائدة المرتفع لا يؤدي بالفعل إلى القضاء على الفقر، وهو ما بينته إحدى الدراسات التي أقيمت في مانيلا ، قام بها كارلان وزينمان ؛ وقد قدمت الدراسة نتائج والتي ظهرت في يوليو 2009. و لم يعثر المؤلفان على أي تغييرات في دخل الأسر، أو إنفاقها، أو نظامها الغذائي بعد ذلك بمرور سنة إلى سنتين. وقد قلل المقترضون بعض أنواع الإنفاق، بما في

1 موسى بن منصور، مرجع سابق.

² Shahzad Ahmad, Muhammad Sajid Naveed and Abdul ghafoor , **Role of Micro Finance in Alleviating Rural Poverty: A Case Study of Khushhali Bank Program in Rahim Yar Khan- Pakistan**, INTERNATIONAL JOURNAL OF AGRICULTURE & BIOLOGY, Vol. 6, No.2, 2004, p06

³ Saikou E. Sanyang and ²Wen-Chi Huang, **Micro-Financing: Enhancing the Role of Women's Group for Poverty Alleviation in Rural Gambia**, World Journal of Agricultural Sciences 4 (6), 2008, p668.

⁴ Shahzad Ahmad, Muhammad Sajid Naveed and Abdul ghafoor", op cite, p. 427.428.

ذلك السداد، والتأمين الصحي، وتحسينات المنازل، وربما بسبب شد الحزام في بداية الاستثمارات الجديدة الممكنة للقروض¹.

ثالثاً: الفرق بين التمويل الأصغر التقليدي والإسلامي يشير مفهوم التمويل الأصغر التقليدي إلى الخدمات المالية المقدمة للفقراء سواء كانت تمويل مشروعات صغيرة بالقروض أو تقديم خدمات مالية أخرى، أما التمويل الإسلامي الأصغر فإنه يشير إلى تقديم تمويل عيني أو نقدي أو تقديم خدمات مالية أخرى بصيغ تتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية لتسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية².

وعليه فإن ثمة أوجه شبه واختلاف يلتقي ويفترق عليها مفهوما التمويل الأصغر التقليدي والإسلامي و هي³:

أما ما تقارب فيه المفهومان، فإن كلاهما:

- يساند الأعمال الحرة؛
- يركز على الأهداف التنموية والاجتماعية؛
- يقوم على مشاركة الفقراء ؛
- التركيز على الاستثمار الحقيقي بدرجة أساسية .

و أما ما تباعدا وافترقا عليه فكون أن:

- التمويل الأصغر التقليدي يقوم على الإقراض بفائدة، وهذا خلاف ما يقوم عليه نظام التمويل الإسلامي الأصغر الذي يشجع آليات وأدوات اقتسام الأرباح؛
- التمويل الأصغر التقليدي ليس موجها لمن هم من أكثر الفقراء من بين الفقراء، فهو يقوم على مبدأ الضمانات خلاف التمويل الإسلامي الأصغر الذي يركز على المؤهلات التي حددها الشارع الحكيم؛

¹ - مقال منشور في موقع البوابة العربية للتمويل الأصغر على الرابط:

<http://arabic.microfinancegateway.org/content/article/detail/26410> consulter le 25-06-2013.

² - محمد مصطفى غانم مرجع سابق، ص29.

³ - عبد القادر زيتوني، مرجع سابق، ص 04.

➤ يعتمد نظام التمويل الأصغر التقليدي في تمويله على نظام الملاءة الائتمانية، بينما يحتكم نظام التمويل الإسلامي الأصغر في مشروعاته على عنصر الجدارة الاقتصادية .

كما تتجلى أهم الفوارق بين التمويل الأصغر الإسلامي والتقليدي في أدوات تعبئة الموارد المالية وأدوات صرفها، والموضحة كما يلي¹:

1. أدوات تعبئة الأموال: يمكن تقسيم أدوات حشد الأموال بشكل عام إلى:

أ - الأعمال الخيرية التي تشمل الزكاة والصدقة والأوقاف والهيا التي تشمل الهبة والتبرع: وبينما توجد نظائر للصدقة والهبة والتبرع في التمويل الأصغر التقليدي، مثل المنح والإسهامات، فإن الزكاة والوقف يتمتعان بمكانة خاصة في النظام الإسلامي وتحكمهما قواعد فقهية مفصلة.

ب - الودائع التي من الممكن أن تأخذ شكل الوديعة والقرض الحسن والمضاربة: يوجد في حسابات الادخار ما يقابل الوديعة والقرض الحسن والمضاربة، فالودائع الجارية والآجلة تعد مصدراً من مصادر التمويل التقليدية في مؤسسات التمويل الإسلامي الأصغر، وتجذب الودائع الإسلامية الهبات، وهو ما يحتسب في صالحها مقارنة بالعائدات من الودائع المدرة للفائدة. أما وديعة القرض الحسن فهي لا تدر أي عائدات، بل تستتبع أحياناً مصروفات. و بالنسبة لودائع المضاربة فهي تقوم على المشاركة في الربح والخسارة ويكون المودع هو رب المال وتقوم مؤسسات التمويل الأصغر بدور المضارب. وتؤكد الأدلة من واقع التجربة الإندونيسية أن مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامية، قد تخلفت كثيراً عن نظيراتها التقليدية من حيث توفير الأموال من خلال الودائع.

ج - الأسهم التي قد تأخذ شكل المشاركة القديمة أو الأسهم الحديثة: يوجد أمام مؤسسات التمويل الأصغر خيار توفير الأموال من خلال النماذج التشاركية، مثل المشاركة أو الأسهم الحديثة. وقد استطاع أحد برامج التمويل الأصغر أن يثبت بنجاح عملية المنهج الإسلامي التشاركي الذي يقوم على المشاركة في الربح والخسارة.

2 - أدوات صرف التمويل: ويمكن تقسيم وسائل التمويل عموماً إلى:

أ - وسائل تشاركية تقوم على المشاركة في الربح والخسارة مثل المضاربة والمشاركة؛

1 - طارق الله خان. تنمية التمويل الأصغر الإسلامي التحديات والمبادرات، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة السعودية 2008، ص24

ب - وسائل بيعية مثل المراجعة؛

ج - ووسائل استئجارية مثل الإجارة؛

د - ومنح خيرية مثل القرض على عكس التمويل الأصغر العادي، الذي لا يعتد بالقرض الحسن كمنهجية تمويلية، يعتبر التمويل الإسلامي الأصغر هذه المنهجية سبيلاً "نقياً وفعالاً" لتمويل الفقراء.

المطلب الثاني: واقع وتحديات التمويل الإسلامي الأصغر

أولاً: الطلب على التمويل الإسلامي الأصغر و مبررات التوسع فيه

1 - استبعاد الفقراء في العالم الإسلامي : يزخر العالم الإسلامي بسكان يفيض عددهم عن 2،1 مليار نسمة، وباستثناء حفنة من البلدان المسلمة في جنوب شرق آسيا تعاني أرياف البلدان الإسلامية وحضرها من ارتفاع مستويات الفقر وتزايدها، ففي اندونيسيا وحدها (أكبر دولة تضم المسلمين) يعاني نصف السكان الذين يبلغ عددهم 129 مليون نسمة من الفقر والتعرض لآثاره ويبلغ عدد المسلمين في كل من بنغلاديش والباكستان 122 مليون في كل منهما، والهند التي يبلغ عدد المسلمين بها 100 مليون يعيشون دون خط الفقر وتحوي اندونيسيا وبنغلاديش والباكستان ونيجيريا ومصر 528 مليون من فقراء العالم، الذين تقل دخولهم عن \$2 في اليوم أو تقل دخولهم عن خط الفقر الوطني، وجميع هذه الدول تزيد نسبة المسلمين فيها باستثناء نيجيريا عن 95 بالمائة من السكان¹. وعلى الرغم من هذا فإن الفقراء مستبعدون من الحصول على الخدمات المالية، حيث من مجموع 44 دولة أعضاء في البنك الإسلامي للتنمية لا يتمتع سوى خمس السكان البالغين أو أقل من الخمس بالوصول للخدمات المالية في 17 دولة، وفي 21 دولة يتمتع الربع أو أقل بالخدمات، وفي 31 دولة يتمتع ثلث أو أقل بالوصول للخدمات المالية الرسمية² ، ويمكن توضيح أعداد الفقراء المسلمين حسب مناطق العالم كما يلي :

¹ islamic research and training institute، **Islamic microfinance development challenges and initiatives**، policy dialogue paper N°2، islamic development bank، jeddah، 2008، page 09.

² Ibid page 10.

الجدول رقم (2-01): نسبة الفقر في الدول الإسلامية حسب المناطق

تقسيم الدول الإسلامية		السكان		الفقر المطلق		الفقر المدقع	
العدد (مليون)	النسبة	العدد (مليون)	النسبة	العدد (مليون)	النسبة	العدد (مليون)	النسبة
581,7	47,52	184,8	53,3	111,6	57		
106,6	9,8	27,2	7,5	7,8	4		
129,4	11,8	67,8	18,6	49,7	25,4		
273,2	25,1	83,9	23,1	26,7	13,6		
1091,4	100	363,7	100	195,8	100		

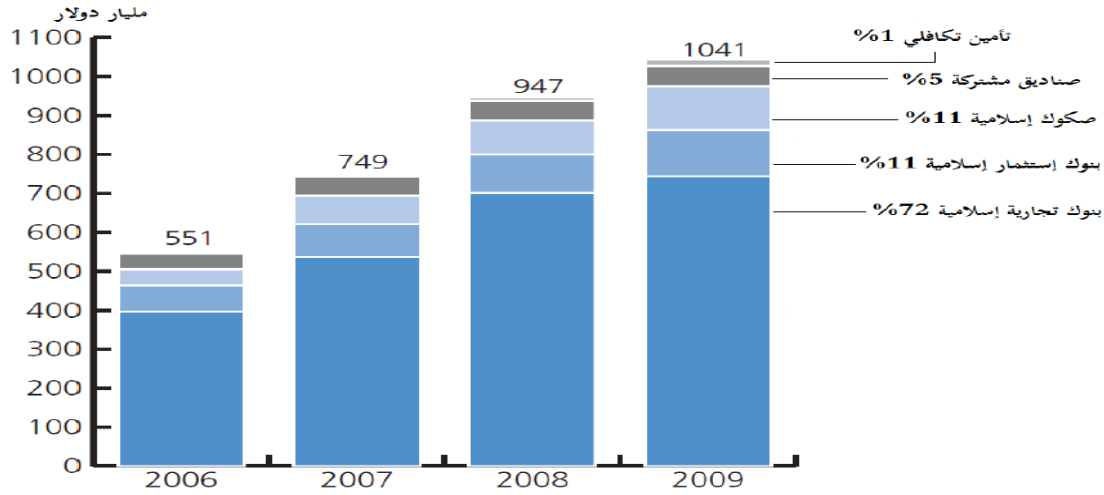
المصدر: عبد القادر زيتوني، مرجع سابق، ص 08.

2 - نمو التمويل الإسلامي تنمو صناعة التمويل الإسلامي نمواً سريعاً، فعلى مدى العقود الثلاثة الماضية، شهدت هذه الصناعة إقامة ما يربو على 500 مؤسسة متوافقة مع أحكام الشريعة تمتد في الوقت الراهن لتغطي 75 بلداً، ومن بين تلك المؤسسات 292 بنكاً (سواء مؤسسة إسلامية بالكامل أو مؤسسات تمتلك فروعاً للمعاملات الإسلامية) و115 بنكاً للاستثمار الإسلامي وشركات تمويل إسلامي و118 شركة تأمين، ويبلغ أصول تلك الصناعة المقدرة 500,5 مليار \$¹ وتشير التوقعات إلى أن أصول تلك الصناعة سيبلغ إلى حدود 2,8 تريليون بحلول 2015²

¹ Michael tarazi، **Islamic microfinance: an emerging market niche**، focus note، n°49 CGAP publication washington DC، august 2008، page 02.

² فؤاد شاكر، **تطور ونمو الصيرفة الإسلامية**، المؤتمر الثالث للمصارف والمؤسسات الإسلامية "الصيرفة الإسلامية الواقع والطموح"، سوريا 2008 ص 12.

الشكل (2-01) : إجمالي أصول التمويل الإسلامي في العالم في الفترة (2006-2009).



المصدر: THE CITY UK ,ISLAMIC FINANCE MAY 2011 ,FINANCIAL MARKETS SERIES
LONDON ,UK,2011,P 01 .

3- المعتقدات الدينية : يحجم ما يقدر 72 في المائة من أولئك الذين يعيشون في بلدان ذات أغلبية مسلمة عن استخدام الخدمات المالية الرسمية، ويحدث ذلك حتى مع توافر الخدمات المالية حيث يرى هؤلاء أن الأدوات التقليدية غير متوافقة مع المبادئ الإسلامية ، وكشفت الاستقصاءات التي أجريت في كل من الأردن، الجزائر، اليمن وسوريا على سبيل المثال أن ما بين 20-40 في المائة ذكروا أسبابا دينية لعدم حصولهم على القروض الصغرى التقليدية، وأشار تقرير بنك اندونيسيا لعام 2000 إلى أن 49 في المائة من سكان المناطق الريفية في شرق جاوا يؤمنون بتحريم الربا ويحبذون التعامل مع مؤسسات مالية خاضعة لأحكام الشريعة¹.

ثانيا: الجهات التي تقدم التمويل الإسلامي الأصغر في العالم

1-الشرق الأوسط وشمال أفريقيا² : يعد مشروع "صناديق" في جبل الحص (بنوك القرية) بسوريا نموذجا ممتازا يستحق التكرار، ومن السمات الفريدة لهذا النموذج أنه يعتمد على هيكل قائم على المشاركة ويملكه الفقراء ويديرونه، يقوم التمويل فيه على المربحة ويتميز بارتفاع معدلات

¹ Michael tarazi,op ,cit، p02 .

² islamic research and training institute، op ،cit p 10.

الربحية وتوزيع صافي الأرباح على الأعضاء. يتولى فريق إدارة المشروع مسؤولية نشر الوعي بممارسات التمويل الأصغر، وتدريب أعضاء اللجان وتقترب معدلات السداد في من المئة بالمائة.

تعد مؤسسة بيت المال في لبنان مؤسسة منبثقة عن حزب سياسي هو "حزب الله"، وهي تضم مؤسسة القرض الحسن، ومنظمة شقيقة هي منظمة اليسر للاستثمار والتمويل، وتوفر المؤسسة الأولى التمويل في صورة القرض الحسن، بينما توفر الثانية التمويل في صورة المشاركة في الربح والخسارة، كما يعتمد برنامج حديدة للتمويل الأصغر في اليمن بشكل أساسي على الجماعات ومنهجية التمويل المتدرج، التي كان من روادها بنك غرامين ولكن يختلف هذا البرنامج عن بنك غرامين في اتباعه لنموذج المراقبة في التمويل، بالإضافة إلى أجفند (برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية AGFUND) من خلال إنشاء بنوك الفقراء في الدول العربية لتقديم القروض الصغيرة للشرائح الفقيرة في المجتمعات العربية .

2- التمويل الإسلامي الأصغر في جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا:

أ - التمويل الإسلامي الأصغر في الباكستان : تعتبر الباكستان واحدة من الدول القلائل، التي بها نظام قانوني وإطار تنظيمي مفصل لبنوك التمويل الأصغر، وبالتالي وضع بنك الدولة فيها مبادئ توجيهية لتقديم منتجات وخدمات التمويل الإسلامي الأصغر، وبعيدا عن البنوك هناك مؤسسات تمويل إسلامي أصغر ملحوظة في الباكستان، وهي "الأخوة" و "الإغاثة الإسلامية" . وقد طورت الباكستان هيكلًا فريداً يتمركز في المساجد، ففي حالة "الأخوة" يقدم التمويل الإسلامي الأصغر من خلال قروض صغيرة بدون فوائد (قرض حسن) برسوم إدارية قدرها 5 بالمائة في إطار روح الأخوة الإسلامية، وجميع الأنشطة تدور في المساجد وتتضمن تفاعلاً وثيقاً مع المجتمع المحلي¹ .

ب - التمويل الإسلامي الأصغر في اندونيسيا: لدى اندونيسيا في الوقت الحالي نظام مصرفي أصغر تقليدي إسلامي يضم كلا من البنوك الريفية التقليدية والبنوك الريفية الخاضعة لأحكام الشريعة (BPR) وتتسم محافظ التمويل في مؤسسات التمويل الإسلامي الأصغر في اندونيسيا بقدر معقول من التوازن، حيث بها طائفة من المنتجات تقوم على أساس المراقبة والمشاركة

¹ Allen & overy، islamic microfinance report for the internationale development law organisation ،25 february 2009 page 20.

والمضاربة والإجارة والقرض الحسن، وتشارك المؤسسات التعاونية في التمويل ومنها "بتول مول وات تاميل" المعروفة اختصاراً بـ (BMT)، وهي عبارة عن برامج تنموية لصالح الشعب أساسها الزكاة والقرض الحسن ومبادئ اقتسام الربح والخسارة، وتخدم هذه البرامج فئتين من العملاء: العملاء الذين لديهم مشروعات قائمة وناجحة لمدة لا تقل عن عامين، وأصحاب الأعمال الحرة الجدد، الذين لديهم خبرة سابقة، أما الفئة الأولى فتمول من المنتجات المالية الإسلامية مثل المرابحة والمشاركة والمضاربة، في حين أن الفئة الثانية تمول من خلال القروض الحسنة بدون فوائد أو المشاركة في الأرباح¹.

ج - التمويل الإسلامي الأصغر في ماليزيا: أسست ماليزيا، التي تتمتع بنظام مصرفي إسلامي متقدم إلى حد ما، العديد من المؤسسات بغية تقديم خدمات التمويل الإسلامي الأصغر باستخدام طائفة واسعة من المنتجات المالية الإسلامية، علاوة على المؤسسات المالية. بذلت ماليزيا جهوداً لتنويع مصادر القروض للتمويل الأصغر والتي من بينها "أمانة اختيار ماليزيا" المعروفة اختصاراً بـ (AIM)، والرهن الإسلامي. وتأسست "أمانة اختيار ماليزيا" سنة 1987 بهدف مساعدة أسر الفقراء المدقعين وتقديم مؤسسة "الرهن" قروضا قصيرة دون فوائد تتطلب وجود ضمانات تقيم بالأسعار السائدة².

3 - الأداء الراهن للتمويل الإسلامي الأصغر :

حسب الدراسة العالمية للمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء في عام 2007، والتي تم تجميع معلوماتها من أكثر من 126 خبير في مؤسسات التمويل الأصغر ومؤسسات التمويل الأصغر الإسلامي في 19 بلداً مسلماً، والتي كشفت بأن مؤسسات التمويل الإسلامي الأصغر لديها ما مجموعه 380.000 عميل أو ما يقدر بنحو نصف 1 % من إجمالي عملاء التمويل الأصغر، من بينها 80.000 عميل يتم خدمتهم من خلال شبكة أعمال التعاونيات الاندونيسية، في حين أن 100.000 عميل آخر، يتم خدمتهم من قبل أكبر مؤسستين للتمويل المصغر في بنغلاديش، كما كشف المسح أن مؤسسات التمويل المصغر الإسلامي مركزة في ثلاثة بلدان هي:

¹ IBID P21.

² IBID P24.

إندونيسيا و بنغلاديش و أفغانستان، و يمثلون 80% من إجمالي عملاء المالية المصغرة الإسلامية عالميا ¹ . ويوضح الجدول الموالي توزيع نشاط التمويل الإسلامي الأصغر حسب الدول :

الجدول(2-02) : توزيع نشاط التمويل الإسلامي الأصغر في العالم سنة 2007

المنطقة	عدد المؤسسات	نسبة النساء %	مجموع عدد الزبائن	إجمالي رصيد محفظة القروض \$	متوسط مبلغ القروض \$
أفغانستان	4	22	53011	10347029	162
البحرين	1	-	323	96565	299
بنغلاديش	2	90	111837	34490490	280
اندونيسيا	105	60	74698	122480000	1640
الأردن	1	80	1481	1619909	1094
لبنان	1	50	26000	22500000	865
مالي	1	12	2812	273298	97
باكستان	1	40	6069	746904	123
فلسطين	1	100	132	145485	1102
العربية السعودية	1	86	7000	586667	84
الصومال	1	-	50	35200	704
السودان	3	65	9561	1891819	171
سوريا	1	45	2298	1838047	800
اليمن	3	58	7031	840240	146
المجموع	59		302303	197891882	541

المصدر : يوسف تريعة ،المالية الإسلامية المصغرة، المرجع نفسه ،ص 11 .

ثالثا: التحديات التي تواجه التمويل الإسلامي الأصغر

تشهد صناعة التمويل الإسلامي الأصغر نموا مطردا يبعث على التفاؤل، لكن مع ذلك تبقى دون المستوى الذي من المفروض أن تصل إليه، ففي بنغلاديش مثلا لا يتجاوز عملاء التمويل الإسلامي الأصغر مئة ألف مقترض نشط في أكبر مؤسسة تقدم خدمات التمويل الأصغر المتوافقة مع الشريعة، بينما يتجاوز العدد عشرون مليون مقترض نشط في بنك غرامين وآشا انترناشيونال، وهي تقدم خدمات التمويل الأصغر التقليدي، فلماذا لم يصل التمويل الإسلامي الأصغر إلى ما وصل إليه التمويل الأصغر التقليدي ؟

¹ - يوسف تريعة ،المالية الإسلامية المصغرة ومحاربة الفقر ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الثاني حول المالية الإسلامية ، صفاقس ،تونس ، جوان 2013 ، ص11 .

فيما يلي أهم التحديات التي تواجهها صناعة التمويل الإسلامي الأصغر :

1- التركيز على المربحة : مازال نطاق المنتجات والخدمات المتاحة في سوق التمويل الإسلامي الأصغر يتسم بالمحدودية الكبيرة، إذ وعلى الرغم من المؤلفات الفقهية إلا أنها جعلت أسلوب المربحة خيارا مفضلا ، المربحة أكثر عقود التمويل المتوافق مع الشريعة عرضا، وفيها يقوم العميل بطلب شراء سلعة معينة ، يقوم الممول بشرائها مباشرة من السوق ثم بيعها له لاحقا بعد إضافة "هامش ربح " ثابت، وتتطوي تكلفة المربحة على أكثر من مجرد إعطاء المال للمقترض حتى تمكنه من أن يذهب ويشتري مستلزمات مشروعه، حيث ترتفع التكلفة نتيجة التكاليف الإضافية الناجمة عن قيام الموظفين بمرافقة العملاء عند شراء السلع أو المواد والمعدات التي يغطيها القرض، علاوة على ذلك فإن نظام المربحة لا يسمح غالبا بتحصيل غرامة تأخر السداد من العملاء، وهو ما تضعه المؤسسات في حساباتها عند تسعير المنتجات .وتلجأ مؤسسات التمويل الأصغر في معظم الحالات إلى إصدار عدة قروض أقل بقيمة أكبر، نتيجة لذلك فإن المؤسسات إما تكتفي بخدمة أقل عدد من العملاء ممن هم ليسوا الأكثر فقرا أو أنها تمنح قروضا للعملاء الفقراء أكبر من قدرتهم على السداد، بالإضافة للشبهات الشرعية التي تحوم حولها¹ وهو ما يحد من انتشار التمويل الإسلامي الأصغر على نطاق واسع.

2 - البيئة القانونية : تعتبر البيئة القانونية من أكثر العوامل تأثيرا على استقرار نشاط مؤسسات التمويل الأصغر بشكل عام، إذ بتغير تلك الأنظمة والقوانين تضطر مؤسسات التمويل الأصغر إلى تعديل استراتيجياتها المالية والتشغيلية بما يناسب بيئتها المحلية، ويتعلق الأمر وبشكل كبير بمؤسسات التمويل الأصغر الإسلامية كونها تعمل بأنظمة إسلامية في بيئة تقليدية، وهو ما يضيق من مدى نشاط تلك المؤسسات ويحصره في حدود تقليدية، الأمر الذي يحد من استغلال الفرص المتاحة في السوق² .

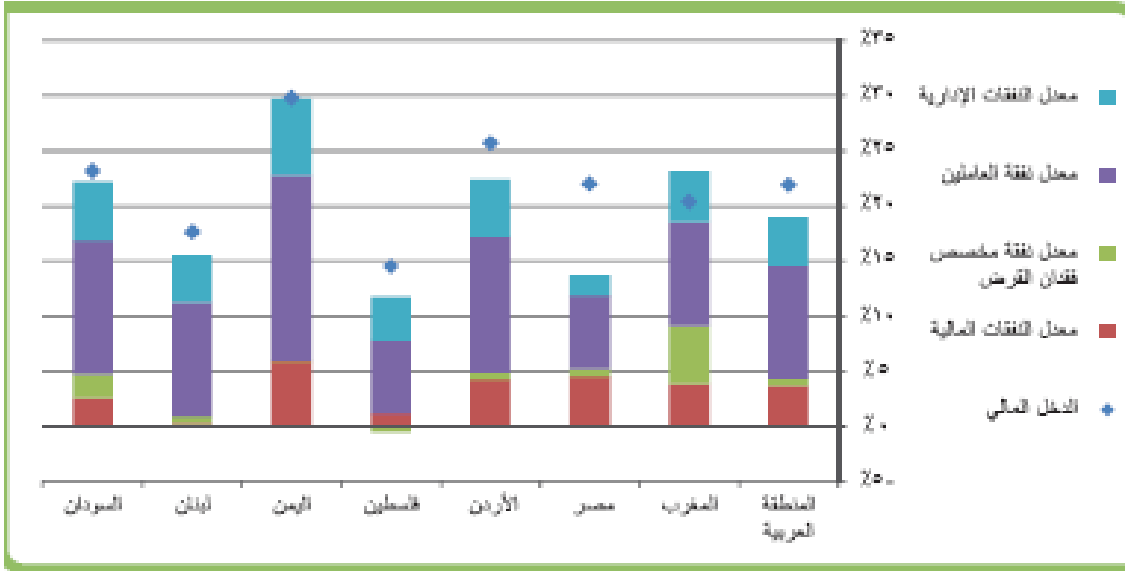
3 - التكاليف العالية : إن إدارة منتجات التمويل الأصغر تتميز بأن نفقاتها عالية، حيث تقوم مؤسسة التمويل الأصغر بجمع معلومات عن العميل وعن النشاط الممول وأصول العملاء ومتابعة

¹ محمد خالد، بناء نموذج أعمال ناجح للتمويل الأصغر الإسلامي ،القمة العالمية للإنتمان الصغرى ،ورقة عمل مخصصة للعرض على المؤتمر،نوفمبر 2011،ص08.

² عبد القادر زيتوني، مرجع سابق، ص 17 .

أنشطتهم الممولة ميدانيا، وهذا يستوجب من مؤسسات التمويل تصميم أنظمة متطورة لاحتساب التكاليف، تمكنها من رفع تقارير ربع سنوية وتساعد على عمل تدقيق عملياتها بانتظام ، والشكل المالي يوضح معدل النفقات في المنطقة العربية :

الشكل (2-02) : معدل النفقات على برامج التمويل الأصغر في المنطقة العربية خلال الفترة (2007-2009)



المصدر : عبد القادر زيتوني، مرجع سابق، ص15.

انطلاقاً من الشكل أعلاه يتضح لنا أن حجم النفقات كان مرتفعاً في أغلبية البلدان خصوصاً في اليمن، التي تعد من أكبر مستخدمي التمويل الإسلامي الأصغر ،حيث وصل الأمر إلى درجة أن حجم النفقات تساوي حجم الدخل المحقق، وهو ما يشير إلى وجود خلل في تصميم برامج التمويل الأصغر ¹.

بالإضافة للأسباب السالفة الذكر تبقى هناك تحديات أخرى تواجه صناعة التمويل الإسلامي الأصغر، ومنها ضعف البنية التحتية ،المشكلات الفقهية ، الافتقار للخبرة بأنظمة المشاركة في الربح والخسارة وغيرها من التحديات، التي ينبغي معالجتها حتى تتطور وتعكس الوجه النير لهذه الصناعة .

¹ المرجع نفسه، ص18.

المطلب الثالث: دمج التمويل الإسلامي الأصغر و الزكاة في إطار عمل متكامل

يتميز الفكر التنموي الإسلامي بآليات ومؤسسات، يمكن أن تحقق نتائج تنموية متميزة، إذا ما أحسن استغلالها. وتعتبر الزكاة إحدى أهم هذه الآليات، لذلك سنحاول معرفة الفعالية التنموية التي يحققها دمج الزكاة والتمويل الإسلامي الأصغر معا.

أولا : نموذج مؤسسات التمويل الاسلامي الأصغر المعتمدة على الزكاة

يرتكز هذا النموذج أساسا على الأهمية البالغة، التي تحتلها الزكاة في النظام المالي الإسلامي، والذي يربط بين الزكاة والتمويل الإسلامي الأصغر، والذي يؤدي لتعزيز الاستقرار المالي لمؤسسات التمويل الإسلامي الأصغر، ما من شأنه أن يساعد على تحقيق هدفها المتمثل في توفير خدمات مالية مصغرة لأفقر الفقراء تحت غطاء واحد، بالإضافة إلى تكوين رأس المال البشري¹. ويتوقع من هذا النموذج المتكامل توفير الأموال الكافية والملائمة للتمويل الإسلامي الأصغر من خلال الأموال المجمعة من الزكاة، ويمكن لمؤسسات التمويل الإسلامي الأصغر استخدام صندوق الزكاة في منح الأموال اللازمة لسد الحاجات الاستهلاكية الأساسية للمجموعة الأشد فقرا في المقام الأول، وتوفير الأموال اللازمة لمباشرة مشروع، وعلى هذا الأساس لا ينبغي مطالبة المستفيد لا بسداد أصل المبلغ أو العائد على الاستثمار، هذا النموذج المتكامل قد يقلص من فرص تعثر الائتمان نتيجة لاستخدام أموال الزكاة، حيث سيكون للمقترضين قروض قليلة تتطلب إعادة تمويلها، ما سينتج عنه أعباء مالية أقل بالنسبة للفقراء، وكذلك تجنب ميل الفقراء لاستخدام القروض لغرض الاستهلاك، بما أن الحاجات الاستهلاكية الأساسية قد تم تلبيتها. وسيكون المقاول الصغير الفقير في وضعية أفضل للتركيز على الأعمال لوحدها، وتزداد وضعيته تحسنا من خلال المتابعة والرقابة المستمرة. من ناحية أخرى، إن استخدام مؤسسات التمويل الإسلامي الأصغر لأنماط التمويل المطابقة للشريعة الإسلامية، القائمة على مبادئ العدالة

¹ Akhter, W, N. Akhtar and S.K.A. Jaffri, **Islamic Micro-Finance And Poverty Alleviation: A Case of Pakistan, 2009** على الرابط (<http://www.kantakji.com/fiqh/files/economics/401.pdf> consulter le 15-08-2013)

الاجتماعية، المساواة و تحريم الربا، من المحتمل أن يسفر عن نتائج أفضل من حيث محاربة الفقر وتحقيق التنمية الشاملة¹.

ثانيا: كيفية استخدام الزكاة في تمويل مشروعات التمويل الأصغر الإسلامي

1 - المستحقون لهذا التمويل: إن مصارف الزكاة محددة بنص القرآن الكريم، في ثمانية أصناف لا بد أن تتوفر فيهم الصفات المقررة لاستحقاق الزكاة، وهم المذكورون في الآية 60 من سورة التوبة، وبالنظر في هذه الأصناف، نجد أنه يوجد من بينهم الفقراء والغارمين والمساكين، وهم الأصناف، الذين يمكن أن يدخل فيهم المستحقون للتمويل من الزكاة لمباشرة أنشطتهم في مشروعاتهم، شرط أن يكونوا قادرين على العمل، ومشروعاتهم صغيرة أو متناهية الصغر لأن الزكاة تمويل مجاني لا يرد ولا يحمل بأية تكاليف².

2 - نوع التمويل والمساندة من الزكاة لمشروعات التمويل الأصغر ويتمثل ذلك في أمرين: الأمر الأول : توفير التمويل اللازم لرأسمال المشروع في صورة عينية بشراء الآلات، أو لشراء مستلزمات الإنتاج، وهذا أمر مقرر في الفقه الإسلامي، حيث وردت نصوص عديدة من خلال مسائل مثل مسألة تحديد القدر الذي يصرف للفقير أو المسكين أو صورته، ومن هذه النصوص إن كانت من عادته الاحتراف أعطي ما يشتري به آلة حرفته قلت قيمة ذلك أو كثرت، ويكون ذلك بحيث يحصل له من ربحه ما يفي بكفايته غالبا، ويختلف ذلك باختلاف الحرف والبلاد والأزمان أما في قول آخر أما من يحسن حرفة تكفيه لاثقة فيعطى ثمن آلة حرفته وإن كثرت ،أو بتجارة فيعطى رأسمال يكفيه لذلك³ .

الأمر الثاني: دور الزكاة في ضمان مخاطر الاستثمار: من مصارف الزكاة النصوص عليها في القرآن مصرف الغارمين ، والغارم هنا أعم من المدين فهو يشمل أيضا من تعرض في تجارته أو حرفته لمخاطر أو كوارث، ذهبت بموارده وفي ذلك يقول الإمام مجاهد في تفسيره للغارم "إنه رجل

¹ Mirghani, M., Mubarak, M., Bhuiyan, A. B. and Siwar, C. **Islamic Microcredit And Poverty Alleviation In The Muslim World: Prospects And Challenges**, Australian Journal of Basic and Applied Sciences. (2011) , 5(9):pages 620-626. على الرابط : (<http://www.ajbasweb.com/ajbas/2011/September-2011/620-626.pdf>)consulter le15-08-2013.

² محمد عبد الحليم عمر ، أساليب التمويل الإسلامية للمشروعات الصغيرة (نسخة pdf):ص52.

³ - المرجع نفسه، ص 52.

ذهب السيل بماله، ورجل أصابه حريق فذهب بماله، ورجل له عيال وليس له مال فهو يدان وينفق على عياله"، ومن هذا المنطلق يمكن أن تستخدم الزكاة من سهم الغارمين في ضمان المخاطر التي يتعرّض لها أصحاب هذه المشروعات¹.

ثالثاً: المنهج الإسلامي لمحاربة الفقر وأفضل الممارسات للتمويل الأصغر

1 - فلسفة المنهج الإسلامي في محاربة الفقر يظل القضاء على الفقر هدفاً رئيسياً للإسلام وكذلك برامج التمويل الأصغر المطبقة لأفضل الممارسات، فهناك درجة من التقارب في النهج والاستراتيجيات الرامية للتخفيف من حدة الفقر، فمن الدروس المستفادة أنه يجب تطبيق نهج مزدوج يعتمد على آلية التمويل الأصغر لمساعدة الفقراء النشطين اقتصادياً بالإضافة للمساعدات الخيرية وبالتمعن في هذه الفلسفة نجد²:

أن النهج الإسلامي للتخفيف من حدة الفقر ينطوي على توفير مساعدات خيرية عن طريق مؤسسات "الزكاة والصدقة"، وذلك للعناية بالاحتياجات الاستهلاكية للفقراء والمعدمين ضمن شبكة الأمان الاجتماعي، التي تتضمن مؤسسات أخرى للأعمال الخيرية كمؤسسة "الأوقاف"، والتي تعتبر نظاماً مثالياً، للحفاظ على الأصول وتميئتها وبناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية لتحسين المهارات وتنمية الموارد البشرية، كما ترتبط شبكة الأمان الاجتماعي والمساعدات الفنية في النظام الإسلامي بالتسهيلات التمويلية، التي تهدف إلى تنمية الثروة عن طريق استخدام الربح المتوافق مع الشريعة.

إن النهج الإسلامي يسعى إلى تحقيق التمكين الاقتصادي للأسر كوحدة متكاملة، كما يركز على تنمية المشاريع المصغرة، عن طريق عن طريق تقديم المساعدة المالية وغير المالية، والتي تتقيد بمبادئ الشفافية والتعاون، وفي الوقت نفسه يوفر منتجات متعددة من التمويل الأصغر، فهو إذا مزيج من تنمية الثروة مع التعاطف مع الفقراء، هو مزيج من الإيمان وأحكام السوق، المرتكزة على التعاون والمشاركة خلافاً للآليات التي تعمل على إدامة الدين.

¹ محمد عبد الحليم عمر، مرجع سابق، ص53

² مجدي حسين اسماعيل، التمويل الاسلامي للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر المنهج والطريق نسخة (pdf)، ص12-13.

2 - الخدمات المالية التي يحتاجها الفقراء : يشترك المتنبعون لبرامج مكافحة الفقر عبر العالم في وجهة نظر مفادها، أن توفير منتجات وخدمات مالية مصغرة وملائمة للفقراء تعتبر الطريقة الأنسب لمساعدتهم على الخروج من الفقر، وعليه فمن المهم الفهم الجيد لنوعية حاجات الفقراء والخدمات المالية المناسبة لهم. يحتاج الفقراء إلى خدمات مالية لأنهم عادة ما يواجهون ظروفًا تتطلب إنفاق أموال تفوق ما يتوفر لديهم، وغالبًا ما يشير المختصون إلى ثلاثة أصناف من الظروف: أحداث دورة الحياة تشمل الأحداث التي تقع مرة في العمر (الولادة، الزواج، الوفاة، بناء منزل، الشيخوخة) أو الأحداث المتكررة (متطلبات العيش، التعليم، الصحة، المناسبات...) التي تواجهها جميع الأسر، أما حاجات الطوارئ فتشمل الأزمات الشخصية مثل المرض والإصابات، وتشمل الفرص، الاستثمار في مشروع، زرع أرض أو شراء أصول. و لسد النفقات المالية التي تتطلبها هذه الأحداث يحتاج الفقراء إلى الخدمات المالية التالية¹:

أ - القرض المصغر: هو قرض بسيط جدا مقارنة بالقروض التي تمنحها البنوك، ويمنح من دون ضمان أو بضمان مجموعة لها علاقات قرابة أو صلة بالمستفيد، ويكون لأجل قصير جدا ويجدد دوريا حسب أداء المقترض. ويستخدم في تغطية نفقات دورة الحياة أو تمويل الفرص الاستثمارية.

ب - المساهمة المصغرة: المساهمة المصغرة الممنوحة للمقاول الصغير يطلق عليها رأسمال المخاطر المصغرة، وتستخدم في مباشرة مشروع يتميز بدرجة مرتفعة من المخاطر و العائد المتوقع.

ج - الادخار المصغر: يرغب الأشخاص الفقراء في الادخار، ولكنهم مقيدون بالعديد من النفقات التي تستنزف دخلهم الضعيف، وبعدم وجود خدمات ادخار تناسب احتياجاتهم وتطلعاتهم، مثل خدمات ادخار آمنة وفي المتناول، والتي تقبل الأرصدة والمعاملات الصغيرة وتمكنهم من الوصول إلى مدخراتهم بسهولة. وتتلاءم هذه الخدمات المالية مع حاجات دورة الحياة من تعليم وزواج وشيخوخة أو بناء مسكن.

¹ Obaidullah, M. (2008). Introduction To Islamic Microfinance, IBF NET: The Islamic Business And Finance Network, International Institute of Islamic Business and Finance. (<http://www.imad.in/mf-obaidullah.pdf>)

د - التحويلات المصغرة: تحويلات الأموال لا تشمل فقط التحويلات التي تعرف على أنها جزء من دخل العامل في المهجر المرسل إلى أعضاء الأسرة أو إلى أشخاص آخرين في موطنه الأصلي، بل تشمل كلا من التحويلات المحلية والدولية. فهناك أعداد هائلة من الفقراء لديهم أقارب يعيشون في أماكن بعيدة، وبالتالي يحتاجون لخدمات إرسال و استقبال الأموال.

هـ - التأمين المصغر: يواجه الأشخاص الفقراء مثل الآخرين وربما بشكل أسوأ، مخاطر وشكوك متنوعة حول المستقبل مثل موت معيل الأسرة أو مرضه، أو خسارة المحصول والمواشي والمسكن بسبب الكوارث الطبيعية. هذه الصدمات تؤدي بشكل خاص الأسر الفقيرة بسبب أوضاعها السيئة أصلاً. و يحمي التأمين المصغر الأفراد ذوي الدخل المنخفض ضد المخاطر مقابل سداد دفعات نقدية منتظمة (علاوات) تتناسب مع احتمال وتكلفة الخطر المعني. وكما هو الحال في جميع التأمينات، تجميع المخاطر يسمح للعديد من الأشخاص أو المجموعات باقتسام تكاليفها.

المبحث الثاني: مساهمة صيغ التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية الشاملة

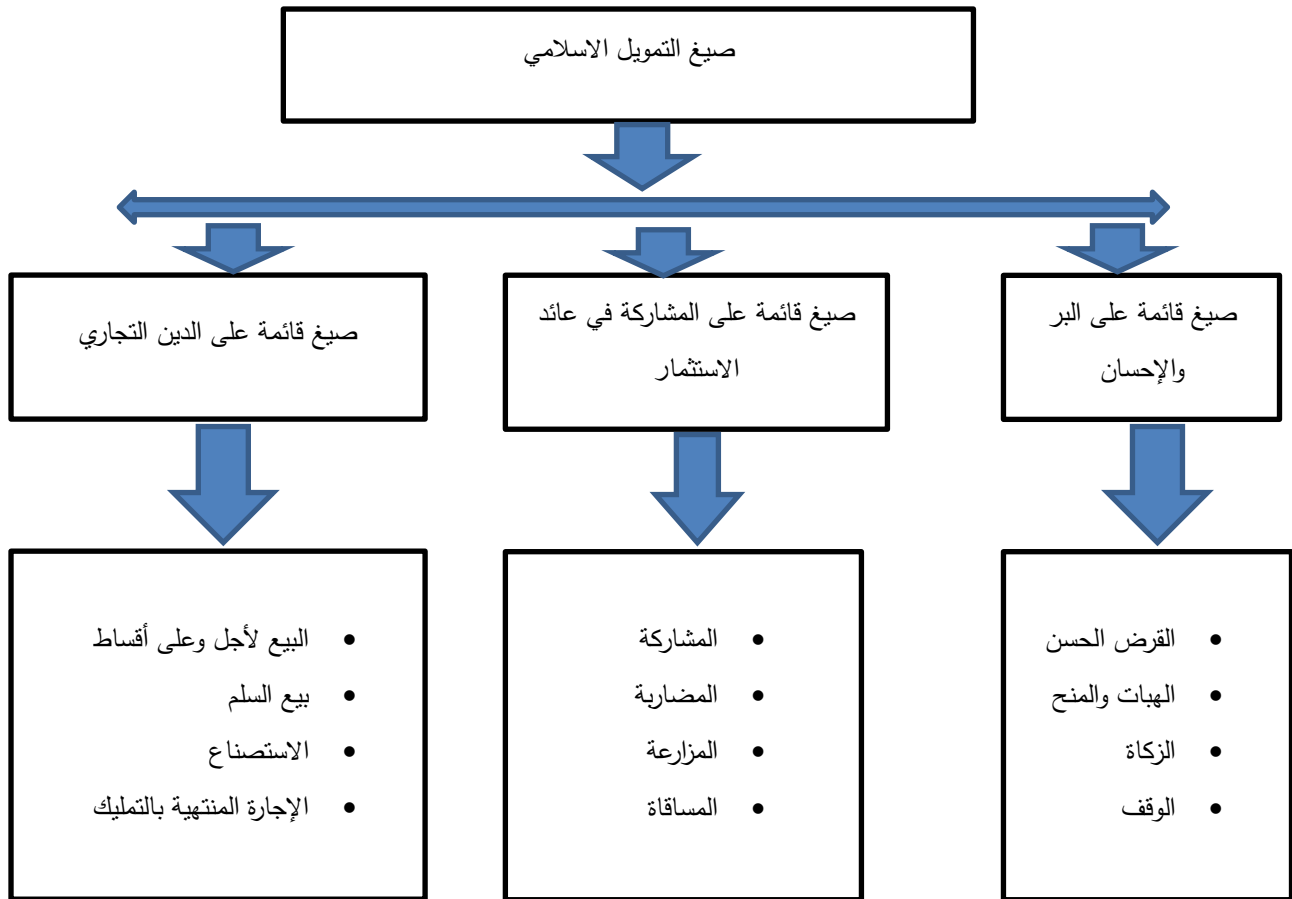
يهدف النظام الاقتصادي الإسلامي إلى تنظيم المعاملات بشكل يستطيع من خلالها أفراد المجتمع الوصول إلى مستوى معيشي كريم، ولما كان المال عصب الحياة، فقد اهتم الإسلام بالمحافظة عليه وتنميته غير أن مشكل الحصول على مصادر تمويل ملائمة، أهم المعوقات التي يعاني منها عملاء التمويل الإسلامي الأصغر، وبالنظر إلى ما تتيحه سوق التمويل الإسلامي من أساليب وآليات وصيغ متعددة ومتنوعة، تمثل بدائل تمويلية ملائمة تلمس مختلف مجالات الأنشطة الاقتصادية الأمر الذي ينعكس بالإيجاب على التنمية .

لذا سنحاول في هذا المبحث، التعرض إلى أهم الصيغ التمويلية الإسلامية ودورها في تحقيق التنمية الشاملة.

المطلب الأول: صيغ التمويل الإسلامي الأصغر

لقد قدم لنا الاقتصاد الإسلامي أساليب وصيغ تمويل بديلة تقوم على أساس التعامل بغير الفائدة، التي تعد صورة من صور الربا المحرمة شرعاً، وفيما يلي نذكر أهم الأساليب التمويلية التي يمكن استخدامها في تمويل عملاء التمويل الإسلامي الأصغر كما يلي :

الشكل (2-03): أنواع صيغ التمويل الإسلامي



المصدر : محمد عبد الحليم عمر، صيغ التمويل الإسلامية للمشروعات الصغيرة القائمة على أسلوب الدين التجاري والإعانات، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، 25-28 ماي 2003، جامعة فرحات عباس، سطيف- الجزائر ص 07 .

من خلال الشكل (2-03) يتضح أن هناك ثلاثة صيغ أساسية للتمويل الإسلامي تندرج تحت كل واحدة منها وسيلة أخرى وهي كما يلي:

- صيغ التمويل القائمة على المشاركة في عائد الاستثمار؛
- صيغ التمويل القائمة على الدين التجاري؛
- صيغ التمويل القائمة على البر و الإحسان.

أولاً: صيغ التمويل القائمة على المشاركة في عائد الاستثمار

1 - المشاركة : تعد صيغة المشاركة من البدائل الإسلامية للتمويل بالفوائد المطبق في المصارف التقليدية، فهي عقد من عقود الاستثمار يتم بموجبه الاشتراك في الأموال لاستثمارها في النشاطات المختلفة، ويقصد بالمشاركة اشتراك اثنين أو أكثر في تمويل مشروع ما وملكيته لهم، على أن يتم تقاسم الأرباح حسب الاتفاق، أما الخسارة فيجب أن تكون حسب نسبة المشاركة¹، وتتعدد أنواع المشاركات وفقاً للمنظور وراء كل تقسيم والأهداف المرغوبة منه، وأهم أشكالها المشاركة الدائمة وتقوم على تقديم المؤسسة المالية جزءاً من رأسمال مشروع جديد أو المساهمة في مشروع قائم بحيث يصبح مشاركاً في ملكيته بصفة دائمة، ومستحقاً لنصيبه من الربح والخسارة بالنسب المتفق عليها في الاتفاق².

المشاركة المتناقصة المنتهية بالتمليك: وفيها تعطي المؤسسة الممولة الحق للشريك في الحلول محله في الملكية، دفعة واحدة أو على عدة دفعات، حسبما تقتضيه الشروط المتفق عليها³.

2 - المضاربة : تعد المضاربة من أهم صيغ استثمار الأموال في الفقه الإسلامي، وهي نوع من أنواع المشاركة أو المزج بين رأس المال والعمل، وهي عبارة عن عقد بين طرفين يقدم أحدهما المال والآخر العمل، حيث تقوم على دفع المال من الطرف الأول ويسمى صاحب المال إلى الطرف الثاني ويسمى المضارب، على أن يكون الربح مشتركاً بينهما بنسب متفق عليها عند التعاقد، وإذا تحققت خسارة يتحملها صاحب المال ما لم يثبت أن هناك تقصيراً أو إهمالاً أو تعدي

¹- خالد أمين عبد الله ، العمليات المصرفية الإسلامية ، دار وائل للنشر ،الأردن،2008،ص171.

²- خديجة خالدي، خصائص وأثر التمويل الإسلامي على المشاريع الصغيرة- حالة الجزائر- الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية (الواقع والتحديات)،جامعة الشلف،الجزائر،14-15ديسمبر2004،ص15.

³- هيا جميل بشارت، التمويل المصرفي الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، دار النفائس،الأردن،2008،ص68.

من المضارب، كما أن هذا الأخير لا يحصل على مقابل لجهده في حالة الخسارة وذلك ضماناً لتحقيق المساواة بينه وبين صاحب المال فهما يخسران معا أو يربحان معا¹.

3 - المزارعة، المساقاة والمغارسة : من أساليب التمويل الزراعية وهو نوع من التمويل يشمل صيغ الاستثمار الزراعية وهي² :

أ - المزارعة: هي تقديم عنصر الأرض والبذر المحددة لمالك معين إلى عامل، ليقوم بالعمل والانتاج مقابل نصيب مما يخرج من الأرض (الانتاج) وفق نسبة لكل منهما.

ب - المساقاة: هي تقديم الثروة النباتية (الزراع والأشجار المثمرة) المحددة لمالك معين إلى عامل، ليقوم باستغلالها وتنميتها (الري أو السقي والرعاية)، على أساس أن يوزع الناتج في الثمار بينهما بحصة نسبية متفق عليها.

ج - المغارسة: هي تقديم الأرض المحددة لمالك معين إلى طرف ثان، ليقوم بغرسها بأشجار معينة حسب الاتفاق المبرم بينهما ويكون الشجر والانتاج بينهما.

ثانياً: صيغ التمويل القائمة على الدين التجاري

1 - صيغة التمويل بالمرابحة : وهي عقد بين طرفين أحدهما هو المؤسسة الممولة، في هذه الحالة يبيع سلعة أو سلع للطرف الثاني وهو العميل، مقابل هامش ربح يضاف إلى الثمن الذي اشتراها به الأول من السوق شريطة معرفة الطرف الثاني بسعر السلعة الأصلي، وبعد أن يتسلم الطرف الثاني السلعة يمكن أن يسدد ما هو مستحق عليه فوراً أو خلال فترة من الزمن حسب الاتفاق³.

2 - صيغة التمويل بالاستصناع: تساهم صيغة الاستصناع في التنمية الصناعية واستغلال الطاقات الانتاجية المعطلة في مجال الصناعة، وهو من عقود البيوع وهو عقد بين المستصنع (المشتري) والصانع (المؤسسة الممولة)، بناء على طلب الأول بضاعة (سلعة) موصوفة أو

¹- فليح حسن خلف، البنوك الإسلامية، عالم الكتاب الحديث، إربد، الأردن، 2006، ص225.

²- سيف هشام صباح الفخري، صيغ التمويل الإسلامي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حلب، سوريا، 2009، ص21.

³- طارق حامد عبدالعزيز، أساليب التمويل الإسلامية للمشروعات الصغيرة كبديل للتمويل التقليدي، البوابة العربية للتمويل الأصغر، 2005 في الموقع: www.arabic.microfinancegateway.org

الحصول عليها عند أجل التسليم، على أن تكون مادة الصنع و/ أو تكلفة العمل من الصانع شريطة أن يتم الاتفاق على الثمن وكيفية سداده سواء نقداً أو تقسيطاً .

ويمكن للبنوك الإسلامية أن تساهم في التمويل من خلال ثلاثة أشكال للاستصناع¹ وهي :

➤ أ - **عقد المقاولة** : وهي عقد بين طرفين يقوم فيه أحدهما بصنع شيء ويسمى المقاول، بناء على طلب الطرف الآخر مقابل ثمن أو أجر معلوم حيث يقدم المقاول المواد اللازمة للصنع بالإضافة للعمل، ويدفع الطرف الآخر الثمن المتفق عليه حسب الطريقة ووقت الدفع المتفق عليه .

➤ ب - **التجمعات الصناعية** : تقوم المؤسسة الممولة بالاتفاق مع عدد من الصانعين لقيام كل واحد منهم بتصنيع جزء معين من منتج خاص، والاتفاق مع صناعي آخر لتجميع هذه الأجزاء وإخراج السلعة النهائية التي تصبح ملكاً للمؤسسة الممولة لبيعها بالأسواق .

➤ ج - **الاستصناع الموازي** : وفيها توظف المؤسسة الممولة أموالها باعتبارها مستصلحة أي طالبا لمنتجات مصنعة ذات مواصفات خاصة يدفع ثمنها من ماله الخاص ويتصرف فيها، وحيث أن المؤسسة الممولة ليست مَصْنَعاً فهو يقوم بدوره بالتعاقد مع المصنع الأصلي بعقد آخر وفق الشروط المتفق عليها في العقد الأول وهو ما يطلق عليه الاستصناع الموازي .

3 - **صيغة التمويل بالسلم** : هو عقد من عقود الاستثمار وصيغة من صيغ التمويل، يتم بموجبها التمويل بالشراء المسبق، لتمكين البائع من الحصول على التمويل اللازم، فهو يبيع آجل بعاجل فالآجل هو السلعة أو البضاعة التي يتعهد البائع بتسليمها بعد أجل محدد، والعاجل هو الثمن الذي يدفعه المشتري² .

4 - **صيغة التمويل بالإجارة** : وفيه تقوم الجهة الممولة بتأجير عين إلى شخص مدة معينة، وقد تزيد الأقساط عن أجرة المثل على أن يملكه إياها بعد انتهاء المدة ودفعه للأقساط المحددة الآجال

¹ - محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية: أحكامها، مبادئها، وتطبيقاتها المصرفية، دار المسيرة، الأردن، 2008، ص 275-276.

² - صالح صالحي، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، مرجع سابق، ص 405.

بعقد جديد، فإذا أدى المستأجر الأجر انتقل الأصل المالي إلى ملك المستأجر في بيع بالمجان (هبة) أو بثمان رمزي أو عند دفعه القسط الأخير¹.

ثالثاً : صيغ التمويل القائمة على البر والإحسان : وتشمل ما يلي :

1- القرض الحسن : هو عقد بين طرفين أحدهما المقرض والثاني المقترض، يتم بمقتضاه دفع مال مملوك للمقرض إلى المقترض على أن يقوم هذا الأخير (المقترض) برده أو ردّ مثله إلى المقرض في الزمان والمكان المتفق عليهما، حيث تقوم الجهة الممولة بإعطاء المستثمرين من الشباب قروضا حسنة، وذلك في حالة تعذر قيام الجهة الممولة بشراء آلات أو وسائل أو مستلزمات الإنتاج لهم²، وعلى هذا الأساس أي في ظل عدم وجود العائد، فإنّ البنوك الإسلامية لا تقدّم القروض الحسنة إلا على نطاق ضيق ولعدد محدود من العملاء، كما أنّ معظمه يوجّه لأغراض اجتماعية أو استهلاكية، إلّا أنّ بعض البنوك الإسلامية تقدّمه لأغراض إنتاجية، فيصبح من صيغ التمويل بالنسبة لها، وبذلك يعتبر القرض الحسن الوسيلة الأنسب لتمويل المؤسسات الخاصة المصغرة (تشغل من 1-9 عامل)، وذلك لعدم قدرتها على التوجه للمؤسسات الرسمية للتمويل للحصول على ما تحتاجه ، بالإضافة للقرض الحسن يوجد أيضا³:

2- الصدقات التطوعية (المنح والهبات) : وتعد من الآليات الإسلامية لتحقيق التكامل الاجتماعي والعمل على تماسك المجتمع، ونشر المودة والمحبة بين أفرادها لتوثيق الأخوة الإنسانية الإسلامية، ويتم تمويل المؤسسات متناهية الصغر بواسطة هذه الآلية، من خلال الأموال التي يضعها المسلمون في صناديق مخصصة لذلك في المساجد أو تسليمها إلى الجمعيات الخيرية ليتم توزيعها على أصحاب هذه المشاريع الذين يتقدمون للإدارة بطلب لتمويلهم .

3- الزكاة : إن مصارف الزكاة محددة بنص القرآن الكريم في أصناف ثمانية، لا بد أن تتوافر فيهم الصفات المقررة لاستحقاق الزكاة، وبالنظر في هذه الأصناف نجد أنه يوجد من بينهم الفقراء والمساكين والغارمين، وهم الأصناف الذين يمكن أن يدخل فيهم المستحقون للتمويل من الزكاة

¹- محمود عبد الكريم ارشيد، الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية، دار النفائس، الأردن، ط1، 2001، ص44.

²- مصطفى حسين سلمان وآخرون، المعاملات المالية في الإسلام، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، 1990، ص51.

³- محمد عبد الحليم عمر، أساليب التمويل الإسلامية القائمة على البر والإحسان للمشروعات الصغيرة، مجلة دراسات اقتصادية، العدد الخامس، مارس 2005، الجزائر، ص 12-25 .

لمباشرة أنشطتهم في مشروعاتهم، بشرط أن يكونوا قادرين على العمل ومشروعاتهم صغيرة أو متناهية الصغر .

4- الوقف: وهو تخصيص مال في صورة رأس مال دائر، والإنفاق من عائدته في كل الخيرات التي يعود نفعها على أوجه البر المختلفة، من إعانة الفقراء والمحتاجين أو نشر العلم أو المحافظة على الصحة. ويمكن لأصحاب المشاريع متناهية الصغر من الاستفادة من أموال الوقف من خلال صندوق الأوقاف، الذي يضم الحويلة الوقفية المتجمعة التي يتم استخدامها في تمويل هذه المشاريع بأسلوبين:

- الإقراض منه لأصحاب هذه المشروعات قرضاً حسناً لتمويل رأس المال الثابت لشراء الآلات، أو لتمويل مستلزمات الإنتاج على أن يسدد هذا القرض على أقساط.
- تمويل أصحاب المشروعات متناهية الصغر بأساليب المشاركة أو المضاربة أو بالائتمان التجاري بالمربحة والسلم والاستصناع والإجارة، والتي يستفيد منها طالب التمويل بالحصول على المال اللازم، ويستفيد الصندوق الوقفي بحصة من الأرباح التي تستخدم لمساندة رأس المال أو الإنفاق في وجوه الخير .

المطلب الثاني: الدور التنموي لصيغ التمويل الإسلامي الأصغر

أولاً: مساهمة الصيغ الإسلامية في تحقيق التنمية الشاملة

تتعدد صيغ التمويل وتتنوع معها مساهمة كل صيغة في تحقيق التنمية، لأنها تمس مختلف ميادين الحياة الاقتصادية، وسنحاول توضيح مساهمة بعض منها في ذلك كما يلي:

1 - المضاربة : تساهم المضاربة في التنمية من خلال ¹ :

- تشجيعها لتوسع النشاطات الاقتصادية، حيث أنها لم تبق منحصرة على النشاطات التجارية فقط بل تعدت كل النشاطات الاقتصادية الأخرى.

¹ - فليح حسن خلف، البنوك الإسلامية، دار الجدار للكتاب العالمي، الأردن، 2007، ص 231-233 .

➤ تساهم المضاربة في تحقيق التنمية الإقليمية، من خلال التقليل من التفاوت في توزيع الدخل، حيث تسمح للمضارب ورب المال الحصول على نسبة من الربح، عوض انفراد رب المال بالربح، بالإضافة إلى أن المضاربة ليست مرتبطة بمكان معين.

➤ تساهم المضاربة في تحقيق الكفاءة الاقتصادية، من خلال استخدام الموارد المالية من طرف أشخاص ذوي خبرة وكفاءة مهنية، تمكن من تحقيق أكبر عائد، لكل من صاحب المال والعامل ومن ثم للمجتمع والاقتصاد ككل، عوض توجه الموارد نحو المجالات، التي تحقق عائد أقل في حالة الاعتماد على استخدام المال بدون العامل أو المضارب، أي من قبل صاحب المال، الذي قد تقل لديه الخبرة والقدرة، التي تمكنه من توجيه الموارد نحو بدائل الاستخدام الأفضل .

➤ في حالة المضاربة، تتحسن نوعية أداء النشاطات الاقتصادية دون الاقتصار على الجانب الكمي عند ممارسة هذه النشاطات، لأن درجة الالتزام الأخلاقي و القيمي في المضاربة تزداد، لأنها تتم وفق معايير وضوابط إسلامية، والتي تفرض توفر الإيمان والاستقامة والخلق الإسلامي فيمن تعهد إليه القيام بالمضاربة بالمال .

كما تتجلى أهمية المضاربة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمصغرة والفقراء، من خلال إتاحة المال، الذي يحتاجه هؤلاء الأفراد و المؤسسات التي هي عادة غير قادرة على توفير المال اللازم لإنشائها أو لاستمرار نشاطها، كما تساهم المضاربة في مساعدة أصحاب براءات الاختراع على إنجازها بأنفسهم، بالإضافة إلى ذلك تخفض المضاربة التكاليف الاستثمارية للمشروع، التي تؤدي بدورها إلى انخفاض أسعار السلع المنتجة، كما أن تطبيق المضاربة يؤدي إلى اقتسام المخاطر بين المؤسسة الممولة والمؤسسة الصغيرة أو المتوسطة، التي هي بحاجة إلى من يساعدها من أجل التقليل من المخاطر الممكن التعرض لها .

2 - المشاركة : تؤدي المشاركة لتحقيق التنمية من خلال أنها ¹ :

- تساهم المشاركة في توجيه الموارد المالية نحو الاستثمارات المنتجة بدلا من توجيهها نحو المجالات الهامشية غير المنتجة، ولأن المشاريع الإنتاجية في الغالب، تحتاج إلى فترة زمنية طويلة الأجل والمشاركة تتناسب بدرجة كبيرة مع تلك المشاريع كالمشاركة المستمرة.
- تتميز المشاركة بالقدرة على الحد من حالات التضخم، من خلال توفير السلع والخدمات، المقدمة من طرف المشاريع الإنتاجية والخدمية.
- تؤدي المشاركة إلى تحقيق عدالة أكبر في توزيع ناتج الاستثمارات، من خلال إشراك فئات في المجتمع عن طريق هذه الصيغة، والتي بدونها قد لا تستطيع اعتمادا على ما يتوفر لديها من موارد مالية القيام بالعمل والنشاط وتحقيق دخل.
- تعمل المشاركة على تحفيز المستثمرين المترددين في استخدام أموالهم في مشاريع استثمارية خاصة عند مشاركة المصرف الإسلامي فتزداد ثقتهم بجدوى المشروع الذي تتم مشاركة البنك فيه .

تعد المشاركة من أهم صيغ التمويل الإسلامية، حيث تلائم طبيعة البنوك الإسلامية، فيمكن استخدامها في تمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة للمؤسسات الصغيرة والمصغرة، ويقوم التمويل بالمشاركة على أساس تقديم المصرف الإسلامي التمويل، الذي يطلبه العميل لتمويل مشروع معين دون اشتراط فائدة ثابتة، كما هو الحال في القروض التي تمنحها البنوك التقليدية، بل يشارك المصرف العميل في الناتج المتوقع للمشروع ربحاً كان أو خسارة ووفق النتائج المالية المحققة، وذلك في ضوء قواعد وأسس توزيع يتم الاتفاق عليها مسبقا بين البنك والعميل وفق الضوابط الشرعية، وما يميز أسلوب المشاركة وجود أكثر من مساهم بالأموال، عكس المضاربة التي تنحصر فيها المساهمة برأس المال من طرف واحد ² .

3 - المزارعة : المزارعة هي نوع من الشراكة الزراعية لاستثمار الأرض يتعاقد عليها مالك الأرض والعامل أو المزارع على أن تكون الأرض والبذر من المالك، والعمل من المزارع

¹ - حسن فليح خلف، البنوك الإسلامية 2007، مرجع سابق، ص 267-270 .

² - ضياء مجيد الموسوي، البنوك الإسلامية ، مؤسسات شباب الجامعة، الإسكندرية، 1997، ص 49 .

والمحصول بينها بحسب النسبة التي يتفقان عليها، أي أنها معاملة على الأرض بحصة من نمائها¹، تعتبر المزارعة على أنها شراكة بين البنك الإسلامي والعميل المزارع، حيث يقدم البنك الإسلامي الأرض والبذور، ويقدم العميل ذو الدخل المنخفض عمله في زراعة الأرض على أن يكون ناتجها بينهما حسب الاتفاق.

كما يمكن أيضاً للبنك الإسلامي أن يقوم بتوفير الآلات والمعدات الزراعية والإمداد بالبذور والمخصبات، وتكون الأرض والعمل من العميل، ويحدد نصيب مساهمة كل طرف قبل التعاقد، وتحديد نسبة كل طرف من ناتج المزارعة، وبعد الحصاد وانتهاء عملية التسويق تخصم التكاليف التي تكبدها كل من الشريكين، ثم يوزع الباقي بينهما².

إن قيام البنوك الإسلامية بالتمويل عن طريق المزارعة يساهم في إحياء الأراضي الزراعية وزيادة الدخل القومي، والحد من الهجرة من الريف إلى المدن، وزيادة في الإنتاج الفلاحي حتي يتم تحقيق الاكتفاء الذاتي، وتخفيض معدل البطالة باستغلال الأيدي العاملة، والقضاء على الفقر خاصة في المناطق الريفية التي تهتم بالقطاع الفلاحي³.

4 - المساقاة : يمكن للبنك الإسلامي أن يقوم بتمويل الفقراء والمؤسسات الصغيرة والمصغرة بصيغة المساقاة، من خلال قيامه بتوفير آلات الري وملحقاتها ويقوم بتركيبها في المزرعة مع السماح لهذه المؤسسات بتشغيلها، أو أن يقوم البنك الإسلامي بتزويد هذه المؤسسات بالبساتين أو الأشجار وعلى المؤسسات القيام بعملية سقي هذه الأشجار مقابل الحصول على نصيب يتمثل في نسبة من ناتج الثمار.

إن قيام البنوك الإسلامية بتمويل المؤسسات والفقراء بهذه الصيغة التمويلية يساهم بشكل كبير في الزيادة في الناتج المحلي الخام، وتخفيض معدلات البطالة التي عرفت ارتفاعاً في ظل الأزمة المالية العالمية الحالية، من خلال توفير مناصب شغل جديدة، ومحاولة تحقيق زيادة في الإنتاج الزراعي وتوفير الثمار ومختلف الخضر والفواكه، خاصة ذات الجودة العالية للقيام

¹ - صادق راشد حسين الشمري، أساسيات الصناعات المصرفية الإسلامية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص75.

² - كمال رزيق، مسدور فارس، صيغ التمويل بلا فوائد للمؤسسات الفلاحية الصغيرة والمتوسطة، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول : متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، يومي 17 و 18 أبريل 2006، ص02.

³ - محمود حسين الواردي وحسين محمد سمحان، " المصارف الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العملية "، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2007، ص 205.

بتصديرها إلى الخارج وبالتالي التقليل من استيرادها، وهذا بدوره يؤدي إلى تحقيق فائض في الميزان التجاري .

5 - المراجعة :

يتم تمويل المؤسسات الصغيرة والمصغرة والعائلات الفقيرة بصيغة بيع المراجعة للأمر بالشراء، من خلال توفير التمويل الجزئي لأنشطة هذه المؤسسات، وتمكينها من الحصول على السلع المنتجة والمواد الخام والآلات والمعدات من داخل الوطن أو من خارجه عن طريق الاستيراد، وذلك بتحديد مواصفات السلع التي تحتاجها وتعيينها للبنك الإسلامي الذي يقوم بشرائها بعد الحصول على وعد من طرف المؤسسة، ليقوم بعدها ببيعها مربحة لها، واستيفاء ثمنها دفعة واحدة أو على أقساط حسب الاتفاق بينهما، فبواسطة هذه الصيغة التمويلية يتم تمويل رأس المال العامل لهذه المؤسسات.

وبذلك يحقق التمويل بهذا الأسلوب لهذه المؤسسات عدة مزايا، منها توفير مختلف السلع التي تحتاجها سواء من داخل الوطن أو من خارجه وتملكها مع سداد ثمنها بالتقسيط، وبالتالي التغلب على مشكلة عدم توفر السيولة النقدية لديهم، والابتعاد عن التعامل بالنظام الربوي، الذي يفرض عليها دفع الفوائد البنكية على القروض وهو ما يسهم في الأخير في زيادة تكاليف إنتاج السلع وبالتالي ارتفاع أسعارها.

6 - الإجارة : تستطيع البنوك الإسلامية أن تقوم بتمويل الفقراء والمؤسسات الصغيرة والمصغرة من خلال إيجار الآلات أو المعدات التي يحتاجون إليها، ويمكن أن تأخذ هذه الإجارة صيغة الإجارة التشغيلية أو صيغة الإجارة المنتهية بالتمليك. تساهم الإجارة بصفة كبيرة في القضاء على الفقر وذلك من خلال إتاحة مختلف الاحتياجات المطلوبة من طرف المؤسسات الصغيرة أو الفقراء والتي لا يستطيعون شراءها فيقومون بإيجارها من البنك في مقابل دفع أقساط شهرية.

7 - السلم : إن تطبيق صيغة بيع السلم يسمح للبنك بتوظيف أمواله في المشروعات التي تحقق له عائدا عند تمويلها، ويتم ذلك عن طريق قيام البنك الإسلامي بشراء سلع يراها قادرة على تحقيق عائد له من خلال عملية بيعها فيما بعد، يعجل فيها البنك الإسلامي الثمن للبائع مع تأخير تسليم المبيع إلى أجل معلوم.

يمكن للبنوك الإسلامية أن تقوم بتطبيق هذه الصيغة في تمويلها للمؤسسات المصغرة التي تمارس خاصة النشاط الزراعي والتي تكون في حاجة إلى الأموال قبل نزوح منتوجاتها، من خلال توفير التمويل لشراء المواد الأولية التي تحتاجها هذه المؤسسات، وذلك بقيام البنك الإسلامي بشراء جزء من المنتج النهائي سلماً بتعجيل الثمن وتأخير تسلم المنتج¹، وبحقق هذا الأسلوب التمويلي عائداً للبنك الإسلامي من خلال الفرق بين سعر الشراء وسعر البيع للسلعة المسلم فيها².

8 - الاستصناع: بإمكان البنوك الإسلامية تطبيق هذه الصيغة لتمويل الحرفيين والفقراء، و يحقق هذا عدة مزايا سواء بالنسبة للبنك أو للمؤسسة الصغيرة و المصغرة، وللاقتصاد الوطني، وذلك من خلال خلق التكامل بين المؤسسات الصغيرة والمصغرة والفقراء، التي تكون منتجاتها مكملّة لبعضها البعض، كما يساعد الاستصناع على معالجة البطالة، وتنمية المؤسسات، بالإضافة إلى ذلك يقضي الاستصناع على ركود السلع وحسن تصريفها، حيث لا يتم صناعة سوى السلع التي يتم طلبها أو يوجد طلب فعال عليها.

9 - القرض الحسن يدخل القرض الحسن في التمويل غير الربحي، الذي تقوم به مؤسسات التمويل الإسلامية بهدف مد يد العون و المساعدة للمجتمع الذي تعمل فيه، لتمكين المستفيدين من تحسين مستوى دخلهم، و التخفيف من مشكلتي الفقر و البطالة التي تعاني منها معظم الدول الإسلامية، وعليه يمكن للمصرف الإسلامي أو أي جهة مكلفة أخرى اعتماد صيغة القرض الحسن، من خلال تقديم مبالغ مالية كقرض بدون فائدة للقادرين على العمل³، من أجل إقامة مشروع يزاولون من خلاله نشاطا يعود عليهم بدخل وأرباح مع رد المبلغ المقترض في أجله الذي يحدده المصرف أو أي هيئة أخرى مكلفة، وذلك حسب نوعية كل مشروع و في حالة العجز عن السداد فإما أن يعفو من السداد، أو أن يمدد الأجل في حالة ما إذا ثبتت القدرة على السداد في المستقبل، وذلك مصداقا لقوله تعالى "وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة" ⁴.

¹ - حمد بن عبد الله الشباني، وقفات متأنية مع .. عمليات التمويل في البنوك الإسلامية، مجلة البيان، السنة العاشرة، العدد 91، ربيع الأول 1416هـ / أغسطس 1995م، ص 15.

² - حسين رحيم و ميلود زكري، " إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية من وجهة نظر رقابية"، بحث مقدم في الملتقى الدولي الثالث حول : إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات الأفاق والتحديات ، بالشلف، يومي 25-26 نوفمبر 2008، ص4.

³ - حسين بلعجوز، مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية و البنوك الكلاسيكية، مؤسسة الثقافة الجامعية، مصر، 2009، ص 79.

⁴ - سورة البقرة، الآية 280 .

ثانيا : مزايا تطبيق صيغ التمويل الاسلامي على المشروعات متناهية الصغر من أهم مزايا تطبيق قواعد وصيغ التمويل الإسلامية على المشروعات متناهية الصغر ما يلي¹ :

- تجنب الوقوع في حرج التعامل بالربا والمحرم شرعاً بالكتاب والسنة وإجماع الفقهاء، كما يتضمن اختيار المشروعات الطيبة الحلال التي تركز على الضروريات والحاجيات.
- تنشيط نظام المشاركات الإسلامية، والذي يؤدي بالجهة الممولة و المستثمرين إلى بذل مزيد من الجهد والاجتهاد والجدية في تنشيط المشروعات .
- تقليل المخاطر الناجمة عن حدوث فشل في بعض المشروعات بسبب عدم المتابعة المستمرة للمستثمر، أما في حالة المشاركة بأي صيغة من الصيغ السابقة تكون هناك متابعة من الجهة الممولة بصفة مستمرة.
- أحيانا تكون فوائد القروض أكثر من الأرباح المتوقعة من المشروع وهذا يسبب إرهاقاً للمستثمر وربما يقود إلى الفشل، وأحيانا قد يعوق عملية إقامة المشروعات عندما يكون الربح المتوقع أقل من الفائدة.
- التبيان لعامة للناس أن الإسلام نظام شامل ومنهج حياة، وأن تطبيق منهجه في مجال الاستثمار والتمويل سوف يحقق الخير لكافة الأطراف المشاركة.
- النظرة التفاؤلية للاقتصاد الإسلامي تسمح للإنسان، من خلال نشاطه الاقتصادي من استغلال الموارد الطبيعية دون خشية زوالها، باعتبارها موجودة في الطبيعة بما يكفي حاجات الناس، إلا أنه ينبغي استغلال تلك الموارد بطريقة عقلانية تسمح بتوفير وسائل العيش الكريم لكل فرد في المجتمع، ولا يُسمح لفئة قليلة من المجتمع الاستئثار بأغلب الثروة .

ثالثا: قنوات تأثير استخدام التمويل الإسلامي على المشروعات متناهية الصغر

عندما تتحول المشروعات الاستثمارية متناهية الصغر من أساليب التمويل التقليدية إلى أساليب التمويل الإسلامية فإنها تصبح تنظيماً جديداً، يتحول اهتمامها من إدارة القروض إلى إدارة الاستثمار، ومن التركيز على الضمان إلى التركيز على الجدوى الاقتصادية، ومن اشتقاق الائتمان

¹ - علي صاري وآخرون واقعية وملانة التمويل الإسلامي للمشروعات المهنية و الحرفية الصغيرة و المتوسطة ،منشور على موقع الموسوعة العالمية للاقتصاد والتمويل الاسلامي على الرابط: www.ifpedia.org

للحصول على فائدة إلى تحفيز الادخار والاستثمار، ومن دور المرابي إلى دور المستثمر الاقتصادي، وعلى ذلك فإنه يمكن القول بأن استخدام صيغ التمويل الإسلامي لتمويل المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر يؤدي دورا اقتصاديا هاما تعمل من خلاله على توسيع أنشطة هذه المشروعات من خلال القنوات التالية¹ :

➤ **تحفيز الطلب على منتجات هذه المشروعات:** ينتج تشجيع الطلب على منتجات هذه المشروعات من أن عدم توافر الثمن أو المنتج لا يقف عائقا يحول دون إتمام عقد الصفقات مع هذه المشروعات، ولا شك أن تشجيع الطلب يؤدي إلى استغلال الموارد ورفع مستوى النشاط الاقتصادي وتوفير المزيد من فرص العمل، وبالتالي تنشيط الطلب على منتجات هذه المشروعات.

➤ **توفير التمويل اللازم لهذه الاستثمارات:** إن تكامل صيغ المربحة، التأجير، المضاربة والمزاوجة بينها توفر تمويلا كافيا لتكاليف المشروعات الصغيرة المتناهية الصغر وتعظم الأرباح وتوسع من فرص العمل، كما أن توافر صيغ التمويل هاته تتيح الفرصة أمام هذه المشروعات للنمو والازدهار واستغلال الطاقات الإنتاجية المتوفرة لها وضبط التكاليف واستقرار ظروف الإنتاج.

➤ **استغلال الموارد الاقتصادية للمشروعات:** تتميز صيغ التمويل الإسلامي بالمشاركة في الأرباح فهي توفر المجال واسعا أمام أصحاب المهارات للإبداع والتميز وتسخير مواهبهم في الإنتاج والابتكار دونما عوائق من الجانب المالي، وتشجع أصحاب المشروعات الصغيرة على بذل أقصى جهد مع حرصهم على نجاح مشروعاتهم والارتقاء بها، لأنهم شركاء في الربح الناتج وبذلك نضمن آلية ماهرة لتخصيص الموارد، كما أنها توفر بدائل متعددة أمام أصحاب رؤوس الأموال لاختيار مجال استثمار مدخراتهم، إلى جانب اختيار نظام توزيع الأرباح الذي يتلاءم مع ظروف كل منهم.

¹ - صالح صالح، مصادر وأساليب تمويل المشاريع الكفائية الصغيرة والمتوسطة في إطار نظام المشاركة ، الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغربية، جامعة سطيف-الجزائر، ماي 2003، ص545. نقلا عن علي صاري وآخرون مرجع سابق على الموقع: www.ifpedia.org

➤ **منطلق اعانة الضعيف(التعاون على البر):** حيث يلاحظ في الوسط المعيشي اقبال الافراد على منتجات المؤسسات(الاشخاص) الصغيرة و التي يديرها أفراد تبرز عليهم سمات المعاملات الاسلامية المخلصة، من جهة لجودة السلعة و ميزتها، و من جهة اخرى رغبة في اعانة و دعم هؤلاء من أجل مواصلة و استمرار العمل وفق هذا النهج و الصمود في وجه المؤسسات الاخرى.

المطلب الثالث: دور الزكاة في تمويل مشاريع الفقراء

أولاً: صيغ مؤسسة الزكاة ودورها في علاج ظاهرة الفقر

تعتبر صيغ توزيع الزكاة أو تملكها لمستحقيها من الجوانب المهمة، التي اعتنى بها الاقتصاد الإسلامي، سواء في القديم أو في الحديث مع تجدد في آليات التملك والإجراءات، خاصة أن هناك اجتهادات حديثة تتعلق بوقف أموال الزكاة على الفقراء في استثمارات ومشاريع كبرى، وكذا استثمار أموال الزكاة من طرف الفقراء أنفسهم، بصيغة من صيغ التمويل الإسلامية، ودخول البنوك الإسلامية كوسيط لتوزيع الزكاة واستثمارها وهذه الصيغ هي ¹ :

1 - صيغ التملك : معنى التملك أن يمكن الفقير من المال، ويكون المال في يده حتى يحتويه ويكون حراً في التصرف فيه وقادراً على استغلاله، ويتمثل في إعطاء الفقير أو المسكين وتملكه ما يحتاج إليه من مال، سواء كان نقوداً أو وسائل عينية من طعام وزروع أو ماشية وغيرها أو عروض تجارة، أو وسائل حرفة وعمل، دون أن يرد الفقير شيئاً مما أخذ، وهذا الذي أخذ به الأولون ومن أمثلة ذلك:

➤ **إعطاء الزكاة، كفاية سنة أو كفاية ما بقي من العمر،** إن كان هناك وسع، لذلك لصنف من الفقراء والمساكين ليست لهم حرفة يكتسبون منها المعيشة، ولا قوة لهم للعمل أو الاكتساب، وهم

¹- الطيب وكي، الآليات المؤسسة لعلاج ظاهرة الفقر في الاقتصاد الإسلامي و النتائج المتوقعة لتطبيقها في اقتصاد الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الحاج لخضر- باتنة، الجزائر،(2011)، بتصرف نقلاً عن بولبال زوييروآخرون، المالية الإسلامية المصغرة و محاربة الفقر منشور على موقع موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي: www.ifpedia.org

الأرامل والمطلقات، والأيتام، وكبار السن، وأصحاب العاهات من العجزة، والمرضى الذين لا يرجى شفاؤهم وأقعدهم المرض عن العمل.

✍ إعطاء الزكاة حسب الحاجة، لفئات من الفقراء لهم قوة وقدرة للعمل، وهم أصحاب حرف وصناعات ولكن منعتهم الظروف والحاجة من مزاولتها، فهؤلاء تعطى لهم الزكاة بالقدر الذي يكفي لتمويل حرفهم وأعمالهم، فمنهم من يكفيه الشيء القليل مثل الحرف البسيطة كالبيعان ومنهم أصحاب الأعمال كالخياط أو الخباز، يعطى لهم ما يكفيهم لشراء آلاتهم ومنهم أكثر من ذلك كالفلاح أو التاجر، يعطى له ما يشتري به أرضاً أو عروض تجارته، ويلحق بهؤلاء المشتغلون والعاملون، الذين لم يوصلهم جهدهم وأعمالهم إلى حد الكفاية التامة فيأخذون من الزكاة .

✍ إعطاء الزكاة للأغنياء، لظرف استثنائي كالوقوع في الدين أو بسبب مصيبة حلت بهم، أو لتحمل دية، فهؤلاء يأخذون من الزكاة ما يكفي لتغطية هذه الملمات ثم يمسون فلا تحل لهم الزكاة.

2 - صيغ الاستثمار: لقد ظهرت هذه الصيغ في العصر الحديث مع تطبيق الزكاة في الدول الإسلامية، والحاجة الماسة إلى استغلال أكبر لأموال الزكاة، ولقد وقع خلاف في جواز الإقراض للاستثمار من أموال الزكاة للمحتاجين، فمنهم من يرى بعدم الجواز على أساس أن الأصل في الزكاة هي تملكها لمصارفها ومستحقيها. و صدر قرار عن مجمع الفقه الإسلامي المنعقد في دورة مؤتمره الثالث المنعقد بعمان في المملكة الأردنية سنة 1986 م يجيز استثمار أموال الزكاة تحت عنوان "توظيف الزكاة في مشاريع ذات ريع بلا تملك فردي للمستحق" والذي نصه: "يجوز من حيث المبدأ توظيف أموال الزكاة في مشاريع استثمارية تنتهي بتمليك أصحاب الاستحقاق للزكاة"، ثم صدر بعد ذلك قرار آخر عن مجمع الفقه الإسلامي سنة 1998 م يناقض هذا القرار والذي نصه: "لا يجوز استثمار أموال الزكاة لصالح أحد من مستحقيها كالفقراء لما ينطوي عليه من محاذير".

ثانيا : دور الزكاة في إزالة آثار الفقر

تؤدي الزكاة دورا حيويا في انعاش الاقتصاد، وتحقيق التنمية ومحاربة الفقر، بحيث أنها تعتبر بمثابة مؤسسة الضمان الاجتماعي في الإسلام لمواجهة الفقر، و هي تفرض على الثروة الصافية سواء كانت مستعملة أم معطلة أو كان استعمالها في الأعمال والمشاريع الإنتاجية كالمصانع أو في أدوات ومواد الرفاه كالحلي، بحيث أن الزكاة تسعى جاهدة لمحاربة اكتناز الأموال وهذا المفهوم يتوافق ومبادئ الاقتصاد العالمي الحالي، والذي يؤكد أن اكتناز الأموال من أهم العوامل التي تعوق التنمية الاقتصادية للدولة، فالزكاة لها دور فعال في التضييق على عناصر الانتاج المعطلة ولها مقدرة فائقة في محاربة البطالة، ولها أثر واضح في توزيع الدخل والثروة، كما أن أحكام الزكاة لها تأثير دائم نحو الحد من الركود الاقتصادي¹، وفيما يلي الدور الذي تلعبه الزكاة في إزالة آثار الفقر على النحو التالي²:

1 - إزالة آثار الفقر الاقتصادية :

أ - **تعمل الزكاة على القضاء على الفقر في المجتمع المسلم:** إذ إنها تستهدف الفقراء في المقام الأول، وتذهب لسد الحاجات الأولية لهم، بل إن المهمة الأولى للزكاة هي علاج مشكلة الفقر علجا جذريا أصيلا لا يعتمد على المسكنات الوقتية، أو المداواة السطحية الظاهرية، حتى إن النبي صلى الله عليه وسلم لم يذكر في بعض الأحيان هدفا للزكاة غير ذلك، كما في حديثه لمعاذ حين أرسله لليمن، وأمره أن يعلم من أسلم منهم أن "الله افترض عليهم صدقة في أموالهم تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم.

ب - **تضمن الزكاة توزيع العائد الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية:** بحيث لا يكون المال متداولاً بين الأغنياء فقط، ويقول الدكتور أحمد مجذوب: "الزكاة هي أداة التوزيع الأساسية في النظام الإسلامي، ولضمان استمراريتهما والدقة في تنفيذها جعلها الله تعالى أحد أركان الدين حتى لا تُترك للقرارات الاقتصادية والظروف الاجتماعية والأهواء الشخصية، وهي بهذا تتميز بالاستمرارية

¹ - مجدي عبد الفتاح سليمان، "دور الزكاة في علاج الركود الاقتصادي"، مجلة الوعي الإسلامي، العدد: 445، الكويت، 2002، . نقلا عن الموقع: <http://islamfin.go-forum.net/t30-topic>

² - عزيزة بن سميئة، نحو تشخيص لدور الزكاة في القضاء على معضلة الفقر في العالم الاسلامي، منشور على موقع موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي www.ifpedia.org بتصرف .

وعدم الانقطاع، لأنها حق ثابت في المال يجب إخراجها عند استيفاء شروطه". والزكاة بهذا لا تحارب الفقر بمعونة مؤقتة أو دورية، وإنما بوسيلة وقائية توسع فيها دائرة التمليك وتكثر عدد الملاك، ذلك أن هدف الزكاة إغناء الفقير بقدر ما تسمح به حصيلتها وإخراجها من دائرة الحاجة إلى دائرة الكفاية الدائمة .

ج - تعمل الزكاة على تخصيص الموارد الاقتصادية وتوزيعها: بحيث تقوم الزكاة بتوزيع الموارد الاقتصادية بين مجالات الاستثمار المختلفة، الاستثمارية والاستهلاكية للقطاع العام أو الخاص، للجيل الحاضر أو المستقبلي على المدى الطويل .

د - تقوم الزكاة بتحريك النمو الاقتصادي وبناء للموارد البشرية إذ أنها تمثل حرب على العطالة والتسول، فمن أموالها يمكن إعطاء القادر العاقل ما يمكنه من حرفته من أدوات أو رأس مال، ومنها يمكن أن يدرّب على عمل مهني يحترفه ويعيش منه، ومنها يمكن إقامة مشروعات جماعية يشتغل فيها العاطلون، وتكون ملكا لهم بالاشتراك، كلها أو بعضها.

هـ - دور صندوق الزكاة في توفير الدعم التمويلي للمشروعات الصغيرة المحلية : تنتم الزكاة بطابع المحلية، أي لا يجوز نقل حصيلتها من مكان جمعها إلى مكان آخر، وذلك حتى يكتفي أهل ذلك البلد تماما، فلا يسقط شرط توزيع الزكاة في مكان جبايتها إلا إذا اكتفى كل ما فيه، أو في حالة زيادة حاجة الإقليم الآخر عن حاجة هذا الإقليم، إن هذه الخاصية تؤدي إلى إعادة توزيع الدخل توزيعا حقيقيا وضبط أحكامه، وهذا ما يساهم بالفعالية في عملية التنمية المحلية. فالزكاة توفر للشخص القادر على العمل والعطاء والبذل في إطار محيطه الجغرافي والاجتماعي، فرصة كبيرة وعظيمة لتحقيق إرادته على أرض الواقع، بحيث يمكنه مزاوله عمل منتج وتحصيل دخل لنفسه ولمن يعوله، ونظرا للخاصية المحلية، التي تتمتع بها الزكاة فإن الإنفاق هنا يكون سهلا ومناسبا للمشروعات الذاتية والمؤسسات الصغيرة التي تساهم في الطلبات المحلية وتحقق الاكتفاء المحلي، وكل هذا يكون من خلال تدعيم الزكاة للأشخاص الراغبين في العمل والقادرين عليه، فمن كانت له حرفة أو يمتهن عملا ما فإنه تموله برأس مال أو بالمعادن والآلات لممارسة العمل، ومن جهة أخرى تساعد الفئات العاجزة عن العمل وبالتالي فهي تخفف العبء على من يعولهم وبذلك

يلتفتون إلى العمل والإنتاج¹. تتضح أهمية المشروعات الصغيرة التي تنشئ من أموال الزكاة، حيث لا تقتصر هذه الأهمية على كونها أداة لخلق قاعدة عريضة من فرص العمل وبتكلفة استثمارية منخفضة، فهي بالإضافة لذلك تتيح تكوين قاعدة كبيرة من العمال المهرة وبتكلفة منخفضة، فهي غالباً ما تستخدم عمالاً ذوي مهارات منخفضة وبمرور الوقت تزداد خبرتهم، وبذلك يمكن اعتبارها أسلوباً منخفض التكلفة بالنسبة للمجتمع. إن سياسة تشجيع المشروعات الصغيرة تعد أداة هامة لاجتذاب المدخرات الصغيرة وما يحصل عليه الفقراء القادرين على العمل من أموال الزكاة واستخدامها استخداماً منتجاً².

2 - مساهمة الزكاة في الانعاش الاقتصادي: إن الزكاة هي عبارة عن نقل وحدات من دخول الأغنياء إلى دخول الفقراء، والأغنياء يقل عندهم الميل الحدي للاستهلاك، ويزيد عندهم الميل الحدي للادخار، أما الفقراء فبالعكس من ذلك، فيترتب على ذلك نتيجة هامة وهي أن حصيلة الزكاة سوف توجه إلى طائفة من المجتمع يزيد عندها الميل الحدي للاستهلاك، وهذا ما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية فتروج الصناعات الاستهلاكية، مما يؤدي بدوره إلى رواج السلع الإنتاجية المستخدمة في صناعة السلع الاستهلاكية، وبمعنى آخر يزيد الاستثمار والإنتاج وتسود العمالة وينتعش الاقتصاد، وتتطور وتيرة التنمية الاقتصادية.

3 - إزالة آثار الفقر الاجتماعية تعمل الزكاة على إزالة آثار الفقر الاجتماعية كما يلي :

أ - الزكاة توفر نوعاً من الاستقرار الأسري: فالزكاة بتوفيرها لمصدر رزق مستقر لعائل الأسرة تعمل على حفظ العلاقات الأسرية، وتوفر الحضان المناسب للأبناء لينشؤوا في كنف ذويهم في جو نفسي مساعد وبيئة مادية مناسبة.

ب - الزكاة هي مؤسسة الضمان الاجتماعي في الإسلام : ويمكن إيجاز دور الزكاة في الضمان الاجتماعي في الأمثلة التالية :

☞ هي عون للعاجزين جسمانياً من المعوقين، والمرضى بأمراض مزمنة، وصغار السن الذين لا عائل لهم (اليتامى) وسائر الأسباب البدنية، التي يبتلى المرء بها ولا يملك إلى التغلب عليها سبيلاً، فهذا يعطى من مال الزكاة ما يغنيه جبراً لضعفه ورحمة لعجزه، وإن كان بالإمكان

1 - منى عيسى العيوطي، دور الصناعات المصرية الصغيرة في مواجهة مشكلة البطالة في الاقتصاد المصري. بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر للاقتصاديين المصريين. القاهرة، (1989)، ص 15.

2 - محيي محمد مسعد، نظام الزكاة بين النص والتطبيق، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، 1998، ص 235-236.

تدريب بعض ذوي العاهات كالصم والمكفوفين وتوجيههم إلى أنواع من العمل تناسبهم، وسد حاجتهم فلا بأس.

☞ هي عون للعاجزين عن الكسب من أصحاب القوة الجسدية الذين انسدت أبواب الكسب الحلال في وجوههم، فهؤلاء في حكم العاجزين جسدياً، إذ أنهم أقوياء غير مكتسبين.

☞ هي عون لذوي الحاجات الطارئة وإن كانوا في الأصل أغنياء قادرين (من الغارمين) الذين اضطروا للاستدانة ولم يستطيعوا الوفاء، ومن اجتاحتهم جوائح السيول والحرائق ونحوه فذهبت بمالهم، وأبناء السبيل من الغرياء المنقطعين عن أهلهم ووطنهم.

ج - الزكاة حل لمشاكل الفقراء الاجتماعية: ومن أمثلة ذلك :

☞ **مشكلة العزوبة:** من فضل الله وعونه الذي وعد به كل مؤمن يريد إعفاف نفسه بالزواج أن يمد المجتمع ممثلاً في الحكومة أو مؤسسة الزكاة يده إليه بالمساعدة في المهر ونفقات الزواج إن كان من أهل الحاجة، حتى يستطيع أن يكمل نصف دينه .

☞ **مشكلة المشردين واللقطاء:** يقول الدكتور القرضاوي: "إن من المعاصرين من صرف معنى ابن السبيل إلى اللقيط، فمن الواجب أن يكون لهم حظ في مال الزكاة، ترعى به شؤونهم وينفق منه على حسن تربيتهم، وإعدادهم لغد طاهر مستقيم، والذين لا يدخلون اللقيط في (ابن السبيل) يدخلونه قطعاً في الفقراء والمساكين، فهو من مصارف الزكاة بلا نزاع¹.

ثالثاً: فعالية الزكاة في تمويل مشروعات الفقراء

تعرف الزكاة لغة على أنها النماء، وهو الزيادة الناشئة من العين² ويمكن ربط هذه الكلمة بالمصطلح الاقتصادي ونعني به النمو الاقتصادي، والذي هو "الزيادة المستمرة في كمية السلع و الخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين³ والمعنويون مباشرة بالزكاة هم الفقراء أولاً كما سبق الإشارة إليه، وبما أن الفقراء تختلف أحوالهم وحاجتهم وتباين، فنجد الفقير المحتاج للسلع الاستهلاكية، وآخر بحاجة إلى سلع إنتاجية، وعلى هذا

¹ - نقلا عن سحنون جمال الدين، تفعيل شعيرة الزكاة لمقاومة الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الثاني حول المالية الإسلامية، صفاقس، تونس، جوان 2013، ص 05.

² - محمد عبد الغفار الشريف، النماء وأثره في الزكاة، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الكويت، العدد 41 نسخة (pdf)، جوان 2000، ص 223.

³ - Jean Arrous , Les théories de la croissance, éditions du seuil , Paris, 2009 ,p 09.

الأساس يمكن لمؤسسة الزكاة أن تخصص جزءاً من مواردها لصالح الفقراء أصحاب المهن والحرف، والذين بإمكانهم إضافة قيمة جديدة للدخل الوطني إن هم حصلوا على وسائل الإنتاج اللازمة لممارسة نشاطهم الإنتاجي، عن طريق إحياء أسلوب التمليك لوسائل الإنتاج لمن يحتاجون إليها، وهذا باستخدام جزء من أموال الزكاة .

وقد أدرج كثير من الفقهاء الفقراء أصحاب المهن أو الحرف المنتجة ضمن دائرة مصارف الزكاة، وكيف أنهم يستحقون تمكينهم بأموال الزكاة من وسائل الإنتاج، التي تسمح لهم بممارسة النشاط الاقتصادي، باعتبار الزكاة حقاً للفقير والمسكين، وليس تكريماً من الغني، والحق في جميع القوانين الشرعية والوضعية، يجب أن يؤدى لأصحابه عن اختيار أو بقوة القانون ومن هذا الأساس يصبح لولي الأمر كامل الحق في استخدام الوسائل اللازمة لضمان الحق لأصحابه، وعليه فالزكاة وسيلة لتمويل المشروعات المهنية دون عائد يعطى لدافع الزكاة أي أن الشخص، الذي يدفع الزكاة لا يعتقد أنه قدّم أموالاً تسترد مستقبلاً من قبل المستفيد. وعلى هذا الأساس أضاف الفقهاء كذلك أنه بإمكان الدولة المسلمة أن تنشئ من أموال الزكاة مصانع وعقارات ومؤسسات تجارية ونحوها، وتملكها للفقراء كلها أو بعضها، لتدر عليهم دخلاً يقوم بكفائتهم كاملة، ولا تجعل لهم الحق في بيعها ونقل ملكيتها، لتظل شبه موقوفة¹ .

1 - مميزات تمويل مشاريع الفقراء من أموال الزكاة : إن تمويل مشاريع الفقراء بأموال الزكاة يتحقق وفق خصائص يتمتع بها هذا النوع من التمويل نذكر منها² :

أ - **فريضة دينية إلزامية ومستمرة:** أي لا خيار للمكلف في دفع الزكاة، وبالتالي نضمن هذا المورد المالي باستمرار، خاصة وأن الحال يختلف من شخص لآخر، فالزكاة إذن تُدفع على مدار السنة.

¹ - كمال رزيق، إرساء مؤسسة الزكاة في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، (2000)، ص222.
² - أحمد علاش، محفزات النشاط الاقتصادي في الإسلام، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر (2006)، ص212.

ب - من حقوق الفقراء: فالفقير عند أخذه الزكاة لا يأخذها وهو محرج ممن أداها له، ولا من المجتمع الذي قد يحتقر الفقراء والمساكين وينظر إليهم على أنهم يمثلون عبئاً عليه، فيزول عنه الحرج لأنه يأخذ حقا من حقوقه، وأخذ الحق لا حرج عليه.

ج - وسيلة تمليك: بعد تأكيدنا على إلزامية الزكاة، ولا يحق لدافعها الاختيار، وعلمنا أنها تمثل من جانب آخر حقا من حقوق آخذها، وليس من حقه التخرج في أخذها.

د - وسيلة تمويل بدون مقابل: فالزكاة تمول المشروعات دون عائد يعطى لدافع الزكاة، أي أن الشخص الذي يدفع الزكاة لا يعتقد أنه قدّم أموالاً تُسترد مستقبلاً من قبل المستفيد، ولا يمكن لأي جهة أخرى أن تستخدم تلك الأموال وهي تسعى مستقبلاً لاستردادها، وإلا قمنا باستبدال الزكاة بتقديم إعانات لأصحاب الحرف من الفقراء على أن تُسترد تلك الأموال بدون فوائد، فيكون ذلك في إطار التعاون بين مختلف شرائح المجتمع دون أن يضطر الأغنياء إلى اقتطاع جزء من أموالهم بصفة نهائية سواء لصالح صناديق الزكاة، أو لصالح الفقراء أصحاب المهن بصورة مباشرة .

من خلال ما سبق يمكننا التأكيد على أن الزكاة كوسيلة تمويل للمشاريع الاستثمارية الصغيرة والمتوسطة يمكن اعتمادها كأسلوب لتحقيق عدد من الأهداف نوجزها فيما يلي¹:

- تسمح باستغلال الطاقات العاطلة في المجتمع، والتي ليس لها ما تمول به مشاريعها رغم أهميتها للمجتمع.
- تسمح بتحويل فئة من المجتمع من الأخذ إلى العطاء، كما تسمح بامتصاص نسبة معتبرة من البطالة بخلق فرص عمل.
- تساعد على نمو الدخل الوطني، و تحقيق تنمية اجتماعية لفئات المجتمع المختلفة.
- تسمح بتكوين المدخرات (رؤوس الأموال) تسمح بتمويل مزيد من المشاريع الاستثمارية المنتجة في المجتمع.
- تساعد على توفير السلع والخدمات المختلفة في المجتمع. كما تضمن للمجتمع حسن استغلال طاقاته المتاحة.

¹ - أحمد علاش، المرجع نفسه، ص212 .

رابعاً: مثال عن الدور الاستثماري للزكاة

نورد النموذج الرياضي للزكاة لبيان أهمية الزكاة في القضاء على الفقر وخلق التوازن بين أفراد المجتمع¹.

لنفترض أن مجتمعاً يتألف من 100 شخصاً منهم 20 شخصاً أغنياء (20%) متوسط ثروة الشخص - الخاضعة للزكاة - 10.000 دولار، وأن 80 شخصاً منهم فقراء متوسط دخل الفرد 1.000 دولار. وبفرض أن معدل النمو يبلغ 5%، وأن الحد الأدنى للغني يبلغ 2.500 دولار. فإذا احتسبنا ما يدفعه الأغنياء من زكاة سنوية مع اعتبار نمو الثروات 5% واحتسبنا ما يستلمه الفقراء من دخول سنوية مضافاً إليها الزكاة، فإن متوسط دخل الفقراء يزداد. ويلاحظ تجاوز الفقراء حد الفقر في السنة العاشرة على الرغم من أن نسبة الزكاة لا تمثل سوى 2.5% فقط. ولو بلغ معدل النمو 10% لتجاوز الفقراء حد الفقر في السنة السابعة وهكذا، وكذلك لو بلغ متوسط ثروة الأغنياء 50.000 دولار لتجاوز الفقراء حد الفقر في السنة الرابعة. علماً بأن زيادة الدخل تؤدي إلى تشكيل طلب فعال في الاقتصاد. ولتوضيح هذا النموذج نستعين بالجدول التالي:

الجدول (2-03): دخل الفقراء قبل و بعد استلام الزكاة

الفترة	متوسط ثروة الأغنياء	الزكاة المدفوعة من إجمالي دخل الأغنياء 2.5%	إجمالي دخل الفقراء بعد استلام الزكاة	متوسط دخل فرد الفقراء بعد استلام الزكاة
السنة 1	200.000	5.000	85.000	1.063
السنة 2	210.000	5.250	94.500	1.181
السنة 3	220.500	5.513	104.738	1.309
السنة 4	231.525	5.788	115.763	1.447
السنة 5	243.101	6.078	127.628	1.595
السنة 6	225.256	6.381	140.391	1.755
السنة 7	268.019	6.700	154.111	1.926
السنة 8	281.420	7.063	168.852	2.111
السنة 9	290.491	7.387	184.682	2.309
السنة 10	310.266	7.757	201.673	2.521

المصدر : سامر مظهر قنطقجي ، مرجع سابق، ص 11 .

¹ - سامر مظهر قنطقجي ، مرجع سابق ص 11 .

المبحث الثالث : فعالية المشروعات متناهية الصغر في تحقيق التنمية المستدامة

تساهم مشروعات التمويل الإسلامي الأصغر في تحقيق التنمية المستدامة، من خلال مساهمتها في تحقيق الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، من خلال النقاط الآتية .

المطلب الأول: أثر المشروعات متناهية الصغر في البعد الاقتصادي

أولاً: أثر المشروعات متناهية الصغر في دعم النمو:

لم يعد من مشكك في الأهمية القصوى للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، في التنمية الاقتصادية وإيجاد فرص عمل وتقليل الفقر والمساهمة في العدالة الاجتماعية بين فئات السكان فأثرها يتوزع بين الريف والحضر وبين الإناث والذكور، وبين الشباب والكهول، وبين المتعلمين وغير المتعلمين، وبين الفقراء ومتوسطي الدخل، وقد مضى ربح من الزمن كانت تعتبر فيه الصناعات الكبيرة وخاصة الصناعات الثقيلة هي قاطرة النمو، وبدأ التغير منذ ثلاثة عقود وأصبح حاسماً منذ عقدين، وتأثرت بذلك قواعد العلاقات الصناعية ووسائل العدالة الاجتماعية والنظرة للتشغيل وسياساته وأصبحت هذه المنشآت وسيلة النمو، بل قاطرته في كثير من البلدان ¹ . وتقاس أهمية هذه المنشآت بمساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي أو القيمة المضافة، وفي التشغيل الكلي، وفي نصيبها من الصادرات وتتميز هذه المنشآت بمميزات عديدة وهي²:

- خلق فرص عمل بكثافة ؛
- قلة حجم رأس المال المستخدم في إنشائها؛
- قدرتها على إمداد المشاريع الكبيرة بالمنتجات الوسيطة وبعض المكونات؛
- قدرتها على الانتشار في مختلف المناطق الجغرافية ؛
- أكثر استخداماً للخامات المحلية؛
- تمكين المرأة وتيسير مساهمتها في النشاط الاقتصادي؛
- قدرتها على أن تكون مكملية لبعضها.

¹ - مؤتمر العمل العربي (الدورة الثامنة والثلاثون)، المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة قاطرة النمو الداعمة للتشغيل، تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي، القسم الأول، البند الأول القاهرة، جمهورية مصر العربية، 15-22 مايو/أيار، 2011، ص 19.

² - المرجع نفسه، ص 20.

ولمتابعة أثر هذه المنشآت على الدخل والتشغيل والصادرات، نطلع على موقعها في اقتصاديات العالم فإذا أخذنا 22 بلدا من بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وأغلب البلدان الصناعية ممثلة فيها ، نجد أن مساهمة هذه المنشآت في :

- **التشغيل الكلي** : تتراوح ما بين 52% في الولايات المتحدة الأمريكية و 88% في اليونان.
- **القيمة المضافة** : تتراوح ما بين 46% في كوريا الجنوبية و 75% في اليونان و 72% في إيطاليا والبرتغال .
- **الصادرات** : تتراوح بين 85% في إيطاليا وبلجيكا وحوالي 23% في فنلندا والولايات المتحدة والمجر .

وبنظرة إجمالية يمكن القول أن هذه المنشآت تساهم في الدول المشار إليها بنحو ثلثي التشغيل الكلي، وأكثر من نصف الناتج المحلي، وأكثر من ثلث الصادرات. وتذكر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن أكثر من 59% من المنشآت هي صغيرة ومتوسطة وتوفر 60% من فرص العمل في القطاع الخاص، وتساهم في الابتكار وتدعم التنمية الإقليمية والتلاحم الاجتماعي، أما في الدول الأعضاء في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، نجد مثلا أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة في ماليزيا تساهم بنسبة 56% من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، في حين تساهم بنسبة 33% في مصر، وبنسبة 25% في المملكة العربية السعودية. ويمكن توضيح مساهمة هذه المنشآت في بعض المؤشرات الاقتصادية في هذه الدول في الجدول التالي:

الجدول (2-04): أهمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

البلد	مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة كنسبة مئوية في		
	التشغيل الكلي	القيمة المضافة	الصادرات
أيرلندا	54	28	--
اليونان	88	75	--
إيطاليا	81	72	58
البرتغال	82	73	70
أسبانيا	78	68	--
استراليا	65	60	--
المجر	72	54	24
المكسيك	72	53	--
التشيك	68	55	34
السويد	64	54	31
بلجيكا	68	58	59
بولندا	67	52	38
النرويج	69	65	43
فرنسا	62	55	44
هولندا	67	50	--
فنلندا	59	54	22
بريطانيا	54	51	--
ألمانيا	61	54	--
كوريا	72	46	--
الولايات المتحدة	52	--	25
اليابان	68	49	--
سلوفينيا	45	36	27

المصدر: مؤتمر العمل العربي، مرجع سابق، ص34.

ثانيا: مساهمة المنشآت المصغرة والصغيرة في التنمية الاقتصادية

1 - دور المؤسسات المصغرة في تنمية النشاط الاقتصادي: يمكن اعتبار المؤسسات الصغيرة والمصغرة وحتى المتوسطة على أنها العمود الفقري لأي اقتصاد، فقد بينت الاحصائيات المنشورة في الولايات المتحدة الأمريكية، أن ما يقارب 20.5 مليون مشروع من بين 21 مليون مشروع تعتبر مؤسسات صغيرة أي بنسبة 98 بالمائة، والتي تعمل في مختلف المجالات الاقتصادية وتذكر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن أكثر من 59% من المنشآت هي صغيرة ومتوسطة وتوفر 60% من فرص العمل في القطاع الخاص وتساهم في الابتكار، وتدعم التنمية الإقليمية والتلاحم الاجتماعي أما في الدول الأعضاء في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية نجد مثلا أن المنشآت

الصغيرة والمتوسطة في ماليزيا تساهم بنسبة 56% من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد ، في حين تساهم بنسبة 33% في مصر وبنسبة 25% في المملكة العربية السعودية ¹ .

2 - دورها في تنمية الصادرات ² :تعتبر قضية تنمية الصادرات قضية استراتيجية تؤدي إلى وجود مصادر أساسية، يمكن الاعتماد عليها لتوفير الاحتياجات الأساسية من النقد الأجنبي بشكل منتظم، لأجل هذا تسعى العديد من الدول النامية إلى التركيز على سياسة تشجيع الصادرات، كما أن لهذه المؤسسات إمكانية معالجة اختلال ميزان المدفوعات، سواء بتصنيع سلع بديلة من استيرادها أو تصدير سلعاً إنتاجية وسيطة أو نهائية للخارج، ويبين المركز الفرنسي للإحصاء أن إسهام المؤسسات المصغرة والصغيرة (5 أعمال على الأكثر) في صادرات سنة 2000 وصل إلى حدود 20 بالمائة مجموع الصادرات الصناعية .

3 - مساهمتها في تحقيق التنمية المحلية : تعتبر المؤسسات المصغرة والصغيرة الأسلوب المفيد في إقامة تنمية محلية بفضل سهولة تكييفها مع محيط هذه المناطق، فهي تتميز بانتشارها جغرافياً، مما يمكنها من القيام بدور هام في تحقيق أهداف تنمية محلية، وذلك من خلال وقف حركة الهجرة المستمرة من الريف وجعل النشاط الاقتصادي قريباً من الأعداد الهائلة من الأفراد والتخفيف من حدة الفقر في المناطق النائية، وتقليل الفوارق بين المناطق الحضرية والريفية، بالإضافة إلى إنعاش المناطق الداخلية وتنويع النشاطات المتواجدة بها ³ .

ثالثاً: دور المنشآت في مكافحة البطالة : للمؤسسات المصغرة دور كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية، من خلال مساهمتها في خفض معدلات البطالة، وفي مساعدة البلدان الفقيرة على الخروج من أزمة الفقر لشعوبها، لأن هذه المؤسسات لها القدرة على خلق وظائف أكثر من غيرها وتشير الإحصائيات في فلسطين أن 59 بالمائة من الأعمال تصنف على أنها مشاريع متناهية الصغر ومصغرة، وتشكل الركيزة الأساسية للاقتصاد الفلسطيني ⁴ .

¹ - البنك الإسلامي للتنمية، مرجع سابق ، ص 25 .

² - بغداد بنين، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية وزيادة مستويات التشغيل، مداخلة ضمن الملتقى الدولي "واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، 05-06 ماي 2013، جامعة الوادي، الجزائر، ص 09.

³ - المرجع نفسه، ص 08 بتصرف .

⁴ - الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير ومتناهي الصغر "دور الإقراض الصغير ومتناهي الصغر في دعم التنمية الاقتصادية"، 2003، ص 12 نقلاً عن عبد الرحمان عبد القادر، دور صناعة التمويل الأصغر في الحد من البطالة، منشور على موقع البوابة العربية للتمويل الأصغر نسخة (pdf) ص 15

وفي مصر تمثل هذه المنشآت 93.7 بالمائة من إجمالي المشروعات، وتخلق 75 ألف وظيفة في العام بالنسبة للعاملين في القطاع الزراعي¹، كما تستقطب المؤسسات المصغرة العمال الذين لا يلبون احتياجات المؤسسات الكبرى ويتم استبعادهم (نتيجة ضعف مؤهلاتهم العلمية والميدانية) وتوفر فرصا كبيرة لفئات لم يسبق لها العمل في القطاع الرسمي، والجدول التالي يوضح نسبة اليد العاملة المشغلة في قطاع المؤسسات المصغرة والمتوسطة مقارنة مع النسبة الإجمالية لليد العاملة المشغلة في مختلف الدول :

الجدول (2-05): نسبة اليد العاملة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من إجمالي اليد العاملة

البلدان	نسبة اليد العاملة المشغلة في المؤسسات ص.م من إجمالي اليد العاملة	نسبة المؤسسات ص.م من إجمالي المؤسسات الاقتصادية
ألمانيا	65.7	99.7
اليابان	73.8	99.5
الولايات المتحدة الأمريكية	53.7	99.7
فرنسا	69	99.9
كندا	66	99.8
انجلترا	67.2	99.9
السويد	56	99.8

المصدر : يوسف قريشي ، سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر - دراسة ميدانية - أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،الجزائر، 2005، ص23.

كما أوضحت دراسة "بلانت فينانس " في مصر أن التمويل متناهي الصغر لا يدعم المشروعات القائمة فحسب، بل يسهم في خلق أنشطة اقتصادية جديدة²، وقد كان للتمويل الأصغر أثر كبير على مستوى التوظيف في الأردن، وهذا بامتصاص البطالة وخلق فرص عمل جديدة،

¹ - البنك المركزي المصري "الاستراتيجية القومية للتمويل متناهي الصغر، يناير 2005، ص11. نقلا عن عبد الرحمان عبد القادر مرجع سبق ذكره، ص 15 .

² - بلانت فينانس، أثر التمويل متناهي الصغر في مصر - دراسة مسحية - ماي 2007، ص 50 .

وبالتالي زيادة الدخل القومي والانتاج، كما أشارت دراسة في فلسطين¹ شملت 850 مؤسسة، منها 400 مؤسسة تحصلت على قرض إسلامي فتوصلت إلى أن 40.9 بالمائة من المشروعات المستفيدة من التمويل الإسلامي تحسنت قدرتها التنافسية، من خلال زيادة انتاجها وتخفيض تكلفته، كما تبين أن 63.7 بالمائة من تلك المشروعات قد زادت الانتاجية لديها وزادت مبيعاتها بنسبة 64.7% وأن 33.6 بالمائة من أولئك الذين حصلوا على قرض إسلامي قد استطاعوا الوصول إلى أسواق جديدة وأن 23.3 بالمائة من تلك المشروعات استطاعت خلق فرص عمل جديدة مدفوعة الاجر وغير مدفوعة الأجر بنسبة 53.6 بالمائة .

المطلب الثاني : الأداء الاجتماعي للتمويل الإسلامي الأصغر

أولاً: دور التمويل الإسلامي الأصغر في الإدماج الاقتصادي للمرأة

تعتبر النساء من أهم عملاء التمويل الأصغر فهن يمثلن 97 بالمائة من عملاء بنك غرامين، ويستهدف التمويل الأصغر عموماً النساء، لأنهن أكثر موثوقية كما أنهن يقمن باستغلال التمويل الممنوح لهن في أنشطة تعود عليهن وعلى أسرهن بالنفع، حيث يؤدي التمكين الاقتصادي للمرأة إلى التمكين الاجتماعي والسياسي على نطاق أوسع لها ولغيرها. وبينت إحدى الدراسات (دراسة كبير 1998) أن الائتمان في حد ذاته يمكنه إدخال تغيرات مهمة وإيجابية في حياة النساء وأسرهن، حيث من الممكن أن يرفع الحصول على الائتمان من مستوى معيشتهم، ويؤدي إلى زيادة الاستثمار في الصحة والتعليم وتعزيز المساهمة الاقتصادية في أسرهن²، لأن المرأة في الغالب لا تشارك في الحياة الاقتصادية خصوصاً في المجتمعات النامية، وتزداد هذه الوضعية أكثر في الأسر الفقيرة، ويمكن التصدي لانخفاض معدل مشاركة المرأة في قوة العمل وارتفاع معدل البطالة بتشجيع روح المبادرة والتوظيف الذاتي بين للنساء، وهذا ما يقوم به التمويل الإسلامي الأصغر .

في عام 2007 أجرت منظمة PLANET FINANCE غير الحكومية دراسة وطنية لتأثير التمويل الصغير في مصر، ركزت الدراسة على تقييم الأثر، النظرة إلى الأثر وتمكين عملاء

¹ - الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير ومتناهي الصغر، "دراسة ظروف العرض والطلب الحالي في الأراضي الفلسطينية" متوفر على الرابط <http://arabic.microfinancegateway.org/content/article/detail/93484>

² - هل يحقق التمويل الأصغر التمكين، دراسة استكشافية عن أثر برامج الائتمان الأصغر على التمكين النفسي للمرأة، دون اسم مؤلف، نسخة (pdf) منشور على الموقع: <http://arabic.microfinancegateway.org>

التمويل الأصغر ونظرت أيضا إلى خصائص التمويل الأصغر للإناث مبينة تحسن نوعية وكمية الطعام الذي تستهلكه الأسر، التعليم، احترام الزوج. وخلال المناقشات أجمعت النساء على أن القرض كان له أثر إيجابي على صورتهم في المجتمع وزادت ثقتهم بالنفس وقدر أطفالهن ما يفعلونه، بالإضافة إلى أن مشاريعهن مكنتهن من عيش حياة أفضل بشكل عام¹، ويوضح التقرير أن التمويل الإسلامي له أثر مهم في التقدم المذكور أعلاه في المشاركة الاقتصادية، الوصول إلى التعليم، الوصول إلى الرعاية الصحية والحقوق القانونية للمرأة و هو ما يعني أن التمويل الإسلامي الأصغر ذو فعالية في تحسين وضعية المرأة ودمجها في الحياة الاقتصادية .

ثانيا: أثر التمويل الإسلامي الأصغر على تعليم الفتيات

من خلال المداخل الإضافية، التي يمنحها التمويل الإسلامي الأصغر للأسر الفقيرة تزداد فرصة ذهاب الفتيات إلى المدارس لأنهن مقصيات قبل الذكور في حالة عدم كفاية الموارد لتعليم جميع الأولاد، إن فوائد تعليم الفتيات الناجم عن زيادة المداخل بفضل التمويل الإسلامي الأصغر جمة، لدرجة أن بعض علماء الاقتصاد ومنهم لورانس سامرز، الرئيس السابق لجامعة هارفارد والمدير السابق للمجلس الاقتصادي للرئيس أوباما قالوا بأن " تعليم الفتيات سوف يكون الاستثمار الوحيد الأعلى مردودا المتوفر في العالم النامي"، إن خلق الحوافز لدعم تعليم الفتيات والتي يعتبر التمويل الإسلامي الأصغر أحدها يحفز سلسلة من النتائج الإيجابية . تظهر البيانات التجريبية أن زيادة تعليم الفتيات تتلازم مع النمو الاقتصادي ومع زيادة المحاصيل الزراعية وارتفاع الانتاجية العمالية وتحسين صحة النساء وصحة أبنائهن²، فتعليم الفتيات لا يحفز النمو الاقتصادي فحسب بل و يزيد في رفاهيتهن أيضا ويمنحهن قوة أكبر ضمن مجتمعاتهن الأهلية وبلادهن ويعظم فوائدهن والتي من بينها³ :

1 - مداخل أعلى : وجدت الدراسات، التي قام بها البنك الدولي بوجه إجمالي أن سنة واحدة إضافية من التعليم الابتدائي أعلى من المتوسط يرفع معدل الأجر النهائي للفرد بنسبة 5-15%

¹ - هلا مخلوف وآخرون، تمكين المرأة من خلال التمويل الصغير الإسلامي في مصر نسخة (pdf) 04- فبراير 2010 ص06-04.
² - e Journal USA، وزارة الخارجية الأمريكية/ مكتب برامج الإعلام الخارجي، تعليم الفتيات ، المجلد 15 ، العدد 11 ، نيويورك ، جوان 2011، ص06 .
³ - المرجع نفسه، ص 07 .

للفرد مع تحقيق عائدات بصورة عامة للفتيات أعلى من الفتيان، وأن سنة واحدة إضافية من التعليم الثانوي أعلى من المتوسط يرفع معدل الأجر النهائي للفرد بنسبة 15-25%، ويكون ذلك مرة أخرى أعلى بصورة عامة للفتيات من الفتيان .

2 - نمو اقتصادي أسرع: يقود تعليم الفتيات الرجال والنساء بصورة عامة إلى تحقيق النمو الاقتصادي وزيادة عدد النساء، اللواتي يحصلن على التعليم الثانوي تنمي معدل الدخل الفردي وتدفع تجاه تحقيق التعادل في عدد سنوات التعليم بين الفتيان والفتيات.

3 - الأمن الغذائي : وجدت دراسة قام بها المعهد الدولي لأبحاث سلسلة الغذاء، أن تعليم الإناث أدى إلى ممارسات زراعية أفضل ساهمت في تخفيض مستوى سوء التغذية من عام 1970 حتى عام 1995 بنسبة قاربت الـ 40 % .

ثالثاً : دور التمويل الإسلامي الأصغر في تنمية المناطق الريفية :

يعتبر الفقر مشكلة ريفية بالدرجة الأولى، وأغلبية فقراء العالم يعيشون في المناطق الريفية على امتداد عقود كثيرة من الزمن، وتعيش الغالبية العظمى من فقراء العالم في مناطق ريفية، إذ بين التقرير الذي أصدره الصندوق الدولي للتنمية الزراعية عام 2011 أن الفقر ما زال مشكلة ريفية بالدرجة الأولى¹ ، وستظل أغلبية فقراء العالم تعيش في المناطق الريفية على امتداد عقود كثيرة قادمة، وأن 70 في المائة من الفقراء الذين يعيشون على أقل من 1.25 دولار أمريكي يومياً، أي ما يقرب من مليار نسمة، يعيشون في المناطق الريفية. كما تشير إحصائيات أخرى إلى أن ثلاثة من كل أربعة فقراء في البلدان النامية يعيشون في مناطق ريفية²، وهذا يواجه الفقراء والشركات الصغيرة في المناطق الريفية، لاسيما في الدول الإسلامية العديد من الحواجز المعيقة للقدرة على الحصول على الخدمات المالية، وقد نتج عن ذلك افتقار المشاريع الريفية لإمكانات الحصول على الخدمات المالية الرسمية، والندرة في المعطيات المالية الملائمة والمؤسسات التمويلية السليمة والمستدامة القائمة على أسس الشريعة الإسلامية، والجدول التالي يبين نسبة

¹ - موسى بن منصور ،مرجع سابق،ص01 .

² - IFAD, **Rural Poverty Report 2001: the Challenge of Ending Rural Poverty**, Rome 2001 .

الفقراء في عدد من الدول العربية، وكذا نسبة فقراء الأرياف من إجمالي الفقراء الذين يعيشون دون خط الفقر الوطني :

الجدول (2-06): نسبة فقراء الأرياف من إجمالي الفقراء الذين يعيشون دون خط الفقر الوطني في الدول العربية

إجمالي الفقراء (%) من إجمالي الفقراء	فقراء الريف		إجمالي الفقراء (ريف + حضر)		
	(%) من إجمالي السكان الريفيين	العدد بالمليون نسمة	(%) من إجمالي السكان	العدد بالمليون نسمة	البلد
27	12	0.16	14.2	0.6	الأردن
33	6	0.2	6.0	0.6	تونس
53	30	3.7	23.0	7.0	الجزائر
67	87	17.6	85.0	26.4	السودان
77	45	3.4	27.0	4.4	سوريا
67	55	0.6	32.0	0.9	فلسطين
25	12	0.05	6.1	0.2	لبنان
60	29	10.8	26.5	18.0	مصر
64	27	3.6	19.0	5.7	المغرب
83	41	5.7	38.0	6.9	اليمن
66.3	44.6	52.1	35.1	78.6	الإجمالي

المصدر: رائد فايز حتر، (بدون تاريخ)، الفقر الريفي في الوطن العربي ودور المنظمة العربية للتنمية الزراعية في الحد من آثاره نقلا عن موسى بن منصور، مرجع سابق، ص02.

في ظل هذه الظروف وفي ظل ما يتميز به عالم الريف الواسع والمتنوع، يمكن للتمويل الإسلامي الأصغر توفير الفرص الجديدة لملايين الفقراء في المناطق الريفية للخلاص من براثن الفقر، من خلال اعتماد السياسات الصحيحة المراعية للكفاءة الاقتصادية ومقتضيات الشريعة الإسلامية السمحة، وتشجيع الاستثمارات المساندة على الصعيد المحلي والوطني والعالمي، إذ أن أهمية التمويل الإسلامي الأصغر في التخفيف من حدة الفقر في المناطق الريفية، وفي تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ومن وراءها التنمية المستدامة تعني ضرورة بقائه أولوية عالية بالنسبة للحكومات والجهات المانحة خاصة في الدول الإسلامية، وكذا بالنسبة للأسر الريفية أيضا¹.

¹ - رائد فايز حتر، مرجع سابق، ص02.

1 - كيفية مساهمة التمويل الإسلامي الأصغر في التنمية الريفية فيما يلي نبين الصيغ التمويلية الأساسية وكيفية مساهمتها في التنمية الريفية كما يلي¹ :

أ - القرض الحسن: القرض الحسن في حقيقته صيغة اجتماعية اقتصادية وإنسانية في وقت واحد يمكن أن تقدمها الصناديق الوقفية بهدف توفير التمويل للفئات المنتجة في الريف، وبهذه الخدمة الاجتماعية الإنسانية تستطيع هذه الصيغة تفعيل الطاقات البشرية الريفية وتوجيهها إلى العمل والجهد المنتج، وتحقيق مبدأ التكافل الاجتماعي وإعطاء الفرصة لجميع فئات المجتمع التي لا يمكنها توفير شروط التمويل العادي لتسعى في رزقها وتنمي مجتمعا، وبالتالي لا يكون المال دولة بين الأغنياء منهم.

ب - التمويل الأصغر بصيغة المزارعة: إن الفلاح البسيط يملك الأرض، كما يملك الاستعداد للعمل، لكن ما ينقصه غالبا هو التمويل، ومن خلال التمويل بالمزارعة يضمن التمويل الريفي الأصغر تمويل الفلاح بتوفير الآلات والمعدات الزراعية لتحضير الأرض والإمداد بالبذور، وبعد الحصاد وعمليات التسويق يستطيع مؤسسة التمويل تحصيل أرباحه واستعمالها في تمويلات أخرى، من خلال هذه التقنية التمويلية التي يمكن أن تعتمد مؤسسات التمويل يمكننا أن نوفر تمويلا مناسباً للوسط الريفي، ونضمن كذلك مناصب شغل في هذا الوسط تتميز بالاستقرار، مما يؤثر إيجاباً على تطور النشاط الفلاحي بتوجيه الأيدي العاملة إليه.

ج - التمويل الأصغر بصيغة المساقاة: إن اعتماد التمويل الأصغر بصيغة المساقاة سيوفر التمويل اللازم مع القوى البشرية الريفية العاطلة في حركة تفاعلية من أجل تنمية الثروة الزراعية في مجال التشجير والبساتين والبذور والمخصبات والمبيدات الحشرية، وبهذا يسهم التمويل الأصغر بصيغة المساقاة إسهاما كبيرا في تنمية الريف وتحقيق الاكتفاء الذاتي وتشغيل الأيدي العاطلة، والاستفادة من خبراتها في هذا المجال، وتحريك الأموال وعدم تجميدها في صورة أشجار في حقيقتها مثمرة وفي الواقع ليست كذلك لعجز أصحابها عن الاستفادة منها.

¹ - حسين رحيم، التمويل الريفي الأصغر أي دور للصناديق الوقفية في مكافحة البطالة والفقر في الريف المغربي، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الثاني حول المالية الإسلامية، صفاقس، تونس، جوان 2013.

د - التمويل الأصغر بصيغة المشاركة: يمكن أن تطبق المشاركة في تمويل القطاع الفلاحي والنشاطات الاقتصادية الريفية كآلاتي:

✍ إذا كانت المشاركة دائمة، يمكن أن تكون الأرض من عند الفلاح والتمويل والتموين من مؤسسة التمويل، وهذا بعد تقدير قيمة الأرض وتحديد قيمة مشاركة كل منهما في المشروع.

✍ إذا كانت المشاركة متناقصة، فقد يؤول المشروع - الذي دخل فيه الفلاح بأرضه - بأكمله إليه على أساس أن تتنازل مؤسسة التمويل عن حصة من الأرباح.

هـ - التمويل الأصغر بصيغة المضاربة: نجد كثيرا من فئات الوسط الريفي من لا تملك أرضا ولا مالا، ولكن لها خبرة مهنية عالية، وتوفير المؤسسات التمويلية للتمويل بصيغة المضاربة لهذه الفئات يمكن أن يكون المخرج لهؤلاء على أساس أن تقدم لهم إمكانية تمويل مشاريعهم، على أن يكون العمل وإدارة المشروع منهم، بينما يكون التمويل من مؤسسة التمويل، ويقتسمان نتيجة المشروع بناء على نسبة معلومة يتفقان عليها عند عقد التمويل.

و - التمويل الأصغر بصيغة السلم: يمكن لمؤسسات التمويل أن تطبق صيغة السلم بشكل واسع في المجال الزراعي، حيث تقوم بشراء المحصول الزراعي من الفلاح قبل حصاده فيستفيد من الثمن المنخفض، على أن يقوم ببيع هذا المحصول بعد جنيه بهامش ربح مناسب، وبهذا فالفلاح يستفيد من تعجيل الثمن في الإنفاق على زراعته مما يجعلها أكثر صلاحا.

ز - التمويل الأصغر بصيغة المراجعة: يعتبر أسلوب التمويل بالمراجعة أسلوبا مناسباً للمشروعات المصغرة الريفية، لأنه يساعد على الحصول على مختلف الموارد التي يحتاجها المشروع دون دفع فوري، حيث أن هذه المشاريع عادة لا تملك الأموال الكافية، لذلك يساعدها أسلوب المراجعة على دفع ما عليها على شكل أقساط مستقبلية.

المطلب الثالث : التمويل الإسلامي الأصغر والبعد البيئي للتنمية المستدامة

أولا : أسس التنمية المستدامة من المنظور الإسلامي : إن التنمية المستدامة من المنظور الإسلامي هي تنمية شاملة متوازنة تركز على مبدأ العدالة والحرية والتكافل الاجتماعي، بحيث

أنها نابعة من الانسان نفسه باعتباره مستخلفا في الأرض ولذا وجب عليه المحافظة عليها وبينمي بيئته اقتصاديا، اجتماعيا، سياسيا وثقافيا في إطار أبعاده الروحية والأخلاقية والحضارية وبالتالي فإنها تركز على الأسس التالية ¹ :

- الديمومة (الاستدامة في التنمية) قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "إذا قامت الساعة وفي يد أحدكم فسيلة فاستطاع ألا تقوم الساعة حتى يغرسها ، فليغرسها فله بذلك أجر" ² ؛
- الإنسان هو محور التنمية وحامل الأمانة من خالقه لأنه مستخلف في الأرض ؛
- الطبيعة بما فيها من موارد سخرها الله لتلبية حاجياته والانسان مطالب بعمارتها والحفاظ عليها بما في ذلك بما في ذلك الهواء والماء والمناخ وصون توازنها البيئي، من خلال عدم الإسراف في الاستهلاك إلا بقدر تلبية حاجاته، وعدم إدخال تغيير جوهري في عناصرها ؛
- للإنسان حق الاستفادة من الموارد لمدة محدودة دون حق ملكيتها قال تعالى "ولكم في الأرض مستقر ومتاع إلى حين" ³ ؛
- محدودية الانتفاع بالموارد تعطي الحق للأجيال اللاحقة الاستفادة من تلك الموارد كذلك، وبذلك تكون كل أبعاد التنمية المستدامة قد جسدها وحث عليها ديننا الحنيف .

بالإضافة إلى ما سبق فإن ميكانيزمات الاقتصاد الإسلامي تطرح كبديل تمويلي لتحقيق التنمية المستدامة، لما لها من خصائص لا تتعارض مع مصلحة المجتمع بل تعمل آلياتها على مطابقة المشروعات للقواعد والأحكام الإسلامية بحيث تكون نافعة و مقبولة شرعا من حيث نشاطها⁴، وأن تكون مدخلاتها ومخرجاتها غير ضارة بالمجتمع، مثل إفراز السموم وتلويث البيئة كما تدرج هذه الآليات هدف التكامل الاجتماعي ضمن أهدافها الأساسية (الزكاة والوقف) لخدمة المجتمع .

¹ - السعيد دراجي، التنمية المستدامة من منظور الاقتصاد الإسلامي، مداخلة ضمن الملتقى الدولي "سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية"، جامعة ورقلة، الجزائر، 20-21 نوفمبر 2012 ص 09 .

² - حديث صحيح أخرجه البخاري وأحمد في صحيحهما .

³ - سورة البقرة، الآية 36 .

⁴ - محمد بوجلال، البنوك الإسلامية، مفهومها، نشأتها، تطورها، نشاطها، مع دراسة تطبيقية على مصرف إسلامي، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، 1990، ص 85 .

ثانيا: التمويل الإسلامي الأصغر وتغير المناخ

يعتبر تغير المناخ حقيقة واقعة وهو جزء من بيئة عالمية جديدة تتأثرها جميع البلدان والاقتصاديات والأفراد، ويذكر علماء المناخ أن الآثار المترتبة عليه لن تكون على قدر المساواة بين الدول، فمن المرجح أن البلدان الفقيرة والأشخاص الفقراء هم الأكثر تضرراً، وقد بدأت تلوح في الأفق تحديات جديدة أبرزها هجرة الفقراء الذين شردهم الجفاف أو كانت آثار تغير المناخ واضحة في أماكن سكنهم، مثل غمر المياه لجزرهم وهنا يبرز التمويل الأصغر كأحد الأدوات التي يمكن أن تستخدم للحد من آثار تغير المناخ والحفاظ على البيئة كما يلي .

يشير مصطلح "مستدام" في قطاع التمويل الأصغر إلى معنى ضيق هو المؤسسات القابلة على الاستمرار من الناحية المالية، وقد اتسع إطار هذا المصطلح في السنوات القليلة الماضية ليشمل الأداء الاجتماعي ولقد أضاف التركيز المتزايد على التمويل المسؤول الأثر البيئي إلى غيره من العوامل التي تعدّ من مقاييس نجاح مؤسسات التمويل الأصغر، ويتحدث مؤيدو التمويل الأصغر المسؤول عن المحصلة النهائية الثلاثية وهي الأرباح، الأشخاص والكوكب أي الحفاظ على الاستمرارية المالية أثناء السعي لتحقيق المصالح الاجتماعية لأصحاب المصلحة مع حماية البيئة، إن هذا التطور الدائر في قطاع التمويل الأصغر حول المعنى الحقيقي لمفهوم الاستدامة هو أمر إيجابي ويتوافق مع تعريف لجنة برونتلاند للتنمية المستدامة التي عينتها منظمة الأمم المتحدة لدراسة التدهور المتسارع للبيئة البشرية، من خلال تحسين حياة الفقراء اليوم وحياة أبنائهم في المستقبل¹ .

1 - إجراءات التدخل (التخفيف والتكيف) :

تنقسم الاستجابات لتغير المناخ إلى فئتين واسعتي النطاق هما التخفيف والتكيف، تركز تدابير التخفيف على خفض شدة تغير المناخ من خلال الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة، أما تدابير التكيف فتركز على اتخاذ إجراءات تساعد الناس على التأقلم مع الأوضاع المتغيرة، مثل التشجيع على استخدام منتجات الطاقة النظيفة والابتكار في مجال الزراعة .

¹ - المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP)، التمويل الأصغر وتغير المناخ، التهديدات والفرص ، مذكرة مناقشة مركزة رقم (53) ، واشنطن ، مارس 2009 ، ص 01 .

2- مجالات التدخل لمؤسسات التمويل الأصغر

يمكن لمؤسسات التمويل الأصغر أن تمارس دورا هاما في حماية المناخ من خلال المجالات المتاحة للتدخل أمامها، خاصة على مستوى العملاء لأنه المجال الذي يمكن أن يكون لها فيه عظيم الأثر، ويمكن إبراز هذه المجالات من خلال الجدول الآتي:

الجدول (2-07): المجالات التي تستطيع فيها مؤسسات التمويل الأصغر الاستجابة لتغير المناخ

مستوى العملاء (الإجراءات التي تؤثر على عملاء التمويل الأصغر مباشرة على مستوى الأسر المعيشية وأنشطة الأعمال الصغرى)	منتجات الطاقة النظيفة الإنارة الطهو التشجير ومنع غزالة الغابات الوقود الحيوي الزراعة منخفضة الكربون المشروعات على مستوى المجتمع المحلي اختيار المحاصيل والممارسات الزراعية أدوات مالية لمساعدة العملاء على إدارة المخاطر
المستوى المؤسسي (الإجراءات التي تؤثر على عمل مؤسسات التمويل الأصغر وتمويلها)	انبعاثات الكربون تمويل الكربون وتجميعه
مستوى الانظمة (الإجراءات على الصعيدين الوطني والدولي)	رصد تغير المناخ واستخدام المعلومات المتعلقة بتغير المناخ إعانة مالية فطنة مناصرة مناقشة السياسات والإسهام فيها

المصدر: المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP)، التمويل الأصغر وتغير المناخ، التهديدات والفرص، مرجع سابق، ص06.

تستطيع الخدمات المالية أن تساعد عملاء التمويل الأصغر على تخفيض انبعاثات الكربون، وذلك بتمكينهم من التحول إلى مصادر الطاقة التي تطلق غازات دفيئة، أما مصادر الطاقة التي يستخدمها عملاء التمويل الأصغر في الوقت الحاضر فتستهلك في الطهو والإنارة بالمنازل وفي إفريقيا وحدها توجد 200 مليون عائلة يمكن أن تتحول من استخدام الكيروسين للإنارة إلى منتجات الطاقة النظيفة، وثمة مدخلان رئيسيان للتمويل الأصغر فيما يتعلق بالطاقة النظيفة تستطيع من خلاله هذه المؤسسات النفاذ والاستحواذ على أعداد كبيرة من العملاء الجدد

وتتمية محافظتها عبر تقديم القروض مباشرة إلى الأسر، حتى يمكنها شراء أجهزة أثبتت قدرتها على توفير الطاقة، كما يمكن لمؤسسات التمويل الأصغر أن تتيح التمويل لأصحاب المشروعات الصغرى ممن يوردون أجهزة توفير الطاقة إلى الأسر المعيشية باعتبار ذلك هو مجال أعمالهم .

الإقراض للأسر المعيشية: تستطيع مؤسسات التمويل الأصغر، من خلال عملها مع موردي أجهزة توفير الطاقة المجربة (بحجم مناسب للأسر المعيشية) كألواح الطاقة الشمسية أو هاضمات الغاز الحيوي (biogas digesters) أن تتيح قروضا للأسر المعيشية من أجل شراء المعدات، وهكذا يمكن للتمويل الأصغر أن يكون حافزا للأسر المعيشية للتحويل إلى مصادر الطاقة النظيفة والرخيصة هذه .

لقد وجدت دراسة قام بها (موريس، وبنكي وغيرهما 2007)، أجريت حول التمويل الأصغر من أجل الطاقة أن تمويل المستخدم النهائي يمكنه أن يكون لصالح المنتجات المنزلية إذا ما توافقت أقساط السداد مع أنماط الانفاق على الطاقة القائمة، وتأتي معظم قصص النجاح المرتبطة بتمويل المستخدم النهائي من أجل الطاقة النظيفة من جنوب آسيا، حيث تحولت آلاف الأسر المعيشية من مصادر الطاقة القذرة كالخشب أو الروث أو الفحم إلى المصادر النظيفة كمواقد الطهو المحسنة أو هاضمات الغاز الحيوي أو المولدات التي تدار بالرياح. وتستطيع مؤسسات التمويل الأصغر، التي تعمل في مجال التمويل الزراعي أن تبحث عن فرص لعقد شراكات مع المؤسسات التي تشجع على الزراعة منخفضة الكربون¹ .

أ - المستوى المؤسسي : لدى العديد من مؤسسات التمويل الأصغر رغبة في تخفيض بصمتها الكربونية (صافي الانبعاثات التي تطلقها عملياتها التجارية)، وذلك ببساطة لأنه الرأي الصائب ولأنه كذلك يتسق مع رسالتها، وثمة أسباب أخرى بالطبع. يمكن أن يحسن تخفيض الانبعاثات من الصورة الذهنية للمؤسسة، كما يمكنه أيضا أن يكون أحد طرق تحفيز الموظفين على العمل بمزيد من الكفاءة .

¹ - المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP)، التمويل الأصغر وتغير المناخ، التهديدات والفرص ، مرجع سابق، ص07.

نقطة أخرى على مؤسسات التمويل الأصغر الانتباه لها، وهي التفكير الاستراتيجي لمؤسسات التمويل الأصغر بشأن تغير المناخ، حيث يجب أن يكون تغير المناخ جزءا من التخطيط الاستراتيجي لمؤسسات التمويل الأصغر، ويجب أن تشمل هذه الخطط على خطوات ملموسة تتعلق بكلا الأمرين التخفيف والتكيف، وإذا كانت الخطة الاستراتيجية لأية مؤسسة لا تتصدى لتغير المناخ فهذا وقت إعادة النظر فيها. ومن أبسط الطرق في هذا الجانب إجراء تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات فيما يتعلق بالمناخ حيث يُنظر في نقاط قوة وضعف المؤسسة وما يتهدها من أخطار إزاء تغير المناخ¹.

ب - على مستوى الأنظمة² : تحتاج مؤسسات التمويل الأصغر أن تظل على علم بآخر التطورات فيما يتصل بانعكاسات تغير المناخ، حتى يمكنها أن تقوم باختيارات استراتيجية حكيمة وعليها أيضا مناصرة مناقشة السياسات والإسهام فيها فهي ينظر إليها على أنها تمثل أعدادا كبيرة من الفقراء، ومن ثم فإنها تستطيع أن تضطلع بدور بارز في رفع درجة الوعي بتغير المناخ، إن مؤسسات التمويل الأصغر لا تستطيع ولا يجب أن يُتوقع منها أن تكون هي الشرطة البيئية للعالم ولكن ما يتخذه العالم من تدابير للاستجابة لتغير المناخ لا يرقى بعد لجسامة المشكلة، أما مناصرة مناقشات السياسات والإسهام فيها فهما من الطرق، التي تستطيع جميع مؤسسات التمويل الأصغر تقريبا الإسهام من خلالها .

¹ - المرجع نفسه، ص 08-09 .

² - المرجع نفسه، ص 10-11 .

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال هذا الفصل نخلص إلى أن التمويل الإسلامي تطور خلال الثلاثين عاما الماضية تطورا ملحوظا ليصبح صناعة عالمية تمشي جنبا إلى جنب مع أنواع التمويل التقليدية، بل وتتفوق عليها في كثير من الأحيان ، وبالنظر إلى ما تتيحه سوق التمويل الإسلامي من أساليب وآليات متعددة ومتنوعة تمثل بدائل تمويلية ملائمة، فإن ذلك يجعل المستثمرين يجدون أمامهم قدرا كبيرا من الخيارات ويعطي دفعا قويا للتنمية الاقتصادية ، كما أن التمويل الإسلامي و التمويل الأصغر يتفقان في جوهرهما فكلاهما يعنيه في المقام الأول الخدمة الاجتماعية وتقديم العون للفئات الأكثر احتياجا، و يتفقان أيضا بعدم استغلال الحاجه عند الناس و التبرح منها، بل يدعوان إلى التكافل الاجتماعي والحث علي مساعدة الفقراء، للتقارب بين طبقات المجتمع الواحد والوصول للتنمية الاجتماعية .

كما خالصنا أن من مميزات التمويل الإسلامي الأصغر أنه يجمع ما بين التمويل الربحي والتمويل غير الربحي، ومن بين أشكال التمويل غير الربحي نجد الزكاة، التي يمكن أن تساهم بشكل كبير اقتصاديا و اجتماعيا في الدفع بعجلة التنمية، من خلال إدماجها في إطار كلي مع التمويل الأصغر. وبواسطة خصائصها في محاربة الاحتكار والتشجيع على الاستثمار ومساعدة الفئات الفقيرة واستثمار أموالها في المشروعات المصغرة والصغيرة يمكن قطع أشواط كبيرة في بلوغ المرام وهو التنمية المستدامة .

الفصل الثالث:

دراسة مقارنة بين تجربتي
السودان والجزائر في مجال
التمويل الإسلامي الأصغر
والتنمية المستدامة

تمهيد:

يتناول هذا الفصل واقع صناعة التمويل الإسلامي الأصغر في الجزائر، والذي نحاول فيه تشريح واقع الصناعة باعتبارها من الأدوات التي اعتمدتها السلطات الرسمية لمحاربة الهشاشة الاجتماعية على غرار باقي دول العالم، من خلال دراسة التمويل الأصغر المقدم في إطار قروض الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر باعتباره هيئة حكومية، بالإضافة للقروض الحسنة المقدمة من طرف صندوق الزكاة، ومدى مساهمة هاتين الآليتين في تحقيق التنمية المستدامة، ثم نعتمد بعد ذلك إلى المقارنة مع التجربة السودانية، باعتبارها من رواد هذه الصناعة في العالم العربي، بعد أن نكون نبين وضعية القطاع في جمهورية السودان، والذي يمثل واحدا من الاستراتيجيات الحكومية الرامية إلى خفض معدلات الفقر وتحسين الوضعية الاجتماعية والاقتصادية، بما يؤدي للوصول إلى التنمية المستدامة .

وفي الأخير، نقوم بإبراز أهم التحديات التي تواجه التمويل الإسلامي الأصغر في البلدين وتوضيح أوجه التشابه والاختلاف بينهما، كل ذلك من خلال النقاط الآتية :

المبحث الأول: تجربة التمويل الإسلامي الأصغر في الجزائر.

المبحث الثاني: التجربة السودانية في التمويل الإسلامي الأصغر.

المبحث الثالث: مقارنة حالة القطاع في البلدين و التحديات والمعوقات التي تواجهه.

المبحث الأول: تجربة التمويل الإسلامي الأصغر في الجزائر

نشير بداية، أن مصطلح التمويل الأصغر في الجزائر يستخدم فيما يتعلق بالإجراءات الحكومية الرامية إلى المساعدة على إنجاز مؤسسات الأعمال متناهية الصغر ومكافحة البطالة¹، وفي ما يلي عرض لأهم المعطيات حول القطاع وما يرتبط به في الجزائر.

المطلب الأول: استعراض حالة قطاع التمويل الأصغر في الجزائر

يمكن اعتبار التمويل الإسلامي في الجزائر - على محدوديته - متعدد المصادر، إذ يمكن أن يكون مصدره بنوكاً إسلامية، مثل بنك البركة الجزائري ومصرف السلام الجزائري، إلا أن نشاط هذه البنوك الإسلامية في تقديم خدمات التمويل الإسلامي الأصغر في الجزائر يكاد يكون منعزلاً، وذلك كون أن المشاريع الصغيرة تنطوي على قدر كبير من مخاطرة عدم السداد، الذي يرجع إلى نقص خبرة الشباب في إدارة المشاريع التي ينشئونها، هذا بالإضافة إلى أن تلك البنوك وللتأمين ضد تلك المخاطر تطلب ضمانات كبيرة لن تكون في متناول هؤلاء الشباب، ولهذه الأسباب فإن التمويل الإسلامي الأصغر في الجزائر يكاد ينحصر في الهيئات الحكومية وشبه الحكومية مثل التمويلات التي تتم في إطار صندوق الزكاة .

أولاً: لمحة على الفقر في الجزائر

يعتبر الفقر من أبرز المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، التي تهدد استقرار الجزائر، وقد ساهم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية في الثمانينات، وبرامج التعديل الهيكلي في التسعينات في تفاقم هذه الظاهرة، وتدهور الأوضاع الاجتماعية للفئات الضعيفة في ظل التحول من نظام اقتصادي اشتراكي إلى نظام اقتصادي تحكمه قواعد السوق، ويضبطه قانون المنافسة مع وجود جهاز إنتاجي ضعيف أثر سلباً في مستوى معيشة المواطنين، والجدول الموالي يبين تطورات ظاهرة الفقر في الجزائر، ومعدلات تطوره خلال سنوات منتصف التسعينات إلى غاية سنة 2000 وانتهاء بسنة 2008، وفق مؤشر حد الفقر العام.

¹ - المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، التمويل الأصغر في الجزائر الفرص والتحديات، التقرير النهائي، جوان 2006، ص 09.

جدول رقم (3-01): نسبة الفقر من سنة 1995 إلى سنة 2008
الوحدة (%)

السنوات	1995	2000	2004	*2006	*2008
مؤشر حد الفقر العام	16.3	9.6	6.8	5.6	5

المصدر: - المحافظة الوطنية للتخطيط، دراسة حول الفقر في الجزائر، سبتمبر 2004، ص 17.

*تقرير وزير الشؤون الخارجية، أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة نيويورك بتاريخ 2010/09/23 .

من خلال معطيات الجدول (3-01)، يمكن أن نميز بين مرحلتين حسب نسبة عدد الفقراء إلى إجمالي السكان في الجزائر، المرحلة الأولى الأشد فقرا تفوق فيها معدلات الفقر 10% ، وتشمل سنوات قبل 2000، والمرحلة الثانية التي تقل فيها نسبة الفقر عن 10%، وتشمل سنوات بعد 2000.

بناء على البيانات المفصلة المتوفرة من خلال بعض المسوحات الحديثة في الجزائر، يتبين وجود تباين في المستوى المعيشي ودخل مختلف فئات المجتمع، كما تعتبر الجزائر من الدول النامية ذات التوزيع العادل نسبيا للدخل، حيث يقدر متوسط معامل جيني الذي يقيس حالة توزيع الدخل لهذه الدول بحوالي 39.5% ، بينما يفوق 40% في عديد من الدول النامية، خاصة في إفريقيا وأمريكا الجنوبية، ونميز بين فئتين من الفقراء في الجزائر، الفئة الأولى يستطيع أفرادها زيادة دخلهم بأنفسهم، من خلال الانخراط في أنشطة اقتصادية حرة، والفئة الثانية وهم الذين لا يستطيعون إنشاء صناعات ونشاطات اقتصادية حرة، وذلك لكونهم يفتقدون للمؤهل العلمي أو التكويني ويمكنهم أن يكونوا جزءا في النشاطات التي تقيمها الفئة الأولى¹، أصحاب الفئة الأولى هم الذين يسمون بالنشطين اقتصاديا، الذين تستهدفهم برامج التمويل الأصغر، والأمر نفسه في الجزائر فهذه الفئة من الفقراء هي المعنية أكثر بمختلف البرامج التي تهدف لتشغيل الشباب والعاطلين من الفقراء وذوي التكوينات المهنية .

¹ - عامر عبد اللطيف ،ياسين حريزي ، تحدي التمويل الأصغر بين التقليدي والإسلامي لمحاربة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة ، مداخله ضمن الملتقى الدولي الثاني حول المالية الإسلامية ،صفاقس، تونس ، جوان 2013 ص 05 .

ثانيا: محددات الطلب على التمويل الإسلامي الأصغر

يرتكز الطلب على التمويل الإسلامي الأصغر في الجزائر على مجموع المؤشرات التالية:

- عدد المشروعات والصناعات المصغرة: هي مشروعات العمل الحر التي يقيمها الفقراء، والتي تمكنهم من زيادة دخلهم وبذلك تخرجهم من دائرة الفقر. فهذه الشريحة من المجتمع لا تحتاج إلى إعانات، ولكن تحتاج إلى مساعدة في إنشاء وإدارة مشاريع وأنشطة من شأنها أن تحسن من دخلها، خصوصا المساعدة في الحصول على الموارد المالية لتمويل أنشطتهم الاقتصادية.
- وضعية المشروعات المصغرة والصغيرة الناشطة في القطاع الرسمي وغير الرسمي، والتي يرتفع عددها من فترة إلى أخرى وتعاني من عدم القدرة على الوصول إلى مصادر تمويلية مناسبة ما يظهر جليا أن هناك طلبا كبيرا محتملا على خدمات التمويل الأصغر في الجزائر، والذي يحتاج إلى التفكير في أساليب تغطيته بالشكل المقبول والملائم من حيث الوقت والتكلفة.
- إضافة لما سبق يعتبر عنصر العقيدة حجر زاوية في رأي كثير من الذين يطلبون هذه الخدمات (القروض) ففي دراسة أجرتها مؤسسة التمويل الدولية أبدى 20-40 بالمائة من المستجوبين في الجزائر أسبابا دينية لامتناعهم عن طلب قروض مع حاجتهم لها¹، لأنها تتنافى وعقيدتهم (الربا)، لكل هذا يعتبر الطلب على التمويل الإسلامي الأصغر في الجزائر كبيرا ويحتاج فقط إلى من يليه ويجعل منه صناعة مزدهرة.

ثالثا: الجهات المقدمة لخدمات التمويل الأصغر (العرض):

كما هو الحال بالنسبة للطلب على التمويل الإسلامي الأصغر، فإن العرض يستند إلى وجود نشاط المؤسسات المالية والبرامج التمويلية التالية:

1 برامج المساندة الحكومية: هناك عدة برامج حكومية تم تأسيسها في إطار سعي الحكومة إلى مكافحة البطالة وتشجيع منظومة المشروعات المصغرة والصغيرة، وأهمها هي كالتالي:

أ. برنامج الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ): أنشئت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في سنة 1996 وتعرف بأنها هيئة وطنية ذات طابع خاص، تتمتع بالشخصية المعنوية

¹ - المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، التمويل الإسلامي سوق متخصصة ناشئة، مذكرة مناقشة رقم 49، واشنطن، أغسطس 2008، ص1.

والاستقلال المالي، وتعتمد إلى المساهمة في الاقتصاد الوطني، من خلال إنشاء وتوسيع مؤسسات مصغرة لإنتاج السلع والخدمات، وإن كانت تتمثل أساسا في صيغة القرض الحسن، فهي استحدثت ليس بغرض التمويل الإسلامي، وإنما تمويل بدون فوائد حتى يكون أقرب إلى المساعدة الاجتماعية التي تقدمها الدولة لهؤلاء الشباب .

يوجد نوعان من تركيبة التمويل التي يقدمها الجهاز تمويل ثنائي وتمويل ثلاثي، وبعد التعديلات التي أدخلتها الحكومة على هذه التركيبة في اجتماعها بتاريخ 2011/02/22 أصبحت كما يلي:

أ- 1 التركيبة المالية لإنشاء مؤسسة مصغرة بتمويل ثنائي : تتشكل التركيبة المالية من المساهمة المالية للشباب أو الشباب أصحاب المشاريع ، القروض بدون فائدة ، وتتنوع قيمة المساهمة حسب مستوى الاستثمار .

ويمثل الجدول التالي هيكل التمويل الثنائي في ANSEJ :

الجدول رقم (3-02): هيكل التمويل الثنائي لإنشاء مؤسسة مصغرة في ظل ANSEJ

مستوى الاستثمار	المساهمة الشخصية	القرض دون فائدة ANSEJ
الاستثمار أقل من 5.000.000 دج	71%	29%
الاستثمار ما بين 5.000.001 . 10.000.000 دج	72%	28%

المصدر: المرسوم التنفيذي لإنشاء الوكالة الوطنية لتشغيل الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب ومنشوراتها التعريفية على الموقع
www.ansej.org.dz:

أ- 2 التركيبة المالية لإنشاء مؤسسة مصغرة بتمويل ثلاثي: تتشكل التركيبة المالية من المساهمة المالية للشباب أو الشباب أصحاب المشاريع، القرض بدون فائدة الذي تمنحه الوكالة، القرض البنكي الذي تتحمل فوائده الوكالة وهذا تمويل ربوي لا غبار عليه وليس معنيا بدراستنا .

ويمثل الجدول التالي هيكل التمويل الثلاثي في ANSEJ :

الجدول رقم (3-03): هيكل التمويل الثلاثي لإنشاء مؤسسة مصغرة في إطار ANSEJ

مستوى الاستثمار	المساهمة الشخصية	القرض دون فائدة من	القرض البنكي
ANSEJ			
الاستثمار أقل من 5.000.000 دج	01 %	29 %	70 %
الاستثمار ما بين 5.000.001 10.000.000 دج	02 %	28 %	70 %

المصدر: المرسوم التنفيذي لإنشاء الوكالة الوطنية لتشغيل الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب ومنشوراتها التعريفية على

الموقع www.ansej.org.dz

ب . برنامج الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM): والتي تمنح في حالات معينة قروضا دون فوائد خاصة لدعم أنشطة النساء الماكثات في البيوت.

كما نشير أيضا إلى أن البنوك تعتبر مشاركا رئيسيا في هذه البرامج، من حيث قيامها بتقديم القروض المكمل للتركيبة المالية للمشروعات المصغرة والصغيرة، وذلك وفقا لشروط و اتفاقيات الشراكة المبرمة بين البنوك العمومية وكل من هذه البرامج الحكومية.

2 - البنوك العمومية: بدأت بعض البنوك الجزائرية في السنوات الأخيرة الاهتمام بتمويل المشروعات المصغرة ، وذلك في إطار الاتفاقيات المبرمة بينها وبين البرامج الحكومية الهادفة إلى تطوير وترقية منظومة المشروعات المصغرة في الجزائر مثل برامج الوكالة لدعم تشغيل الشباب، وبرامج الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وغيرها، إلا أن صيغ وأساليب وإجراءات التمويل المعمول بها ضمن هذه البرامج لا تتلاءم ولا تتفق في جل جوانبها-إن لم نقل كلها - مع الممارسات المعمول بها ضمن ما يعرف ببرامج التمويل الإسلامي الأصغر.

لكن وعلى الرغم من ذلك هناك بعض التجارب الحديثة للبنوك الجزائرية، التي حاولت فعلا تنفيذ برامج للتمويل الإسلامي الأصغر وفقا للمبادئ والإجراءات المعروفة والمعمول بها ضمن برامج التمويل الأصغر على المستوى الدولي، ومن ضمن هذه البنوك الجزائرية نذكر تجربة بنك البركة الجزائري غير أن المحاولات لا تزال في بداياتها، وهي تمارس على نطاق ضيق جدا.

3 - التمويل في إطار صندوق الزكاة: صندوق الزكاة هيئة شبه حكومية ومؤسسة دينية اجتماعية تم إنشاؤه سنة 2003 ، يعمل تحت نظارة وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، والتي تضمن له التغطية القانونية بناء على القانون المنظم لمؤسسة المسجد، يقوم بتحصيل وجباية الزكاة عبر فروع المتواجدة في مختلف ولايات الوطن، ثم يقوم أيضاً بتوزيعها على مصارفها الشرعية عبر الفروع نفسها.

لا يتم صرف أموال الزكاة إلا من خلال محضر مداوالات نهائية تقوم بإعدادها لجان ولأئمة مختصة، وتشمل هذه المحاضر قائمة إسمية بأسماء المستحقين تُضبط في الهيئات الاستشارية القاعدية والولائية بالتنسيق مع الجهات المختصة¹.

إضافة إلى الدور الأساسي الذي يقوم به صندوق الزكاة في تحصيل الزكاة وصرفها على مصارفها الشرعية خاصة منهم الفقراء والمساكين، فإنه يقوم أيضاً بتمويل المشاريع المصغرة للشباب بصيغة القرض الحسن، وهذا بغية تفعيل دور الصندوق في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، وتعتبر تمويلات صندوق الزكاة الجزائري أقرب البرامج الموجودة حالياً في الجزائر لبرامج التمويل الإسلامي الأصغر .

المطلب الثاني: دراسة برامج التمويل الأصغر في الجزائر

تبرز تجربة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بدون فوائد، (القروض الحسنة)، كأحد البرامج المقدمة في إطار التمويل الأصغر في الجزائر ، كما يلعب صندوق الزكاة الجزائري دوراً هاماً في تحويل الموارد الزكوية نحو الأنشطة المصغرة، جاعلاً التمويل الأصغر أداة لذلك، وسنتناول من خلال هذا المطلب سمات ومميزات كل برنامج في ذلك .

¹ - موقع وزارة الشؤون الدينية والأوقاف الجزائرية www.marwakf-dz.org في 20/04/2013.

أولاً: برامج الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)

1 - مدخل تعريفي بالوكالة :

ظهر القرض المصغر لأول مرة في الجزائر سنة 1999، حيث سمح آنذاك بإنشاء أكثر من 15000 نشاط في مختلف القطاعات إلا أنه لم يعرف - في صيغته السابقة - النجاح الذي كانت تتوخاه السلطات العمومية منه، بسبب ضعف عملية المرافقة أثناء مراحل إنضاج المشاريع ومتابعة إنجازها¹ و قد تبين ذلك خلال الملتقى الدولي الذي نظم في ديسمبر 2002 حول موضوع " تجربة القرض المصغر في الجزائر"، و بناء على التوصيات المقدمة خلال هذا التجمع الذي ضم عددا معتبرا من الخبراء في مجال التمويل المصغر، تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004² .

أ- تعريف القرض المصغر : القرض المصغر هو سلفة موجهة لفئات المواطنين دون دخل أو ذوي مداخيل غير مستقرة وغير منتظمة، وهو يهدف إلى الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للفئات المستهدفة عبر إحداث أنشطة منتجة للسلع والخدمات وكذا الأنشطة التجارية .

ب- نشأة الوكالة³ :

تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 المعدل و هي وكالة ذات طابع خاص، تتمثل في شبكة لامركزية تضم 49 تنسيقية ولائية (منها تنسيقيتين بالجزائر العاصمة)، موزعة عبر كافة أرجاء الوطن وهي مدعمة بخلايا المرافقة على مستوى الدوائر. وبالتالي يعتبر جهاز القرض المصغر برنامجا يعتمد على السياسة الاجتماعية الهادفة إلى مكافحة البطالة والأوضاع المتردية للمجتمع، و هو موجه إلى أشخاص بدون عمل، لكنهم قادرين على القيام بنشاط معيشي مصغر بواسطة دعم مالي قليل و بشروط مرنة و مريحة، وعلى هذا يعتمد هذا الجهاز على منح قروض في آجال سريعة تتكون من مبالغ صغيرة ، يتم تسديدها على المدى القصير أو الطويل و تكون مرفوقة بمساعدة الدولة

¹ - الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر www.angem-dz.org

² - الجريدة الرسمية، العدد 06، 2004 .

³ - سليمان ناصر، القرض الحسن المصغر لتمويل الأسر المنتجة دراسة تقييمية لأنشطة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالجزائر
مداخلة ضمن الملتقى الدولي الثاني حول المالية الإسلامية، صفاقس، تونس 2013، ص 03 .

والتي تتمثل في تخفيض نسبة الفوائد مع ضمان يتكفل به صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة.

ويعتمد جهاز القرض المصغر في تمويل المشاريع على: المساهمة الشخصية للمستفيد وسلفة بدون فائدة من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ومساهمة البنك في شكل قرض بنكي. و يهدف هذا البرنامج إلى الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للمواطنين المستفيدين عبر إحداث الأنشطة المنتجة للسلع و الخدمات، من خلال توسيع الإمكانيات الممنوحة للمواطنين لمباشرة مشاريعهم و إنشاء نشاطات مختلفة من أجل الخروج النهائي من وضعية البطالة والفقر وبالتالي فهو موجه إلى:

➤ البطالين المسجلين في الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، بما فيهم أولئك الذين انتهت مدة استفادتهم من حقوقهم؛

➤ المرأة التي ترغب في العمل ببيتها؛

➤ الأشخاص لا سيما الشباب الذين ينشطون في القطاع غير الرسمي؛

➤ حاملو شهادات التكوين المهني؛

➤ الحرفيين؛

➤ المواطنون القاطنون بالقرى و البوادي.

ج - الأهداف العامة : يمكن اعتبار الوكالة من الوسائل التي من خلالها تسعى الحكومة لمحاربة البطالة والفقر، وبشكل عام تهدف الوكالة لتحقيق جملة من الأهداف، وهي¹ :

➤ محاربة البطالة و الهشاشة في المناطق الحضرية والريفية، عن طريق تشجيع العمل الذاتي والمنزلي إضافة إلى الصناعات التقليدية والحرف خاصة لدى فئة النسوة؛

➤ استقرار سكان الأرياف في مناطقهم الأصلية بعد خلق نشاطات اقتصادية ثقافية ، منتجة للسلع و الخدمات المدرة للمداخيل؛

➤ تنمية روح المقاولة عوضا عن الاتكالية، التي تساعد الأفراد في اندماجهم الاجتماعي وإيجاد ضالتهم .

¹ - ناصر مغني ، القرض المصغر كإستراتيجية لخلق مناصب شغل في الجزائر، 2010، جامعة المسيلة، ص05 .

د- المهام الأساسية: تتمثل المهام الأساسية للوكالة في ¹ :

- تسيير جهاز القرض المصغر وفق التشريع والقانون المعمول بهما؛
- دعم ، نصح و مرافقة المستفيدين من القرض المصغر في إطار إنجاز أنشطتهم؛
- منح سلف دون فوائد؛
- إبلاغ المستفيدين ذوي المشاريع المؤهلة للجهاز بمختلف المساعدات التي ستمنح لهم؛
- ضمان متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربط هؤلاء المستفيدين بالوكالة، بالإضافة إلى مساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم.

2 - التمويل في إطار جهاز القرض المصغر

أ- الأنشطة الممولة في إطار القرض المصغر

الأنشطة الممولة من طرف الوكالة هي كما يلي ²:

- **الصناعة الغذائية** : صناعة العجائن الغذائية ،الكسكس ،الخبز ،الحلويات العصرية والتقليدية
- صناعة الشكولاتة، تحميص ورحي القهوة، تعليب السمك، تحميص وتغليف الفول السوداني.
- **الألبسة**: الألبسة الجاهزة، خياطة الملابس نسج الملابس، الحياكة، صنع الأغذية المنزلية.
- **الصناعة الجلدية**: الأحذية التقليدية، الألبسة.
- **الصناعة الخشبية**: الأثاث، منتجات خشبية، صناعة السلال، الصناعة المعدنية، صناعة الأقفال، الحدادة.
- **الفلاحة**
- ✓ **تربية الماشية**: تسمين الأبقار والأغنام، الماعز، إنتاج اللحوم والحليب، تربية الدواجن، الأرانب والنحل.
- ✓ **فلاحة الأرض**: انتاج البذور، الفواكه والخضر (التجفيف والتخزين) مشتلة الزهور ونبات الزينة.

¹ - منشورات الوكالة الداخلية التعريفية منشورة على موقعها www.angem-dz.org

² - منشورات الوكالة الداخلية التعريفية منشورة على موقعها www.angem-dz.org

➤ **الصناعة التقليدية:** النسيج والزراعي التقليدية، خياطة الملابس التقليدية، الطرز التقليدية، الرسم على الحرير والقطيفة الزجاج، أدوات الزينة والفخار، المنتجات المصنوعة بالزجاج، النقش على الخشب .

➤ **الخدمات:** الإعلام الآلي، الحلاقة والتجميل، الأكل السريع، تصليح السيارات ومختلف التجهيزات .

➤ **الصحة:** عيادة طبية عامة أو متخصصة، طبيب الأسنان.

➤ **المباني والأشغال العمومية:** أشغال البناء، أعمال متعلقة بالمباني، الكهرباء الدهن، السباكة صناعة حجر البناء.

ب- **أنماط التمويل في إطار الوكالة:** تعتمد الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في برنامج تمويلها على صيغتين من التمويل، انطلاقا من سلفة صغيرة لتأمين لقمة العيش (سلفية بدون فوائد تمنحها الوكالة والتي لا تتجاوز 100.000 دج) إلى قروض معتبرة لا تتجاوز 1000.000 دج، والتي تستدعي تركيبا ماليا مع إحدى البنوك. تسمح كل صيغة، بحكم خصوصياتها، بتمويل أنشطة محددة، كما تستقطب أيضا فئة معينة من السكان فيؤدي ذلك إلى نوع من التخصص في المشاريع مما يزيد من رفع فعالية هاتين الصيغتين والمتمثلتين في:

جدول رقم (3-04): أنماط التمويل في الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)

قيمة المشروع	صنف المقاول	المساهمة الشخصية	القرض البنكي	سلفة الوكالة	نسبة الفائدة
لا تتجاوز 100.000 دج	كل الأصناف (شراء مواد أولية)	0%	-	100%	-
لا تتجاوز 250.000 دج	كل الأصناف (شراء مواد أولية) على مستوى ولايات الجنوب	0%	-	100%	--
لا تتجاوز 1.000.000 دج	كل الأصناف	1%	70%	29%	5% من النسبة التجارية مناطق خاصة (الجنوب والهضاب العليا)
	كل الأصناف	1%	70%	29%	10% من النسبة التجارية (بقية المناطق)

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر www.angem-dz.org

من الجدول (3-04) نلاحظ أن الصيغ هي :

ب1 - التمويل الثنائي (تمويل شراء المواد الأولية) : قرض بقيمة 100.000 دج بدون فوائد، والذي تصل قيمته إلى 250000 على مستوى ولايات الجنوب، ممنوح من طرف الوكالة دون أية مساهمة من العميل، موجه لشراء المادة الأولية يتم تسديده على مدى 24 إلى 36 شهرا يمنح للمشاريع الصغيرة التحويلية حسب دراسة تقنو اقتصادية مبسطة .

ب2 - التمويل الثلاثي: قرض بقيمة لا تتعدى 1000.000 من أجل اقتناء عتاد صغير ومادة أولية لإنشاء مؤسسة، ويتم تسديده على مدى 12 إلى 60 شهرا (من سنة إلى خمس سنوات). المساهمة الشخصية : 1% ، قرض بدون فوائد 29% ، قرض بنكي 70% الفوائد : من 5 إلى 20% من النسبة التجارية المطبقة لدى البنوك، وهذا النمط من التمويل ليس معنيا بدراستنا. مع الإشارة إلى أنه أدخلت تعديلات على صيغ التمويل في إطار جهاز القرض المصغر نذكر أهمها ¹ :

➤ رفع سقف التمويلات من ثلاثين ألف دج إلى مائة ألف دج ، على شكل سلفة دون فوائد بعنوان شراء المواد الأولية ؛

➤ رفع سقف التمويلات من أربعة مائة ألف دج إلى مليون دج، لاقتناء الأدوات البسيطة والتجهيزات والمواد الأولية للانطلاق في النشاط ؛

➤ إلغاء المساهمة الشخصية المفروضة على طالب القرض المصغر، بالنسبة لنمط تمويل شراء مواد أولية؛

➤ تخفيض المساهمة الشخصية المفروضة على طالب القرض المصغر إلى 1 %، بالنسبة لنمط التمويل الثلاثي،

➤ رفع نسبة تخفيض الفوائد التجارية، التي تطبقها البنوك على القرض البنكي إلى نسبة 95 % في المناطق الخاصة والجنوب والهضاب العليا ؛

➤ رفع السلفية دون فوائد الموجهة إلى تكملة القرض البنكي، في حالة اقتناء الأدوات البسيطة والمواد الأولية إلى 29 % من تكلفة النشاط .

¹ - الجريدة الرسمية العدد 2011.19

3 - سياسة القروض الحسنة في إطار صندوق الزكاة الجزائري

أ - التمويل بالقرض الحسن في صندوق الزكاة الجزائري

أ.1 - ماهية صندوق الزكاة الجزائري صندوق الزكاة مؤسسة دينية اجتماعية تعمل تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف والتي تضمن له التغطية القانونية، و هو بمثابة مؤسسة خيرية تهدف إلى إحياء فريضة الزكاة وترسيخها في أذهان المسلمين الجزائريين، وتحسين معاملاتهم و تحقيق مجتمع التكافل والتراحم والوقوف إلى جانب أهل الفقر و الحاجة¹ ، تم تأسيسه سنة 2003 في ولايتين نموذجيتين هما عنابة وسيدي بلعباس، وذلك بفتح حسابين بريديين في هاتين الولايتين تابعين لمؤسسة المسجد، بغرض تلقي أموال الزكاة والتبرعات من المزكين والمصدقين في شكل حوالات بريدية، كما أن زكاتهم لا تقبل إلا نقدا ولا تدفع بقوة القانون. وفي سنة 2004 تم تعميم هذه العملية لتشمل كافة ولايات الوطن وذلك بفتح حسابات بريدية على مستوى كل ولاية ويتشكل من ثلاث مستويات تنظيمية:

- اللجنة القاعدية: مهمتها تحديد المستحقين للزكاة على مستوى كل دائرة.
- اللجنة الولائية: توكل إليها مهمة الدراسة النهائية لملفات الزكاة على مستوى الولاية.
- اللجنة الوطنية: نجد من مكوناتها المجلس الأعلى لصندوق الزكاة، وتعتبر الهيئة الوطنية المنظمة لكل ما يتعلق بصندوق الزكاة بالجزائر .

أ.2 - دور وأهداف الصندوق : يتمثل دور الصندوق في أنه² :

يجمع ويوزع ويستثمر زكاة الجزائريين، حيث يتخذ المسجد أساسا لنشاطه التحسيبي التضامني فتجمع الزكاة عن طريق الحسابات البريدية أساسا، ويتم الاستعانة في ذلك أيضا بالصناديق المسجدية، ويتم إعداد قوائم الفقراء والمحتاجين انطلاقا من خلايا الزكاة في المساجد بالتعاون مع لجان الأحياء، والزكاة نوعان، زكاة الفطر التي تكون قبل صلاة عيد الفطر وهي واجبة على كل

1 - عبد الله بن منصور ،صندوق الزكاة الجزائري كآلية لمعالجة ظاهرة الفقر ، مداخله ضمن الملتقى الدولي الثاني حول المالية الإسلامية صفاقس،تونس،جوان 2013،ص 04 .

2 -فايزة محلب ، دور صندوق الزكاة في الحد من ظاهرتي الفقر والبطالة عن طريق تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مداخله ضمن الملتقى الدولي الثاني حول المالية الإسلامية صفاقس ،تونس ،جوان 2013،ص 05 .

من ملك قوت يومه وقوت عياله وتحدد قيمتها كل سنة، ثم زكاة المال التي تجب على من ملك النصاب وحال عليه الحول، وزكاة الزروع التي تجب عند جني المحصول، وزكاة الأنعام. والميزة في صندوق الزكاة الجزائري أنه اعتمد توزيع الزكاة إلى قسمين:

➤ **قسم موجه للاستهلاك:** وهو خاص بالعائلات المعدمة، التي لا تملك القدرة على العمل (مثل الفقراء والمساكين من: العجزة، المعوقين، الأرامل، المطلقات...).

➤ **قسم موجه للاستثمار:** وهو خاص بالعائلات والأفراد القادرين على العمل، وهذا لا يكون إلا إذا تجاوزت الحصيلة في الولاية المعنية مبلغا معيناً يحدد كل سنة، هذا الجزء من الزكاة يخصص لتمويل المشاريع المصغرة لمختلف الفئات القادرة على العمل على أساس صيغة القرض الحسن - قرض بدون فائدة - مع تسهيلات خاصة في التسديد.

أما أهداف الصندوق فيما يخص القرض الحسن فهي في:

- الآجال القصيرة تقديم 1500 قرض حسن كل سنة؛
- الآجال المتوسطة تقديم 40 000 قرض حسن استثماري؛
- الأهداف طويلة الأمد توزيع 100 000 قرض حسن استثماري؛

ب- القرض الحسن وتمويل المشاريع الاستثمارية في صندوق الزكاة الجزائري :

ب.1 - الهدف من التمويل بالقرض الحسن : إن الهدف الأساسي للقرض الحسن هو ترقية النمو الاجتماعي، عن طريق النشاط الاقتصادي ومحاربة التهميش بفضل نوع من الدعم لا يكرس فكرة الاتكال المحض، بل يركز أساساً على "الاعتماد على النفس"، "المبادرة الذاتية" و "على روح المقاومة". لهذا الغرض فإن القرض المصغر يوفر خدمات مالية متمشية مع احتياجات المواطنين غير المؤهلين للاستفادة من القرض البنكي والمشكّلين أساساً من فئة الأشخاص بدون دخل أو ذوي الدخل غير المستقر أو البطالين، والذين ينشطون عموماً في القطاع غير الشرعي¹، في هذا الإطار تعمل الجهة المسيرة للقرض الحسن في الجزائر، على تطبيقه وتجسيده ميدانياً بتمكين المواطنين والمواطنات، الذين يسعون لخلق نشاط خاص بهم والانطلاق في مشاريع مصغرة منتجة

1 - المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP)، موجز الجهات المانحة، مذكرة مناقشة رقم 11، مارس 2003، ص 06.

للسلع والخدمات مع استثناء النشاطات التجارية. من أجل ذلك قامت وزارة الشؤون الدينية برفع قيمة القرض الحسن فوق 50 مليون سنتيم لفتح المجال، لمساعدة المستفيدين الراغبين في تكوين مؤسسات مصغرة وصغيرة، و ذلك حسب قدرة الأموال المتوفرة لدى اللجان الولائية المكلفة بتوزيع أموال الزكاة¹.

ب.2- أصناف المشاريع الممولة بالقرض الحسن في صندوق الزكاة :

من أجل تفعيل دور صندوق الزكاة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية، وتطبيقا للاستراتيجية العامة لنشاطات الصندوق، والمبنية على فكرة " لا نعطيه ليقى فقيرا إنما ليصبح مزكيا"، وضرورة أن يكون صندوق الزكاة الجزائري مميزا من حيث تطبيقاته خاصة ما تعلق منها بدعم مشاريع تشغيل الشباب والبطالين بمختلف فئاتهم، وبملاحظة نوعية المشاريع التي تمولها القروض الحسنة نجد أن مشاريع الشباب تحتل الصدارة، وذلك من أجل انتشالهم من البطالة والفقر ومساعدتهم على تأسيس نشاطات تساهم أيضا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، و وزارة الشؤون الدينية والأوقاف بوصفها المشرف على نشاطات الصندوق وقّعت اتفاقية تعاون مع بنك البركة الجزائري، أساسها أن يكون البنك وكلاء تقنيا في مجال استثمار أموال الزكاة، والتي ترجمت في إنشاء ما اصطلح على تسميته "صندوق استثمار أموال الزكاة"² والذي يتجه أساسا لـ³ :

- تمويل مشاريع دعم وتشغيل الشباب،
- تمويل مشاريع الصندوق الوطني للتأمين على البطالة،
- تمويل المشاريع المصغرة،
- دعم المشاريع المضمونة لدى صندوق ضمان القروض (التابع لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)،
- مساعدة المؤسسات الغارمة القادرة على الانتعاش،

1 - بتصرف، لزهر قواسمية ، صندوق الزكاة رؤية حديثة لجمع وتوزيع واستثمار الأموال دراسة حالة "التجربة الجزائرية"، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الثاني حول المالية الإسلامية صفاقس، تونس، جوان 2013، ص 05

² - فائزة محلب، مرجع سابق، ص 06. بتصرف

³ - فارس مسدور، الوقف والزكاة ودورها في دعم الاستثمار و مكافحة البطالة، الملتقى الوطني حول الاستثمار والتشغيل في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سيدي بلعباس، ماي 2005 .

➤ إنشاء شركات بين صندوق استثمار أموال الزكاة وبنك البركة الجزائري.

ب.3 - فعالية التمويل التنموية من خلال المستهدفين منه: يتم صرف الزكاة في الجزائر وفق المصارف الشرعية ووفقاً لمبدأ محلية الزكاة¹ ، الأمر الذي من شأنه إحداث تنمية محلية ويتم توزيع الزكاة وفق النسب المحددة على مصارفها كما هو مبين في الجدول التالي :

الجدول (03-05): نسب صرف حصيلة زكاة المال في الجزائر

نسب صرف حصيلة الزكاة		البيان
الحصيلة أقل من 5 ملايين دج	الحصيلة أكثر من 5 ملايين دج	
87.5%	50%	الفقراء و المساكين
/	37.5 %	مصاريف تنمية حصيلة الزكاة
<p>12.5% توزع كما يلي:</p> <p>4.5 % لتغطية تكاليف نشاطات اللجنة الولائية.</p> <p>6 % لتغطية تكاليف نشاطات اللجان القاعدية.</p> <p>2 % تصب في الحساب الوطني لتغطية تكاليف نشاطات الصندوق على المستوى الوطني</p>		مصاريف تسيير صندوق الزكاة

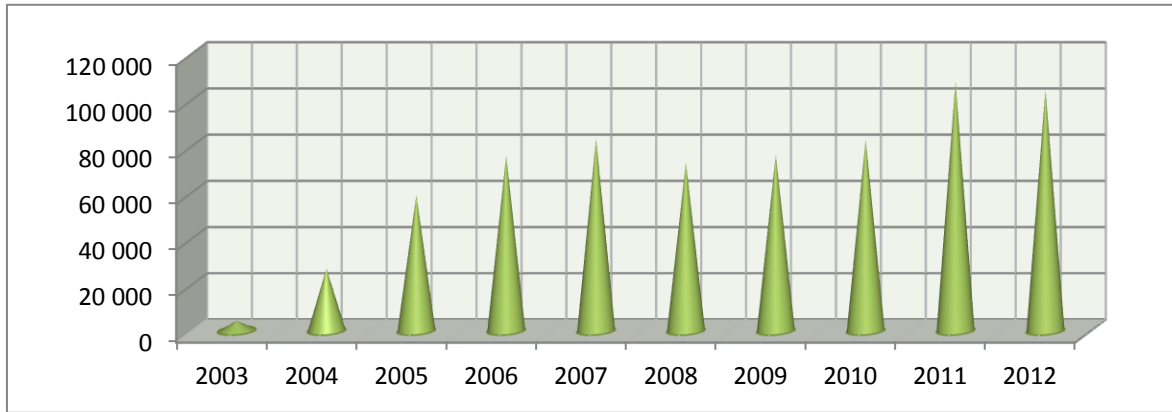
المصدر: عبد الله بن منصور، تفعيل الدور التنموي لصندوق الزكاة في ظل تطبيق مبادئ الحوكمة ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الثاني حول دور التمويل الإسلامي غير الربحي في تحقيق التنمية المستدامة، جامعة البليدة، ماي 2013، ص 04 .

نلاحظ من الجدول أن الجزء الأكبر من حصيلة الزكاة توزع لفائدة الفقراء والمساكين على شكل مساعدات مالية مقطوعة، حيث تبلغ 87.5 % في حالة إذا لم تتعدى حصيلة الزكاة 5 ملايين دج، و تصل إلى 50% من الحصيلة الإجمالية في حالة تعدت حصيلة الزكاة في الولاية 5 ملايين دج، مع العلم أن أغلب الأسر الفقيرة توجه الموارد المالية إما للاستهلاك المباشر، وهذا من شأنه أن يؤدي لزيادة الطلب على المنتجات، وبالتالي زيادة الإنتاج وعليه زيادة النمو في الاقتصاد، أو تقوم بتوجيه هذا الدخل الجديد للرعاية الصحية أو زيادة الاهتمام بأطفالها إما بتعليمهم أو عدم تركهم يعملون لوجود دخل بديل عن ذلك ، في حين أن نسبة 37.5 % من حصيلة الزكاة المخصصة لتنمية حصيلة الزكاة توزع لفائدة الشباب البطال من الفقراء على شكل قروض حسنة، الأمر الذي يساعدهم على الخروج من الفقر الذي يعيشونه (جانب اجتماعي)

¹ - عبد الله بن منصور ، المرجع نفسه ، ص 05 .

وتوفير منصب شغل دائم وما ينجر عن ذلك من رضى نفسي وتمكين اجتماعي زيادة على تحسن
الوضعية الاقتصادية (جانب اقتصادي واجتماعي). وتبين الإحصائيات أن عدد المستفيدين من
زكاة المال يرتفع من سنة إلى أخرى وقد بلغ عددهم سنة 2012 حدود 100,000 شخص
استفادوا من الزكاة كما ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل (3-01) : عدد المستفيدين من زكاة المال لـ 48 ولاية في الفترة (2000-2012) .



المصدر : بالاعتماد على معطيات داخلية من وزارة الشؤون الدينية.

المطلب الثالث : دور برامج التمويل الأصغر في الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة

أولاً: مساهمة قروض التمويل الأصغر في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة

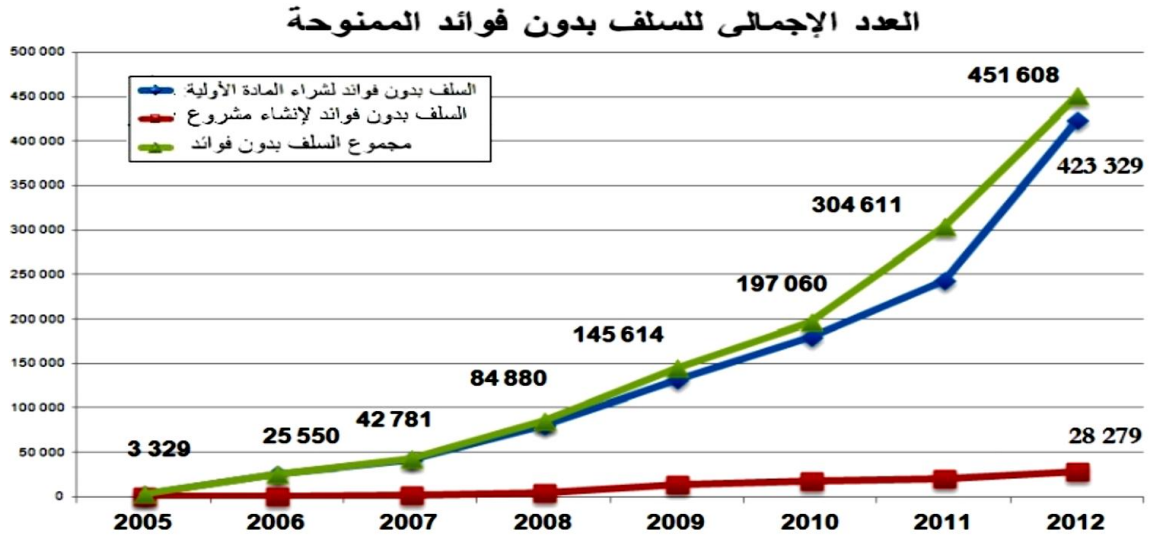
1 - الحصيلة الإجمالية للسلف دون فوائد: قدر عدد القروض دون فوائد التي قدمتها الوكالة
الوطنية لتسيير القرض المصغر حتى نهاية العام 2012 (2012-12-31) بـ 451608 قرض، ما بين قروض دون فوائد لشراء مواد أولية لبداية نشاط وأخرى لإنشاء
مشروع والتي توزعت كما يلي:

— عدد القروض دون فوائد لشراء مواد أولية: 423329 قرض بنسبة 93,73%.

— عدد القروض دون فوائد لإنشاء مشروع: 28279 قرض بنسبة 6,26%.

و هذا كما هو مبين في الشكل الموالي:

الشكل (3-02) العدد الإجمالي للسلف دون فوائد حتى 2012



المصدر : الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على الموقع www.angem-dz.org

من خلال الشكل (3-02) يتضح أن عدد القروض قد ارتفع من سنة لأخرى، كما يظهر أن القروض الموجهة لشراء مواد أولية أكبر من تلك الموجهة لإنشاء مشروع، وهذا لأن غالبية المستفيدين من هذه القروض يستغلونها لمزاولة نشاط إما في المنزل أو لطبيعة المستفيدين من القرض، والذين هم في الغالب من النساء وكذلك أيضا لطبيعة الأنشطة التي توجه لها هذه القروض، حيث نلاحظ أن عدد النساء المقترضات هو (273604 قرض) بنسبة 60,58% في حين يقدر عدد الرجال ب (178104 قرض) بنسبة 39,43% وهذا لخصائص التمويل الأصغر الذي يوجه في الغالب للنساء، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي ويحسن وضعيتها، التي تنعكس على المؤشرات الكلية للاقتصاد الوطني ممثلة في الوصول إلى مستوى التشغيل الكامل وتخفيض هدر الطاقات الانتاجية هذا من جهة ، من جهة أخرى تستأثر قطاعات الصناعة، الفلاحة، والصناعات التقليدية بأكبر نسب النشاط وهذه القطاعات تحتاج إلى مواد أولية للبدء في العمل، الأمر الذي يفسر ارتفاع السلفات لشراء المواد الأولية، كما أن زيادة الطلب على المواد الأولية ينجم عنه زيادة في الاستهلاك، مما يؤدي لزيادة الطلب الأمر الذي ينجم عنه رفع مستويات الانتاج الذي بفضل ترفع نسب التشغيل والنمو في آن واحد وهو ما يعزز الدور الاقتصادي الهام الذي تلعبه هذه القروض.

2 - مساهمة قروض التمويل الأصغر في تنويع النشاطات الاقتصادية :

تسهم الأنشطة التي تسمح القروض ببدء مزاولتها بتحريك عجلة الاقتصاد وخلق مناصب شغل، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الانتاج، وبالتالي القيمة المضافة في الاقتصاد خاصة إذا كانت الأنشطة متنوعة، فبالنسبة لقروض الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر نلاحظ أن الأنشطة تنتوع بين الصناعة والفلاحة والأشغال العمومية... إلخ، الأمر الذي من شأنه أن يضفي ديناميكية في الاقتصاد. يعاني الاقتصاد الجزائري من التبعية الكبيرة لقطاع المحروقات، ومن شأن هذه القروض أن تساهم في فك الارتباط الذي يعانيه الاقتصاد الوطني لقطاع المحروقات، لأن القطاعات المستهدفة بالتمويل (الفلاحة، الصناعة، الخدمات... إلخ) ذات قيمة مضافة حقيقية وذات أداء جيد خاصة على مستوى التشغيل. ونلخص حصيلة القروض حسب قطاعات النشاط في الفترة 2005-2012 في الجدول التالي:

الجدول (3-06) : حصيلة السلف بدون فوائد موزعة حسب قطاعات النشاط خلال الفترة (2005-2012)

حسب قطاعات النشاط		
النسبة المئوية	عدد السلف	البيان
		القطاعات
19,07%	86155	الصناعات التقليدية
34,80%	157191	الصناعة
21,09%	95250	الخدمات
16,89%	76290	الفلاحة
08,11%	36661	البناء والأشغال العمومية
0,01%	61	التجارة
100%	451608	المجموع

المصدر : بناء على معطيات متوفرة على موقع الوكالة www.angem-dz.org

بالنسبة لقروض صندوق الزكاة، سبقت الإشارة إلى أن أهم من يستفيد من التمويل بالقروض الحسنة هم الشباب خاصة أصحاب الشهادات الجامعية والمهنية أي أصحاب المؤهلات

ونستعرض في الجدول الموالي المشاريع ذات الأولوية في التمويل بالقروض الحسنة، مع الإشارة إلى أنه يجب على المشاريع الممولة من القروض الحسنة أن تتميز بالخصائص التالية¹ :

- مشاريع ذات آثار إيجابية: حيث لا يبقى المقترض فقيرا بل يصبح مزكيا ومشغلا لعمال آخرين؛
- مشاريع ذات آثار اقتصادية محفزة: حيث تساهم في التخفيف من ضغط البطالة على الدولة؛
- إقامة مشاريع تحترم قواعد الشريعة الإسلامية وغير مضرّة بالمجتمع والبيئة أيضا.

الجدول (3-07): المشاريع ذات الأولوية في التمويل بالقروض الحسنة لصندوق الزكاة

المشاريع	مميزات المشروع	أمثلة عن المشروع
1- المشاريع الطبية و شبة الطبية	- العلاج بتكلفة أقل، ضمان مناصب شغل دائمة، خدمات راقية و تدفقات نقدية مستمرة.	/
2- المشاريع الحرفية	- ضمان استمرارية الحرف، دوام و استقرار في مناصب الشغل، تكاليف تمويلها معتدلة و تدفقات مستمرة.	- النقش على الخشب، النقش على النحاس، صناعة الفخار التقليدي، الحدادة.
3- المشاريع الخدماتية	- تستجيب لحاجات السوق، تكاليف تمويلها بسيطة (حاسوب، ناسخة، ..) ، مناصب شغل مستمرة و تدفقات نقدية هامة.	-خدمات الهاتف، الأنترنت، الإعلام الآلي، دور الحضانة، التكوين المهني البسيط (الخياطة، الحلاقة) ،الدروس المسائية للتلاميذ...
4- المشاريع الإنتاجية	-توظيف أكبر وتكاليف مرتفعة نوعا ما، تدفقات نقدية هامة تعكس ضخامة المشروع	-نسج الألبسة، الأغذية، الأثاث، مواد البناء... إلخ
5- المشاريع الفلاحية	- توظيف أكبر وتكاليف شبه ثابتة و متوسطة، تدفقات نقدية معتبرة تعكس تطور المردودية و المنافسة في السوق	- تربية النحل، تربية الدواجن، تربية الماشية،...

المصدر : عبد الله بن منصور ،صندوق الزكاة الجزائري كآلية لمعالجة ظاهرة الفقر، مرجع سابق،ص06

من الجدول يتضح أن مشاريع التمويل بالقروض الحسنة لصندوق الزكاة تساهم في تحقيق التنمية المستدامة لأنها تؤثر في أبعادها الثلاثة، فمن الناحية الاقتصادية تعتبر قطاعات الفلاحة والخدمات بالإضافة للمشاريع الانتاجية والحرفية ذات مردود جيد في الاقتصاد لأي دولة، وتحريك هذه القطاعات يحرك الاقتصاد ككل ما يعود بالنفع على التنمية، كما أن القطاعات السالفة الذكر تدر إيرادات نقدية معتبرة مما يحسن مؤشرات الاقتصاد الكلي ويزيد من قوة ومثانة الاقتصاد الوطني وتخفيف الضغوط على الدولة في الميزانية، من خلال دعم البطالين وتوجيه الموارد

¹ - عبد الله بن منصور، صندوق الزكاة الجزائري كآلية لمعالجة ظاهرة الفقر، مرجع سابق،ص06 بتصرف .

المخصصة لذلك نحو مشاريع أخرى تعود بالنفع على المواطنين، كما أن خلق منصب شغل من طرف صندوق الزكاة يكلف أقل مما تكلفه البرامج الوطنية الممولة من طرف ميزانية الدولة، وهذه نتيجة توحى بأهمية صندوق الزكاة في تحقيق التنمية، بحيث أن مشكلة التنمية تكون دائما في التمويل¹. ويوضح الجدول التالي حصيلة المشاريع الممولة حسب القطاعات كما يلي:

الجدول (3-08): حصيلة المشاريع الممولة من طرف صندوق الزكاة حسب القطاعات في الفترة (2003-2012)

القطاعات	عدد المشاريع الممولة	المبلغ الكلي	النسب المئوية مقارنة بالمبلغ الإجمالي
قطاع الخدمات	1331 مشروع	261.861.981.26 دج	34%
قطاع الفلاحة	506 مشروع	119.348107.61 دج	16%
قطاع التجارة	570 مشروع	116.907.648.47 دج	16%
قطاع الإنتاج	712 مشروع	114.502.667.19 دج	15%
قطاع الصناعة التقليدية والمهن الحرة	501 مشروع	93.655.850.38 دج	21%
قطاع الصناعة	328 مشروع	55.954.098.89 دج	8%
المجموع الإجمالي	4.047	762.230.353.80 دج	100%

المصدر: بالاعتماد على معطيات داخلية من وزارة الشؤون الدينية.

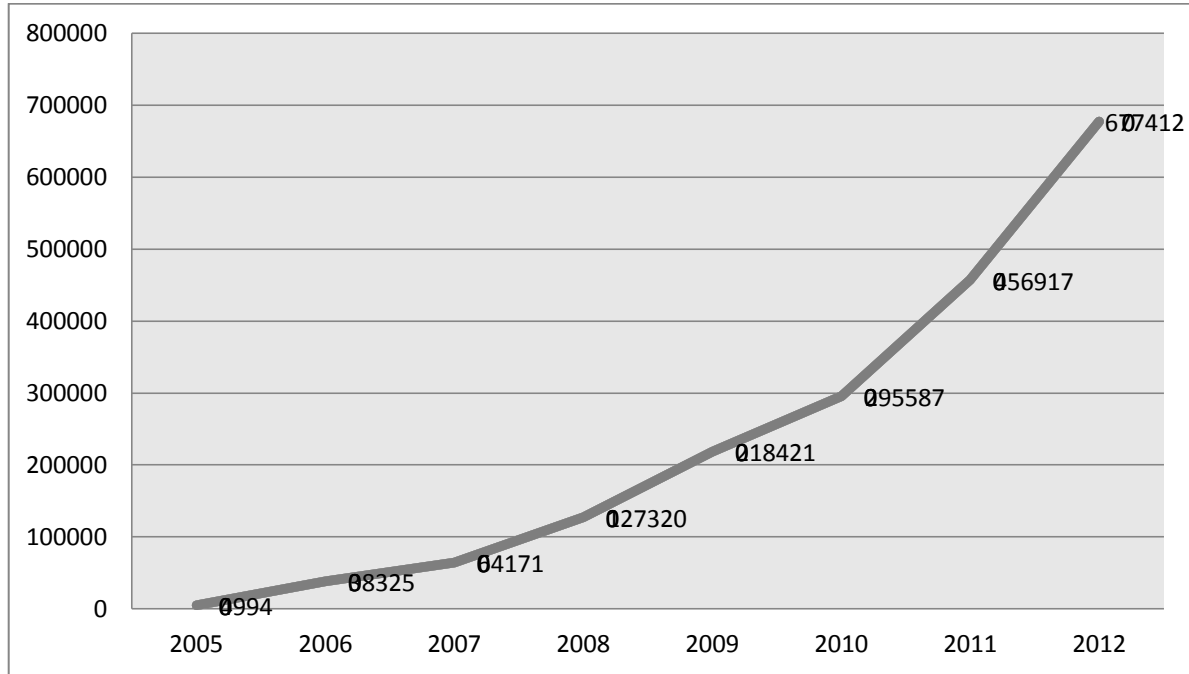
تبقى الإشارة في الأخير أن تحقيق هذه القروض لهذا الهدف (المساهمة في تنويع الاقتصاد) مرتبط أساسا بمدى المتابعة لهذه المشاريع من جهة، واعتماد الأسس العلمية وأصحاب الكفاءات في الاستهداف بالتمويل .

¹ - عبد الله بن منصور، مرجع سابق، ص 08

3 - دور تمويلات الوكالة في محاربة البطالة:

تعتبر ظاهرة البطالة من أكبر المشاكل التي تواجهها الجزائر، والتي يمكن أن تهدد الاستقرار الاجتماعي والسياسي لارتفاع عدد السكان من جهة، وزيادة نسب البطالين من الشباب المتخرجين من الجامعات من جهة أخرى، من أجل هذا سعت الدولة للحد منها وذلك باستحداث عديد الأجهزة من بينها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، وبالنظر في أرقام الوكالة نجد أن مناصب الشغل قد ارتفعت من 4994 منصب شغل في العام 2005 وانتقلت إلى 38325 منصب شغل في العام 2006، مروراً بـ 295587 منصب شغل في العام 2010، لتستقر عند 677412 منصب شغل في العام 2012، و الشكل التالي يبين عدد مناصب الشغل المستحدثة من طرف الوكالة في الفترة (2005-2012) .

الشكل (3-03) : حصيلة مناصب الشغل المستحدثة في الوكالة في الفترة (2005-2012)



المصدر : الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على الموقع www.angem-dz.org

تشير الإحصائيات الواردة في الجدول (3-09) إلى أن نسبة مساهمة الوكالة في التوظيف الإجمالي قد انتقلت من 0.06 % سنة 2005 إلى 3.03 % سنة 2010، وهي نسبة رغم أنها ضعيفة ولكنها مهمة، وتشير الإحصائيات كذلك إلى أن مجهودات الوكالة في توفير مناصب

العمل، قد ساهمت في تخفيض معدل البطالة من 15.30 % سنة 2005، إلى 10 % سنة 2010¹، الأمر الذي يبين الحاجة لزيادة الاهتمام بهذه الآلية ودعمها من أجل تحقيق أهدافها خاصة في مجال مكافحة البطالة والهشاشة الاجتماعية الناتجة عن الفقر، ويوضح الجدول كذلك مساهمة الوكالة في توفير فرص العمل ومساهمتها في خفض معدلات البطالة في الجزائر في الفترة (2005-2010) وهي آخر سنة أجرى فيها الديوان الوطني للإحصائيات دراسة تتعلق بهذا الشأن، مع الإشارة إلى أن فرص العمل التي وفرتها الوكالة سنتي 2011 و 2012 هي على التوالي 161417 و 219640 فرصة عمل وهو ما يدل على الدور المتعاظم للوكالة في توفير فرص عمل وخفض معدلات البطالة .

الجدول (3-09): نسبة مساهمة الوكالة في التوظيف في الفترة (2005-2010)

البيان السنوات	معدل البطالة (%)	العدد الإجمالي للعاملين (عامل)	عدد الوظائف المحدثّة من طرف الوكالة (وظيفة)	نسبة مساهمة الوكالة في التوظيف (%)
2005	15.30	8044220	4994	0.06
2006	12.30	8868804	38325	0.43
2007	13.8	8594243	64171	0.75
2008	11.3	9146000	127320	1.40
2009	10.2	9472000	218421	2.30
2010	10	9735000	295587	3.03

المصدر : ناصر مغني ، القرض المصغر كإستراتيجية لخلق مناصب شغل في الجزائر ،مرجع سابق ص 12

ثانيا:مساهمة التمويل الأصغر في تحقيق البعد الاجتماعي والبيئي للتنمية المستدامة في الجزائر

1 - دعم الاستقرار الاجتماعي:

بالإضافة لكونها واحدة من أدوات إدماج المرأة في سوق العمل وما ينجر عن ذلك من استقرار المرأة، وبالتالي أسرته والمجتمع ككل، تساهم القروض الحسنة في الوكالة في دعم توظيف الشباب، الذين هم من أوائل المستهدفين من برامجها ،خاصة أصحاب الشهادات الجامعية و المهنية، وفي هذا الصدد تبرز فئة الشباب كأحد أبرز المستفيدين من الوكالة حيث تمثل نسبة

¹ - ناصر مغني ، مرجع سابق، ص 12 .

الشباب بين سن (18-29) 40 %، بينما فئة الشباب بين سن (30-39) تمثل ما نسبته 32%، هذا الأمر من شأنه أن يساعد على تخفيف حدة الضغوط عليهم، ومن ورائهم تحقيق الاستقرار الاجتماعي ككل والجدول التالي يوضح ذلك توزيع المستفيدين من قروض الوكالة حسب الشريحة العمرية في الفترة 2000-2012 كما يلي :

الجدول(3-10) : توزيع المستفيدين حسب الشريحة العمرية في الفترة (2005-2012)

النسبة %	المجموع	النساء	الرجال	الفئة العمرية
39,33%	177 626	90 747	86 879	18-29 سنة
31,94%	144 239	86 473	57 766	30-39 سنة
16,72%	75 514	54 121	21 393	40-49 سنة
8,77%	39 621	30 554	9 067	50-59 سنة
3,23%	14 608	11 609	2 999	ما فوق 60 سنة
100%	451 608	273 504	178 104	المجموع

– Source : Bilan des réalisations de l'ANGEM de 2005 à décembre 2012

2 - دور التمويل الأصغر في تمكين المرأة

تعتبر النساء أكبر المستفيدين من قروض التمويل الأصغر حول العالم، لما لذلك من أثر تنموي كبير سواء على المرأة أو على مستوى عائلتها أو حتى تأثير ذلك على التنمية الاقتصادية ككل كما سبقت الإشارة إليه، والجزائر نحت المنحى نفسه، فنجد أن النساء هن أكبر المستفيدات من قروض التمويل الأصغر للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر كما هو مبين في الجدول الموالي:

الجدول(3-11): حصيلة السلف بدون فوائد موزعة حسب قطاعات النشاط خلال الفترة (2005-2012).

حسب جنس المستفيد		
النسب المئوية	عدد السلف	
58,60%	273604	النساء
43,39%	178104	الرجال
100%	451608	المجموع

المصدر : بناء على معطيات متوفرة على موقع الوكالة www.angem-dz.org

من خلال الجدول يتضح أن النساء هن أكبر المستفيدين من حصة القروض الممنوحة من طرف الوكالة بنسبة 58.60% ، أولا لأنهن مستهدفات بالدرجة الأولى بهذه القروض، ثانيا وكما سبقت الإشارة إليه فإن القروض الموجهة لشراء المواد الأولية قد بلغ 423329 قرض بنسبة 93,73% والنساء عموما أكثر اهتماما بقروض شراء المواد الأولية لممارسة الأنشطة اليدوية التقليدية والحرفية (نسيج، خياطة...إلخ).

3 - دور تمويلات صندوق الزكاة في مكافحة الفقر في إطار التنمية المستدامة

أ - إمكانيات صندوق الزكاة في محاربة الفقر¹

يعتبر صندوق الزكاة أداة فعالة لمكافحة الفقر والبطالة، من خلال القروض الحسنة التي يقدمها والمبالغ التي يمول بها العائلات ويمكن أن نوضح ذلك كما يلي:

بلغ الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر سنة 2012 حدود 201 مليار دولار (موقع جامعة الدول العربية)، فالحصيلة التي تخرج كزكاة من أموال الجزائريين في هذه السنة تقدر بـ 20.1 مليار دولار أي بحوالي 1593.783 مليار دينار جزائري²، باعتبار حصيلة الزكاة في الجزائر لا تقل عن 10 % كونها دولة تتمتع بموارد طاقوية، الأمر الذي يسهم في تحقيق ما يلي:

- النسبة الموجهة للقروض الحسنة من حصيلة الزكاة في كل ولاية هي 37.5 % ، كما أن المبلغ المخصص لكل قرض حسن يتراوح بين 20000000 - 50000000 سنتيم وعليه :
- المبلغ الإجمالي الممكن تخصيصه للقروض الحسنة هو: 597.67 مليار دينار جزائري (أي $597.67 = 1593.783 \times 0.375$) و بالتالي عدد مناصب الشغل الممكن توفيرها من خلال هذه الحصيلة تتراوح بين 29833 - 11953 منصب شغل كل سنة (أي $597.67/0.02$ أو $597.67/0.05$).

¹ - عبدالله بن منصور ، صندوق الزكاة كآلية لمحاربة الفقر ،مرجع سابق ،ص08 .

² - المرجع نفسه، ص09.

➤ كما أن القروض الحسنة المقدمة يتم استرجاعها في أجل أقصاه خمسة سنوات ليتم توزيعها فيما بعد على شباب بطالين آخرين، ومن ثم ستضاعف عدد مناصب الشغل الممكن أن يوفرها صندوق الزكاة كل سنة.

➤ حصيلة الزكاة الأخرى المخصصة كمساعدات مالية للعائلات الفقيرة والتي تقدر بـ 50 % من الحصيلة الإجمالية للزكاة، تقدر في هذه الحالة بـ 796.89 مليار دينار جزائري (أي $796.89 = 1593.783 \times 0.5$) و تحقيقها من طرف صندوق الزكاة الجزائري وتوزيعها على الفقراء بطريقة عادلة يمكن أن يكون له تأثير كبير على مضاعفة الطلب الاستهلاكي ومن ثم زيادة الإنتاج، وبالتالي زيادة الطلب على العمل ومن ثم المساهمة في علاج مشكلة الفقر و البطالة في الوقت نفسه.

➤ كما أن زكاة الجالية الجزائرية في الخارج هامة كذلك، بحيث يمكن أن تصل إلى 200 مليون دولار على أقل تقدير ممكن، علما أنه بالارتكاز إلى تحويلات الجزائريين الرسمية وغير الرسمية، والتي بلغت سنة 2008 أكثر من 3 ملايين دولار، فإن زكاة الجالية المقيمة في فرنسا لوحدها لا تقل عن 100 مليون أورو .

➤ إن هذه التقديرات تبين أنه لو تمكن صندوق الزكاة من جمع 50 % منها فقط و سخر مجموعة من الآليات لذلك، و تم توزيعها بطريقة فعالة لاستطاع إنشاء مشروعات استثمارية وإنتاجية و توفير فرص العمل للشباب ومساعدات مالية للفقراء العاجزين عن العمل ولاستطاع أن يعالج مشكلتي الفقر و البطالة بالجزائر خلال سنوات قليلة.

ب - تقييم دور تمويل صندوق الزكاة في مكافحة الفقر:

ب.1 - تمويل العائلات الفقيرة : نلخص أهم ما حققه الصندوق في مجال تمويل العائلات الفقيرة في شكل مساعدات مالية في الجدول التالي :

الجدول (3-12) : حصيلة المستفيدين من زكاة المال في الفترة (2003-2012)

السنوات	عدد الطلبات	عدد المستفيدين
2003	5 739	4 441
2004	39 881	27 112
2005	72 847	59 019
2006	96 221	76 098
2007	104 551	83 446
2008	97 837	73 040
2009	94 991	76 465
2010	102 105	83 066
2011	125 419	108 142
2012	126 290	104 750
المجموع	865 881	695 579

المصدر : معلومات متحصل عليها من وزارة الشؤون الدينية .

نقرأ من الجدول السابق أن عدد العائلات المستفيدة من زكاة المال في شكل مساعدات مالية قد ارتفع من سنة 2003 حيث كان عدد المستفيدين يقدر بـ 4441 عائلة، ووصل عام 2007 إلى 83446 مستفيد، ليبدأ العدد في الانخفاض سنتي 2008 و 2009 لتراجع إيرادات الصندوق بسبب الحملات التشويحية التي شُنَّت عليه، ومع الحملات المضادة التي قامت بها وزارة الشؤون الدينية من أجل تحسين صورة الصندوق، عاد عدد المستفيدين للارتفاع مجددا ليبلغ عام 2012 أكثر من 100000 عائلة، الأمر الذي يساعد حتما العائلات المستفيدة على مواجهة تبعات الفقر الذي يعيشونه وتخفيف وطأته .

ب.2 - مساهمة التمويل بالقرض الحسن في مكافحة الفقر

تشير الإحصائيات المتوفرة عن القرض الحسن في إطار صندوق الزكاة، أن عدد المستفيدين منه والذين ساهم الصندوق في تمويل مشاريعهم المصغرة ينمو كل سنة كما يلي:

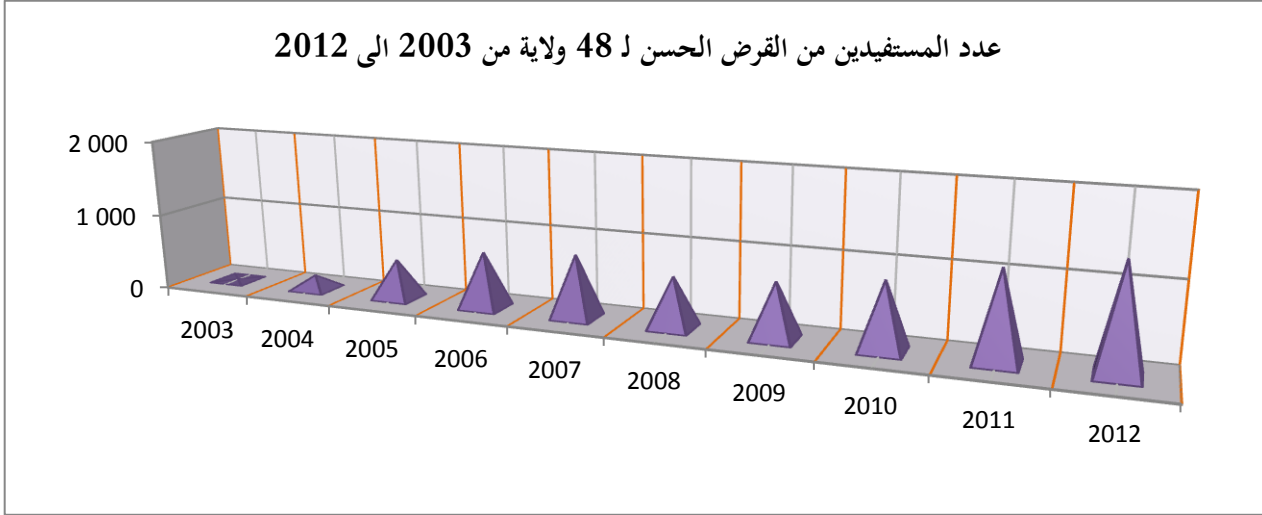
الجدول (3-13): المستفيدون من القرض الحسن في الفترة (2003-2012)

السنوات	عدد الطلبات	عدد المستفيدين
2003	7	7
2004	1 193	186
2005	1 786	516
2006	2 167	731
2007	1 855	814
2008	1 951	654
2009	2 073	716
2010	2 602	858
2011	3 447	1 125
2012	5 077	1 338
المجموع	22 158	6 945

المصدر : معلومات متحصل عليها من وزارة الشؤون الدينية

يشير الاتجاه العام في الجدول إلى ارتفاع عدد المستفيدين من قروض حسنة من سنة إلى أخرى ما يرفع من مناصب الشغل التي توفرها هاته القروض للشباب ، حيث بلغ عدد المستفيدين من القروض الحسنة سنة 2012 ما يقرب من 1338 مستفيد في حين كان العدد الإجمالي للمستفيدين من القروض منذ نشأته 6945 مستفيد وهو رقم وإن كان صغيرا ، إلا أنه كلما زادت حجم حصيلة الصندوق كلما تمكن من خلق مناصب شغل إضافية ، وهو ما يظهر الأثر التنموي المستدام ، الذي يمكن أن تلعبه تمويلات صندوق الزكاة ممثلا في المنافع الاقتصادية من قبيل مكافحة البطالة وتنويع الاقتصاد الجزائري ، بالإضافة لمكافحة الفقر وتحسين المستوى المعيشي للعائلات المستفيدة من تمويلات صندوق الزكاة ، سواء عن طريق تمويل المشاريع مباشرة أو التمويل العيني الخيري الذي تحصل عليه .

الشكل (3-04) : عدد المستفيدين من القرض الحسن لـ 48 ولاية في الفترة (2000-2012) .



المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول (3-11) .

المبحث الثاني: التجربة السودانية في التمويل الإسلامي الأصغر

نشير بداية إلى النظام المصرفي السوداني نظام إسلامي بالكامل، ويتكون من 21 بنكاً وطنياً و 281 فرعاً (كلها بنوك إسلامية ومملوكة للقطاع الخاص في أغلبها)، وتساهم صيغ البيوع (المربحة والسلم) بأكثر من 50% من مبلغ التمويل الكلي منذ العام 1996 بينما صيغ المشاركة والمضاربة، التي تعتمد على توزيع الأرباح تستحوذ على 34% مما يعني أن البنوك الإسلامية لا تعتمد على صيغتي المشاركة والمضاربة في التمويل بشكل كبير¹.

المطلب الأول: استعراض أهم ملامح التمويل الإسلامي الأصغر

أولاً: سياسات التمويل الأصغر في السودان

1 - سياسات التمويل الأصغر : بدأ الاعتراف الجزئي والمتصاعد بقطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة في السودان في مطلع التسعينات، حيث ولأول مرة أدخلت السياسة التمويلية لبنك السودان المركزي الحرفيين كأحد القطاعات ذات الأولوية في التمويل المصرفي، وبدأ الاعتراف الكلي بهذا القطاع مع السياسة التمويلية في العام 1994/ 1995، حين تم وضع الحرفيين والمهنيين الصغار ضمن القطاعات ذات الأولوية إلى جانب قطاعات مثل الزراعة والصناعة

¹ - يونيكورنز للاستشارات المحدودة، تأثير سياسات الاقتصاد الكلي على التمويل الأصغر في السودان، السودان، فبراير 2006، ص 10 .

وغيرها¹، وفي إطار سياسة بنك السودان المركزي لعام 2012 المستندة بصورة أساسية على موجّهات وأهداف البرنامج الاقتصادي للدولة (2012-2014)، والذي يهدف لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاستقرار الاقتصادي، تم اعتماد محور التمويل الأصغر واحدا من أجل ذلك، عبر تشجيع التمويل الأصغر للمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، وذلك عبر زيادة مساهمة مشروعات التمويل الأصغر في الدخل القومي، توفير فرص العمل، تخفيف حدة الفقر وتحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية، حيث تم إلزام المصارف بتخصيص نسبة 12% على الأقل بعد أن كانت 5% ثم 7% من المحفظة التمويلية لكل مصرف لتوجه لبرامج التمويل الأصغر ومتناهي الصغر، وبلغ عدد مؤسسات التمويل الأصغر 12 مؤسسة خلال العام 2012² ما يعني أن التمويل الأصغر في السودان هو سياسة دولة لتحقيق التنمية المستدامة.

2 - إنشاء وحدة التمويل الأصغر³ في إطار استراتيجية بنك السودان المركزي بتشجيع وتنمية قطاع التمويل الأصغر، أنشأ وحدة متخصصة لذلك، هي وحدة التمويل الأصغر بغرض تحقيق الأهداف التالية :

- تطوير قطاع التمويل الأصغر؛
- تنظيم ورقابة مؤسسات التمويل الأصغر؛
- وضع الإطار الرقابي و تنفيذه؛
- تنفيذ برامج للتمويل تدريبية عبر مؤسسات التدريب؛
- إعداد برامج للتمويل الأصغر حسب المواصفات العالمية.

وعموما تضطلع الوحدة برسم السياسات الخاصة بتشجيع وتطوير الصيرفة الاجتماعية والاقتصادية في مجال التمويل الأصغر وذلك سعيا نحو إقامة مؤسسات وأنشطة فاعلة في هذا الجانب، بهدف

¹ - المرجع نفسه ، ص 21 .

² - بنك السودان المركزي ، التقرير السنوي الثاني والخمسون ، 2012 ، ص 26 .

³ - مصطفى محمد مسند ، استراتيجية إدارة مخاطر التمويل الأصغر بالمصارف السودانية ، دون تاريخ ، ورقة بحثية نسخة (pdf) ص13 منشورة على موقع البوابة العربية للتمويل الأصغر : www.arabicfinancegateway.org .

تخفيض حدة الفقر وسط قطاعات المجتمع، بالإضافة إلى دفع النشاط الانتاجي لتحقيق التنمية الشاملة في أنحاء البلاد وفق النظم الإسلامية¹.

3- البرامج الاجتماعية : بالإضافة إلى البنوك التجارية والمخصصة يتم منح التمويل الأصغر في السودان عن طريق مجموعة من البرامج الاجتماعية الحكومية المحلية والعالمية، ومن أكثر الجهود الاجتماعية للادخار والاقتراض غير الرسمي المنتشرة في السودان ما يعرف بالصندوق أو (الختة) أو مساهمات (الدوار)، و هو عبارة عن صندوق اجتماعي ادخاري يساهم فيه الأفراد في القرية نفسها (نظام الدوار) ويديرونه وتوزع فيه المبالغ حسب الاتفاق بين الأعضاء في بداية إنشاء الصندوق، وتستخدم موارده في أغلب الأحيان في الصرف الخاص بالمشروعات الصغيرة (الإيجار، تمويل رأس المال العامل، شراء المعدات .. إلخ²). بالإضافة للبرامج التي تنفذها شركة التنمية الريفية ومؤسسة التنمية الاجتماعية وبرامج ديوان الزكاة، والمنظمات الدولية مثل (OXFAM) و (ADRA) وغيرها³.

ثانيا : مفهوم التمويل الأصغر في السودان

لا يوجد تعريف موحد تجتمع عليه مختلف الجهات المعنية بالتمويل الأصغر في السودان، وإنما تعرّفه إما من خلال نوعية المشاريع التي يهتم بها، أو من خلال المبالغ التي يتم تمويل المشاريع بها، فورد بلائحة شروط الترخيص لمصارف التمويل الأصغر بالسودان، أن المشروع الصغير يقصد به العمل الذي يحتاج تشغيله إلى تمويل صغير وأن إدارته عادة ما تقوم على مالك واحد أو منظم عمل صغير يعمل لوحده أو يستخدم عددا قليلا من الناس وبصورة رئيسية أعضاء الأسرة المقربين بأجر إضافي ... أما الإطار الاقتصادي لنشاطات المشروعات الصغيرة فهي تتضمن الانتاج البدائي والحرفي⁴.

¹ - محمد علي الحسين ، دور وحدة التمويل الأصغر في تطوير واستدامة تمويل الشرائح الضعيفة وتخفيف حدة الفقر، دون تاريخ، نسخة pdf منشورة على موقع وحدة التمويل الأصغر على الرابط : www.mfu.gov.sd

² - يونيكونز للاستشارات المحدودة، مرجع سابق، ص 28 .

³ - معهد علوم الزكاة ، دورة خدمات التمويل الأصغر، الخرطوم، مارس، 2013 ، ص 28.

⁴ - بنك السودان المركزي ،لائحة شروط الترخيص لمصارف التمويل الأصغر لسنة 2006 .

كما عُرِف في موجّهات سياسة التمويل الأصغر ببنك السودان المركزي، على أنه التمويل الأقل أو يساوي واحد مليون جنيه (خمسة آلاف دولار) في المرحلة الأولى، والقطاع المستفيد من التمويل يعرف في الصيرفة السودانية بقطاع التنمية الاجتماعية، وهو يشمل الحرفيين والمهنيين وصغار المنتجين والأسر المنتجة¹، وتعرّف الأسر المنتجة على أنها تلك النشاطات التي تشغل أقل من 10 عمال ولا تستخدم الأساليب والتكنولوجيا الحديثة . كما يشير التمويل الأصغر في السودان إلى النشاطات المدرة للدخل وهي مشروعات الهدف منها الاعتماد على المهارات الذاتية والسعي الجاد لإيجاد دخل معقول لمساعدة الأسرة من الناحية المعيشية، عن طريق الدخول في نشاط اقتصادي (إنتاجي أو خدمي) ويمول في العادة من صندوق الخطة أو الدوار في شكل تضامن محلي²، وجاء في تعريف وحدة التمويل الأصغر له على أنه³ " يقصد به كل تسهيل مالي للفقير النشاط اقتصاديا بحيث لا يتجاوز 20.000 جنيه سوداني للفرد وحسب ما يقرره البنك المركزي من وقت لآخر، وذلك للمساعدة في أي من الآتي :

- إنشاء أو تطوير نشاط إنتاجي أو خدمي خاص بهدف ادماجهم اقتصاديا (الفقراء)؛
- اقتناء، إصلاح أو بناء سكن خاص بالفقير أو تزويده بالخدمات الضرورية مثل الكهرباء والماء؛
- القيام بأي نشاط اقتصادي لتوليد الدخل أو توفير فرص العمل.

وعموما يعرف على أنه تقديم حزمة متكاملة من الخدمات المالية (قروض، ادخار، تأمين) وخدمات غير مالية (تدريب، نصح ومشورة) لذوي الدخل المحدود بهدف ادخالهم دائرة الانتاج لتحقيق التغيير الاقتصادي وتحسين مستوياتهم المعيشية .

¹ - مصطفى محمد مسند، مرجع سابق، ص04 .
² - عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل، نقويم تجربة التمويل الأصغر الإسلامي في السودان، خلال الفترة (2000-2010) ،مداخلة ضمن المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي "النمو المستدام والتنمية الشاملة من منظور إسلامي"، الدوحة، ديسمبر 2011، ص 05-06.
³ - محمد علي الحسين، وحدة التمويل الأصغر لبنك السودان المركزي، مرجع سابق، ص 06-07 .

ثالثا: أهم المؤسسات المصرفية التي تقدم خدمات التمويل الأصغر

1 - مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية¹ : يسعى البنك لتحسين الوضع المعيشي لمختلف قطاعات المجتمع، على أن تكون متوافقة مع القواعد التأسيسية التي ترمي للمحافظة على كرامة الانسان وتمكينه من عمارة الأرض، بالإضافة لتوجيه موارد المجتمع نحو النشاطات التي تعمق مفهوم التنمية المستدامة في إطار الاقتصاد الكلي للدولة ، أما الأهداف التفصيلية فقد تركزت على التعامل مع الفقراء من صغار المنتجين والحرفيين والأسر المنتجة، الذين لا يملكون ضمانات عقارية تؤهلهم للحصول على تمويل من المصارف التجارية والمتخصصة، كما تركز استراتيجية المصرف على تنفيذ السياسات العامة للدولة في مجال محاربة الفقر، كما جاء في قانون المصرف أنه يستهدف القطاع النسوي ذوي الدخل المحدود، الطلاب وصغار المهنيين .

أ -أهداف المصرف:

- المساعدة في تحقيق جهود الدولة في تخفيف وطأة الفقر على الشرائح الضعيفة؛
- توفير فرص الكسب لها ورعيته بالتمويل ودعم المشروعات التي تناسبها؛
- تنمية الوعي الادخاري وتجميع المدخرات واستثمارها في مجالات التنمية الاجتماعية؛
- تطوير وتعميق مفهوم المصرف الإسلامي الشامل وتقديم نموذج للصيرفة الاجتماعية ؛
- توجيه موارد المجتمع نحو الأنشطة التي تعمق مفهوم التنمية المستدامة .

ب- منتجات التمويل الأصغر للمصرف : يقوم المصرف بتقديم خدمات مالية متعددة، مثل تمويل الأعمال الصغيرة المدرة للدخل، تسليف الطلاب، تمويل الانتاج الزراعي والحيواني، حفر الآبار، حفظ المدخرات، تمويل إدخال الكهرباء وشبكات المياه، وخدمات غير مالية مثل التدريب وبناء القدرات للشرائح المستهدفة والمساعدات الفنية والإدارية .

ج- طرق التمويل لدى المصرف: يقدم المصرف التمويل للفقراء النشطين اقتصاديا في حدود مبلغ لا يتجاوز 10.000 جنية، بالإضافة للتمويل ذي البعد الاجتماعي الذي يشمل مشروعات تنمية

¹ - التقرير السنوي مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية، 2010، ص05 .

في مجال الصحة والتعليم، المياه والكهرباء، التمويل التجاري لأصحاب الودائع الكبيرة. وبلغ إجمالي التمويل المقدم من البنك، ما يقارب 50 % في سنة 2006 من إجمالي تمويل القطاع المصرفي لشرائح وقطاعات التمويل الأصغر المختلفة، ما يعكس أهميته في السوق والدور التنموي المستدام الذي يقوم به. ويبين الجدول التالي تطور النشاط للمصرف في الفترة (2000-2010).

الجدول (3-14): تطور نشاط مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية في منح التمويل الأصغر في الفترة (2000-2010)

الوحدة: ألف جنيه

البيان	حجم التمويل المصرفي الفعلي الكلي الممنوح للتتمويل الأصغر	حجم التمويل الأصغر الفعلي الممنوح من مصرف الادخار	نسبة تمويل مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية /إجمالي التمويل الأصغر
ديسمبر 2000	72655	5682	7.8
ديسمبر 2001	88997	5865	7
ديسمبر 2002	91430	6409	5.4
ديسمبر 2003	122930	6636	10.8
ديسمبر 2004	196429	21146	10.8
ديسمبر 2005	247391	52000	21
ديسمبر 2006	148614	74000	49.8
ديسمبر 2007	232240	88400	38.1
ديسمبر 2008	243164	88390	36.4
ديسمبر 2009	334900	98847	29.6
ديسمبر 2010	449682	127406	38.3

المصدر : عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل، مرجع سابق، ص 19 .

2 - بنك الأسرة¹ : نشأ البنك بمبادرة من القطاع الخاص ولقي دعماً من الحكومة، باعتبار البنك إدارة فاعلة في برنامج مكافحة الفقر، لذلك سُجِّلَ البنك شركة مساهمة بين القطاع العام والخاص. البنك مؤسسة مصرفية اقتصادية واجتماعية متخصصة في مجال خدمات التمويل الأصغر، يمتلك البنك رؤية في المساهمة بفعالية في تقديم خدمات مالية جيدة ومتنوعة مستدامة متاحة للفئات

¹ - بنك الأسرة، التقرير السنوي، 2010، ص 07.

المستهدفة، تكون مناسبة لهم وتساهم في تحسين ظروفهم وقد تجاوز التمويل القائم بالبنك 143 مليون جنيه حتى أغسطس (أوت) 2011¹.

أ - أهداف البنك :

- المساهمة في برامج خفض الفقر؛
- توفير فرص العمل وسط الشرائح المستهدفة؛
- إعلاء قيم العمل والانتاج في المجتمع؛
- تنشيط الفئات المستهدفة في حركة الحياة الاقتصادية والاجتماعية؛
- رفع الوعي الادخاري وسط الشرائح المستهدفة؛
- استقطاب الموارد المحلية والخارجية لإعادة توظيفها لصالح الفئات المستهدفة.

ب - عملاء ومجالات عمل البنك: يستهدف البنك الفقراء النشطين اقتصاديا وصغار المنتجين من المزارع والرعاة والصيادين و الحرفيين وأصحاب الأعمال الصغيرة، وكذلك خريجو المعاهد والمرأة، وذلك بتقديم الخدمات المالية الصغيرة وكذلك الخدمات غير المالية والترويج للمشروعات الصغيرة وإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية لها، والجدول التالي يوضح تطور التمويل الممنوح من البنك لفائدة مشروعات التمويل الإسلامي الأصغر .

الجدول (3-15): تطور نشاط بنك الأسرة في منح التمويل الأصغر في الفترة (2008-2010)

الوحدة: ألف جنيه

البيان	حجم التمويل المصرفي الفعلي الكلي الممنوح للتتمويل الأصغر	حجم التمويل الأصغر الفعلي الممنوح من مصرف الادخار	نسبة تمويل مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية / إجمالي التمويل الأصغر
ديسمبر 2008	243164	10900	4.5
ديسمبر 2009	334900	64200	19.2
ديسمبر 2010	449682	102400	22.8

المصدر : عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل، مرجع سابق، ص 21 .

¹ - موقع وحدة التمويل الأصغر على الرابط: <http://www.mfu.gov.sd> شهود يوم 12-09-2013 .

من خلال استعراض مميزات أهم مصرفين في كل من القطاعين العام والخاص، يتضح أن بنوك التمويل الإسلامي الأصغر في السودان تهتم بمكافحة الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال التمويل الإسلامي الأصغر في إطار مبادئ التنمية المستدامة .

المطلب الثاني: مساهمة التمويل الإسلامي الأصغر في تحقيق التنمية المستدامة

يتعرض هذا الجزء من البحث، لدور التمويل الإسلامي الأصغر في تحقيق التنمية المستدامة، من خلال إبراز أهم النتائج التنموية لأهم التجارب، التي اعتمدته في تمويل مشاريع الفقراء.

أولاً : صناعة التمويل الإسلامي الأصغر في السودان : تقدم البنوك الإسلامية في السودان خدمات التمويل الإسلامي الأصغر على نطاق واسع، وتعتبر بذلك من الدول الرائدة في الدول العربية التي تقدم هذه المنتجات، حيث جاء في استبيان شبكة البلدان العربية للتمويل الأصغر الذي أجرته بالتعاون مع المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، وبتنسيق من الوكالة الفرنسية للتنمية حول التمويل الإسلامي الأصغر في المنطقة العربية سنة 2012، أنه يوجد في السودان 9 مؤسسات مالية تقدم خدماتها لـ 396940 عميل تتوافق مع الشريعة الإسلامية بنسبة 100% ونلخص أهم نتائج الاستبيان في الجدول والشكل التاليين :

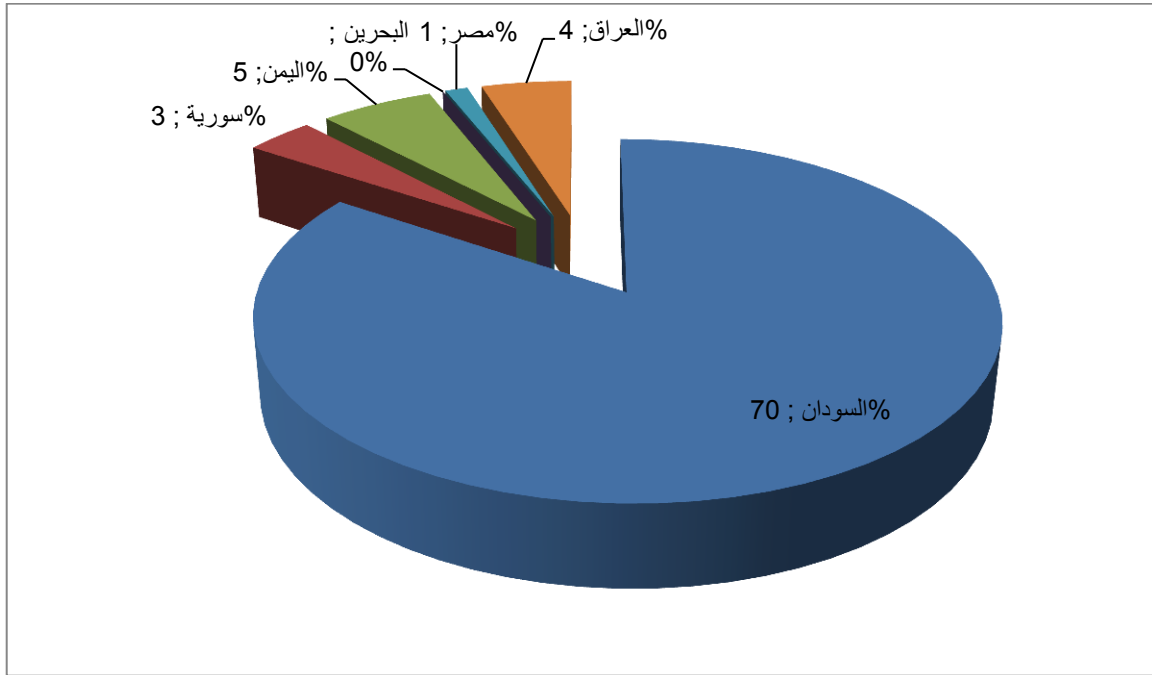
الجدول(3-16): مقدمو خدمات التمويل الإسلامي الأصغر في بعض الدول من بينها السودان

الدولة	عدد المؤسسات	عدد عملاء المنتجات التقليدية	إجمالي محفظة القروض التقليدية	متوسط حجم تمويل المنتجات التقليدية \$	عدد العملاء للمنتجات مع الشريعة	إجمالي محفظة التمويل مع الشريعة	متوسط حجم تمويل المنتجات المتوافقة مع الشريعة \$	نسبة التمويل الإسلامي من التمويل الإجمالي
فلسطين	7	5810	9783910	1648	3289	11427706	3475	36%
السعودية	1	0	0	0	4889	6000000	1227	100%
السودان	9	0	0	0	396940	7045719	18	100%
سورية	1	1128	1560000	1383	16300	11040000	677	94%
اليمن	4	0	0	0	28782	7041943	245	100%

المصدر: استبيان شبكة التمويل الأصغر للبلدان العربية (سنايل)، 2012، ص 02 .

وتحوز هذه البنوك على نسبة 70 % من عملاء هذه الصناعة في الوطن العربي كما يلي :

الشكل (3-05): عدد العملاء للمنتجات المتوافقة مع الشريعة في بعض البلدان العربية



المصدر : بالاعتماد على معطيات استبيان شبكة التمويل الأصغر للبلدان العربية (سنابل) ، 2012، ص 02 .

ثانيا: تجارب تنمية التمويل الإسلامي الأصغر في السودان

1 - تجربة التمويل الإسلامي الأصغر التنموية لبنك الخرطوم :

تأسست وحدة التمويل الإسلامي الأصغر في بنك الخرطوم في أكتوبر 2009، بالتعاون الفني مع البنك الإسلامي في جدة وشركة IBF GROUPE و إشراف بنك السودان المركزي وتعمل الوحدة من خلال محورين :

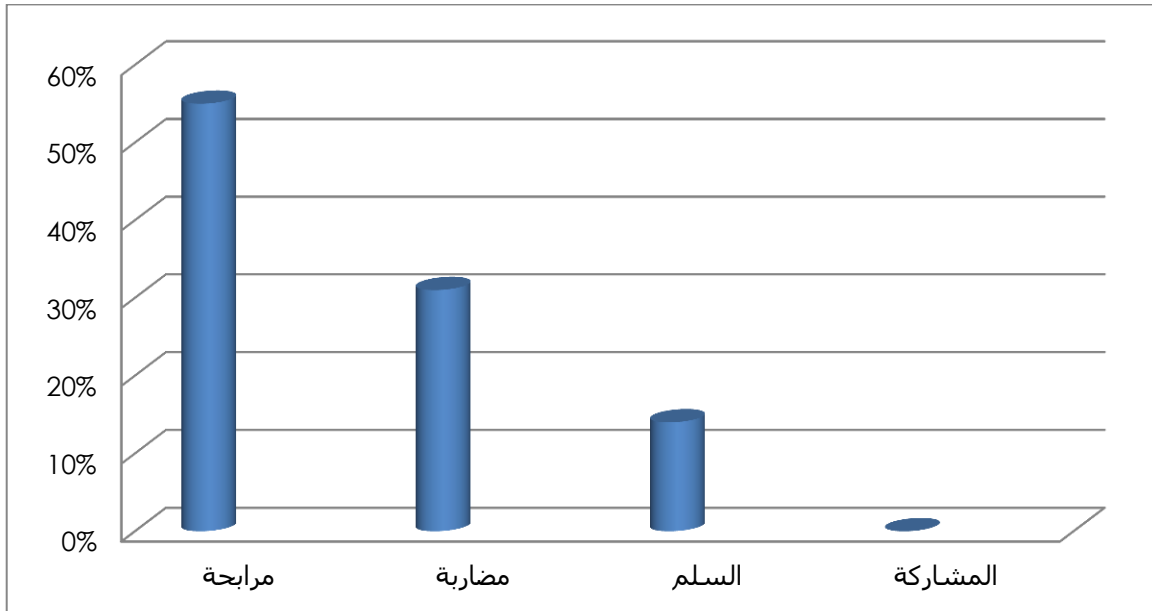
- إعداد وتأسيس مؤسسة "إرادة" للتمويل الإسلامي الأصغر كمؤسسة تابعة لبنك الخرطوم؛
- تقديم خدمة التمويل الإسلامي الأصغر عبر بنك الخرطوم و محفظة الأمان.

كما تعمل الوحدة أيضا على إنجاح فكرة التمويل الإسلامي الأصغر ونقل التجربة إلى بلدان أخرى، وتعتبر محفظة الأمان استراتيجية مبتكرة بين ديوان الزكاة والمصارف السودانية، باستخدام مصارف الزكاة المخصصة لشريحة الفقراء الناشطين اقتصاديا(مصرف المساكين)،

لتميتهم اجتماعيا والخروج بهم من دائرة الفقر (كأول محفظة من نوعها)، رأسمال المحفظة 200 مليون جنيه سوداني، مساهمة ديوان الزكاة 50 مليون جنيه والمصارف بمبلغ 150 مليون، وبنك الخرطوم هو المضارب وقد بلغ حجم التمويل 128 مليون جنيه واستهدف 100 ألف مستفيد حتى سنة 2012¹.

أ - صيغ التمويل في البنك : تتنوع الصيغ التي يستخدمها البنك في تمويل المشاريع، لكن تبقى المربحة الصيغة الأكثر استعمالا في عمليات البنك، تليها المضاربة ثم السلم والمشاركة بصفة أقل وذلك كون المربحة ذات نسبة مخاطرة قليلة، بالإضافة لكونها سهلة الفهم للعميل ويمكن توضيح أهم الصيغ المستخدمة في البنك في الشكل التالي :

الشكل (3-06): أهم الصيغ التمويلية المستخدمة في بنك الخرطوم



المصدر: بالاعتماد على تجربة بنك الخرطوم، نماذج مبتكرة من التمويل الأصغر الإسلامي، مداخله ضمن مؤتمر سنابل التاسع، السودان نوفمبر 2012، ص 06.

ب - مساهمة تمويلات بنك الخرطوم في تحقيق التنمية المستدامة :

يقوم البنك بتمويل المشاريع التعاونية الأسرية (منهجية الإقراض الجماعي)، وفي هذا الصدد قام البنك بتمويل 125 أسرة بمجموع 500 مستفيد في إطار مشروع أبو حليلة للبيوت

¹ - تجربة بنك الخرطوم، المرجع نفسه، ص 03-04.

المحمية والذي يمول خصيصا خريجي الجامعات وأسرهم بصيغة المضاربة، وذلك بمبلغ إجمالي بلغ في الفترة (2009-2012) ما يقارب 9 مليون جنيه (1.5 مليون دولار)، وأهم منتجات هذه البيوت الطماطم والأرانب وحتى اللحوم بأنواعها الحمراء والبيضاء، كما يساهم في توفير مدخل شهري للمستفيد وعائلته يبلغ 500 جنيه سوداني ويصبح 1500 جنيه بعد التمويل ويزداد مع مرور الوقت بحجم كبر المشروع .

كما يمول البنك بصيغة السلم مشروع توطین المورنقا والجتروفا، ويستفيد من هذا المشروع 500 أسرة مكونة من 4 مستفيدين لكل أسرة بما مجموعه 600 مستفيد، وكان حجم التمويلات في هذا المشروع في نفس الفترة قد بلغ 7 مليون جنيه (1.2 مليون دولار) وأهم منتجات المشروع الخضروات وتربية الضأن أما المستفيد فيحصل على 1000 جنيه سوداني شهريا و2000 جنيه بعد التمويل، أما بصيغة المشاركة المنتهية بالتمليك فيوظف البنك 300 من خريجي الكليات الطبية (أطباء، صيادلة وعمال مخابر) في مجموعات تضامنية، وذلك لإنشاء مشاريع مثل العيادات العمومية والصيديات وتوفير الإرشاد للمواطنين، وبلغ المبلغ الإجمالي للتمويل في هذا المشروع 1 مليون جنيه سوداني (175 ألف دولار) ويستفيد الموظفون من 600 جنيه سوداني شهريا أثناء التمويل وتصبح 1500 جنيه بعد التمويل .

بالإضافة للمشاريع السالفة الذكر، تبرز مشاريع أخرى في طور الإنجاز مثل "مشروع ودبلان لتسمين العجول " بولاية الجزيرة، يستهدف المشروع توظيف ما بين 250-300 مستفيد يقومون بتسمين العجول ويستهدف المشروع الوصول إلى انتاج 4000 رأس ماشية، وفي مرحلة لاحقة من المشروع محاولات لربطه بالسوق المصري وأسواق الخليج والصين في طور التصميم هي الإيجار والمراوحة.¹

¹ - بتصرف، تجربة بنك الخرطوم، مرجع سابق، ص 10-20 .

ويُبرز الجدول التالي أهم الملامح والمخرجات التنموية لتمويلات البنك كما يلي:

الجدول(3-17): أهم الملامح التنموية لتمويلات بنك الخرطوم بالتمويل الإسلامي الأصغر في الفترة(2009-2012)

البيان	صيغة التمويل	عدد المستفيدين	مبلغ التمويل (2009-2012)	المدخل	أهم المخرجات
مشروع أبو حليمة	المضاربة	125 أسرة (500 مستفيد)	1.5 مليون دولار	1500-500 جنيه	الطماطم، الأرانب، اللحوم الحمراء والبيضاء
مشروع توطين المورنجا	السلم	500 أسرة (600 مستفيد)	1.2 مليون دولار	2000-1000 جنيه	الخضروات، الماشية.
مشاريع صحية	مشاركة منتهية بالتملك	300 مستفيد (أطباء، صيادلة)	175 ألف دولار	1500-600 جنيه	عيادات طبية، صيدليات، مركز طبية
مشاريع أخرى	الإيجار والمرابحة	300-250	-	-	تسمين العجول وتربية الماشية.

المصدر: بالاعتماد على تجربة بنك الخرطوم، نماذج مبتكرة من التمويل الأصغر الإسلامي، مرجع سابق، ص 10-12

تساهم مختلف الصيغ التمويلية سائلة الذكر التي يطرحها بنك الخرطوم من خلال التمويل
الإسلامي الأصغر في تحقيق التنمية المستدامة كما يلي:

في البعد الاقتصادي، تعطي الحركية التي تتيحها التمويلات زيادة في المنتوجات الزراعية
والفلاحية ممثلة في الخضروات واللحوم مما ينعكس على النمو الاقتصادي، كما تعمل هذه
المشاريع على امتصاص البطالة، خصوصا أنها تعطي الأولوية لخريجي الجامعات وأصحاب
الشهادات المهنية، وقد بلغ عدد المستفيدين من مختلف المشاريع 625 أسرة بمجموع 1400
مستفيد . زيادة على ما سبق فإن التمويلات تنشط حركة البنوك التمويلية ، مما يؤدي لتحريك
المال وعدم اكتنازه وخلق الأنشطة الانتاجية التي تزيد من الثروة ، ووصل مجموع التمويلات في
هذا الصدد بنهاية 2012 إلى 2.875 مليون دولار .

أما من الجانب الاجتماعي للتنمية المستدامة، فتعمل هذه التمويلات على توفير مداخيل
للعائلات وأفراد الأسرة، مما ينجر عنه تحسن المستوى المعيشي لهم خاصة المرأة وأطفالها، كما أن

من بين المشاريع الممولة مشاريع طبية وصحية، الأمر الذي يؤدي لزيادة توفر الأطباء ومنه توفر الرعاية الصحية والوعي الصحي، خصوصا في ظل وجود موارد مالية للأسر تساعد على تغطية نفقات العلاج من خلال الموارد المتأتية من هذه التمويلات ، ناهيك عن مجابهة آثار الفقر، الذي يعاني منه المستفيدون كونهم هم المعنيون بالتمويل بالدرجة الأولى، ويبلغ متوسط حجم المداخل الشهرية للأسر المستفيدة ما بين 500-1500 جنيه سوداني .

في حين يظهر البعد البيئي في هذه التمويلات في أن هذه المداخل للأسر الفقيرة تؤدي بها للإحجام عن القيام بسلوكيات مضرّة بالبيئة (قطع الأشجار، الاستهلاك غير العقلاني للموارد ، زحف السكان نحو المدن...إلخ) ، كما أن الأنشطة التي تسمح هذه التمويلات بممارستها ذات أثر بيئي محدود، زيادة على أن مكافحة الفقر تؤدي لحماية البيئة من خلال الحد من الممارسات الضارة بالبيئة نتيجة الفقر.

2 - البرنامج التجريبي للمصارف التجارية العاملة في التمويل الأصغر

أ -الملاح الرئيسية للبرنامج :

قام بنك السودان المركزي بتمويل 9 مصارف، بالإضافة لمؤسسة التنمية الاجتماعية الخرطوم مؤسسة كسلا، مؤسسة الشباب، ومؤسسة الجزيرة بصيغتي المشاركة والمضاربة، بالإضافة لتقديم الدعم الفني لبناء قدراتها الفنية والمؤسسية لرفع كفاءتها وتمكينها من الوصول إلى المستهدفين بمختلف الولايات، وقد كانت أهم المخرجات من هذا البرنامج أن تحقق ما يلي ¹ :

مجموع الموارد التي تم تخصيصها من طرف بنك السودان للتمويل الأصغر حتى نهاية 2011 بلغت 350.306 ألف جنيه تم استغلالها كما يلي:

- التمويل الممنوح للبنوك و مؤسسات التمويل الأصغر بلغ 221.163 جنيه؛

- المساهمات الرأسمالية 40.051 جنيه ؛

- الدعم الفني (بناء قدرات، دعم مؤسسي، تدريب) بمبلغ 4.452 جنيه ؛

¹ - محمد علي الحسين، وحدة التمويل الأصغر لبنك السودان المركزي، مرجع سابق، ص 12.

- الترويج 833 ألف جنيه .

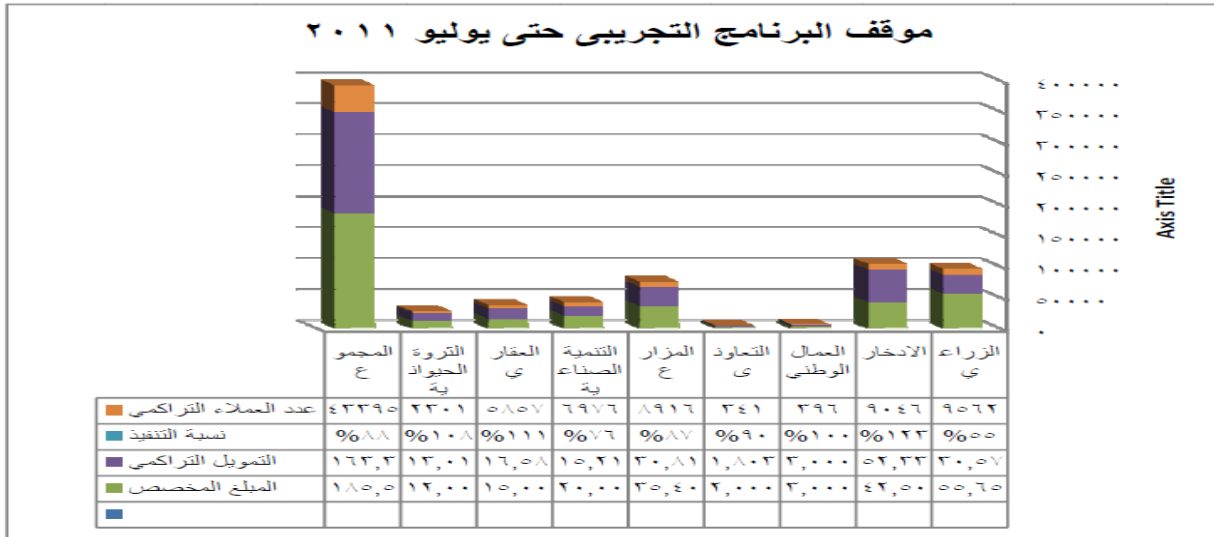
بلغت جملة المبالغ التي تم تخصيصها من طرف بنك السودان المركزي والمصارف المشاركة في هذا البرنامج مبلغ 185.551 ألف جنيه، وتم تدوير هذه المبالغ في حجم تمويل تراكمي بلغ 163.644 ألف جنيه، استفاد منه 43395 عميل في مختلف مجالات النشاطات الاقتصادية¹ حيث يبرز القطاع الزراعي كأهم قطاع توجه نحوه تلك التمويلات، سواء من حيث عدد العملاء النشطين فيه أو المبالغ المخصصة لهذه التمويلات، باعتبار الاقتصاد السوداني اقتصادا زراعيا وفلاحيا بالدرجة الأولى، ويمكن تلخيص أهم المعطيات والنتائج المتعلقة بهذا البرنامج في الشكل (3-07) ، بالإضافة للخدمات المالية التي يقدمها البرنامج تبرز الخدمات غير المالية كواحدة من أهم مميزات البرنامج وفي هذا الإطار فقد قام بنك السودان المركزي بالشراكة مع البنوك المستفيدة منه في تقديم دعم فني وموجهات تمثلت في ما يلي² :

- تدريب مديري بعض الفروع والموظفين المستهدفين بالتمويل الأصغر؛
- تقديم الدعم الفني لإعادة تنظيم مصرف الادخار والبنك الزراعي السوداني لخلق نوافذ للتمويل الأصغر ؛
- المساهمة في خلق بيئة مناصرة للتمويل الأصغر؛
- تحسين الدور الرقابي والاشرافي الذي يطور صناعة التمويل الأصغر ؛
- استفادة أكثر من 87 ألف عميل من خدمات التمويل الأصغر الفنية؛
- قيام مشاريع تنموية في القطاع الزراعي والحيواني في الولايات الشمالية.

¹ - المرجع نفسه، ص 13 .

² - المرجع نفسه، ص 14 .

الشكل (3-07): نتائج البرنامج التجريبي لبنك السودان المركزي حتى منتصف 2011.



المصدر : بنك السودان المركزي ، رابط وحدة التمويل الأصغر لبنك السودان المركزي <http://www.mfu.gov.sd>

ب - فعالية البرنامج التجريبي في تحقيق التنمية المستدامة

تتصب كل الجهود سابقة الذكر في إطار سياسة بنك السودان المركزي الهادفة لجعل التمويل الأصغر من أهم أدوات تحقيق التنمية ومكافحة الفقر في البلاد، وقد تحقق لذلك نمو سنوي في التمويل الأصغر القائم، إذ ارتفع من 232 مليون جنيه سوداني في 2007 إلى 243 مليون جنيه في العام 2008 أي بنسبة 5%، وفي عام 2009 ارتفع إلى حدود 335 مليون جنيه بنسبة زيادة تقدر بـ 28%، وفي الربع الثالث من سنة 2010 ارتفع التمويل الأصغر إلى 450 مليون جنيه سوداني بنسبة زيادة 29% وهو ما يعكس النجاح الاقتصادي والأرباح التي يحققها البرنامج وقطاع التمويل الأصغر ككل ، وهذا إن دل على شيء فهو يدل على النمو المحقق في القطاع والذي يمكن أن يقود الاقتصاد السوداني من خلال المؤسسات المصغرة والصغيرة . وفي العام 2006 تم تحديد نسبة 6% من المحافظ التمويلية للمصارف تخصص للتمويل الأصغر، وتقدر هذه النسبة بمبلغ 1.47 مليار جنيه سوداني وقد عمل البنك على تعظيم الاستفادة من هذه المبالغ للدرجة القصوى، حيث سعى لتوجيه المحفظة نحو الاستخدام الأمثل، من خلال توجيه المصارف للتركيز على تمويل المناطق الريفية بنسبة 70% باعتبارها الأقل حظا في الاستفادة من خدمات التمويل الأصغر وأيضا تخصيص نسبة 30% من هذا التمويل لشريحة النساء .

كما قام بنك السودان من خلال وحدة التمويل الأصغر التابعة له بتوجيه التمويل نحو القطاعات الانتاجية بالشراكة مع المصارف ذات الميزة التخصصية، وتوجيه التمويل نحو مشاريع بعينها وقد حققت القطاعات الرئيسية نسب التمويل التالية :

الجدول (3-18) : نسبة التمويل الأصغر في القطاعات الرئيسية في الاقتصاد السوداني

الزراعي	الحيواني	النقل	الحرفي	الخدمي	العقاري	التجاري	قطاعات أخرى
%29	%8	%12	%1	%3	%15	%17	%15

المصدر : منشورات وحدة التمويل الأصغر في بنك السودان المركزي <http://www.mfu.gov.sd>

من الجدول يتضح أن القطاعات المستهدفة بأكبر نسب من التمويل هي القطاعات التي تزيد في قوة الاقتصاد ، كالزراعة والتجارة بالإضافة لقطاع العقار، وهي قطاعات لاشك وأنها تحفز الاقتصاد (بعد اقتصادي)، كما أن تطور هذه القطاعات يحسن من مستوى معيشة المستثمرين والمواطنين الآخرين على حد سواء، من ناحية زيادة المحاصيل وبالتالي الحصول على الغذاء وتحقيق الأمن الغذائي فيما بعد، وزيادة فرص الحصول على سكن لائق من خلال القطاع العقاري وتعزيز الحركية الاقتصادية من خلال القطاع التجاري، كما أن تركيز البرنامج على المناطق الريفية والنساء له أثر بالغ في تحقيق التنمية المستدامة، فالمناطق الريفية مناطق تتميز بارتفاع عدد الفقراء من جهة والممارسات المضرّة بالبيئة إلى جانب الحرمان الذي تعانيه المرأة وتوفير التمويل في هذه المناطق يحسن الوضعية الاقتصادية والاجتماعية (43395 مستفيد) والبيئة، وهذا ما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة .

3- تجربة مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية والتنمية المستدامة

يعتبر مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية من الرواد في تقديم خدمات التمويل الإسلامي الأصغر، وذلك لخبرته الطويلة في تقديم الخدمات المصرفية (أنشئ سنة 1974 تحت مسمى بنك الادخار وتم تحويله إلى مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية في سنة 1996)¹، وأهم ما يميز

¹ - معلومات منشورة على موقع بنك السودان المركزي <http://www.cbos.gov.sd>

المصرف ويعتبر من أسباب نجاحه هو اعتماد الوسائط في منح التمويل، والتي هي عبارة عن جمعيات تعاونية أو تنظيمات مهنية في المناطق المستهدفة بالتمويل، لأن هذه الوسائط لها خبرة باحتياجات العميل ولها أيضا قدرة على الوصول للعملاء في المناطق الريفية وتسهل عملية تحقيق الانتشار والوصول إليهم .

من أهم البرامج التي قام المصرف بتمويلها¹ وهي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة مشروع الشاه بركة، والذي يهدف إلى تمليك الأسر الفقيرة في محلية المناقل بخمسة رؤوس من الضأن، لتحسين الوضع الغذائي وخلق فرص عمل خاصة للنساء بهدف تمكينهن اقتصاديا واجتماعيا. وبلغ حجم التمويل حتى 2010 مبلغ مليون جنيه سوداني استفاد منه 1000 فرد وأسرة، بمتوسط 1000 جنيه للفرد الواحد وذلك بوساطة جمعية أبناء الماطوري، كما يمثل مشروع محفظة المرأة أحد أهم الآليات التي يتبعها المصرف لتوصيل خدمات التمويل الأصغر للنساء، ويستهدفهن في القطاع الاقتصادي غير المنتظم، وساهم المشروع بشكل كبير في نشر ثقافة الصيرفة الاجتماعية وكيفية الحصول على التمويل وكسر الحاجز النفسي لدى النساء من الوصول لمؤسسات التمويل، واستفادت من مناصب شغل في هذا البرنامج 4402 امرأة حتى العام 2010 بمتوسط تمويل بلغ 1226 جنيه سوداني، بعد أن رصد للمشروع مبلغ 5.4 مليون جنيه سوداني. وقام المصرف بالتعاون مع الاتحاد العام للمرأة السودانية كوسيط في هذا المشروع . فالمزوجة بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي يعتمدها البنك تعزز تحقيق التنمية المستدامة .

بالإضافة لهذا البرنامج، يستهدف المصرف أيضا العمليات محدودات الدخل في القطاع العام، وذلك بتمويلهن للقيام بمشروعات صغيرة، مدرة للدخل أو لأغراض استهلاكية لها بعد اجتماعي، مثل تحسين المنازل في إطار برنامج تمويل رابطة المرأة العاملة (تنمية اقتصادية واجتماعية)، حيث كان عدد المستفيدات منه 1479 مستفيدة بمتوسط تمويل 3117 جنيه سوداني وذلك حتى منتصف العام 2011 ، كما يقوم المصرف بالتعاون مع ديوان الزكاة السوداني واتحاد المرأة، بتوفير قروض حسنة للنساء الفقيرات وقد استفادت من البرنامج 1048 مستفيدة من مبلغ

¹ - بتصرف، مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية، الأول في صناعة التمويل الأصغر، منشور على رابط البنك في موقع بنك السودان المركزي <http://www.cbos.gov.sd> نسخة (pdf) ص 16-24 شوهذ يوم 2013-09-23.

954 جنيه سوداني في عدة ولايات مثل الجزيرة، سنار، نهر النيل وكسلا وغيرها (بعد اجتماعي للتنمية المستدامة)، ويمول المصرف بصيغة السلم اتحادات المزارعين في شكل تمويل جماعي للمزارعين لتوفير التمويل لتكاليف العمليات الزراعية، وجمعيات صغار منتجي الصمغ العربي، وذلك في إطار اهتمام المصرف بالشرائح المنتجة لزيادة الانتاج من الصمغ العربي و بالتالي المساهمة في زيادة صادرات السودان ومن ثم توفير موارد مالية للاقتصاد والمساهمة في رفع معدلات النمو (بعد اقتصادي للتنمية المستدامة)، وبلغ عدد المستفيدين من البرنامج 3358 مستفيد حتى نهاية 2010، وكان مبلغ التمويل لكل شخص هو 500 جنيه، أما حجم التمويل الكلي الخاص بالمشروع فكان 1.5 مليون جنيه سوداني بوساطة من الاتحاد العام لمنتجي الأصماغ، ونوضح في الجدول التالي أهم المؤشرات المتعلقة بعدد الأسر المستفيدة من تمويلات البنك في الفترة 2008-2012 كما يلي :

الجدول (3-19): عدد الأسر المستفيدة من التمويل الأصغر في الفترة (2008-2012).

المؤشر	2008	2009	2010	2011	2012
عدد الأسر المستفيدة	21.261	25.969	29.470	60.470	90.689
معدل التطور %	-	22	14	104	51

المصدر مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية، التقرير السنوي، 2012، ص 32.

يمكن أن نلاحظ من الجدول أن عدد الأسر المستفيدة من التمويل في ارتفاع من سنة لأخرى وهو يدل على النتائج التي أسفر عنها قرار البنك المركزي برفع نسبة التمويل الموجه للتمويل الأصغر إلى 12 % بدءا من سنة 2007، كما يوضح الجدول السابق ارتفاعا مستمرا وكبيرا في عدد الأسر المستفيدة من التمويل وفق مختلف البرامج التي يتبناها المصرف من 21261 أسرة عام 2008، حتى وصل 29470 في سنة 2010 بينما بلغ العدد الإجمالي للمستفيدين من التمويل من المصرف خلال الفترة (2008-2012) ما مجموعه 90689 أسرة، وهو ما يعني أنه تم خلق نفس العدد من مناصب الشغل بالنسبة للأسر المستفيدة وهو حتما ما

سينعكس إيجاباً عليها، كما أن هذه المشروعات وفرت مناصب شغل الأمر الذي يخفض معدلات البطالة ويساعد في محاربة آثار الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية أي تحقيق التنمية المستدامة، ويوضح الجدول التالي أهم المشاريع الانتاجية التي قام البنك بتنفيذها خلال العام 2012 كما يلي:

الجدول (3-20): المشروعات الانتاجية التي تم تنفيذها خلال العام 2012

عدد المستفيدين	المشروعات
3.600	مشروع القرض الحسن للمرأة الريفية
15.747	مشروع ربط صغار المزارعين بالأسواق
1.250	مشروع المسرة لتمويل الأسر الريفية
1.200	مشروع إحياء البيت الريفي
979	مشروع دعم جمعيات الانتاج الحيواني
760	تمويل مشروعات الخريجين
300	مشروع الزهراء (2) لانتاج البيض
27.341	المشروعات الفردية للنشطين اقتصاديا
1.780	تحسين المأوى
600	مشروع تسليف الطلاب
53.562	الإجمالي

المصدر: مصرف الإيدار والتنمية الاجتماعية، التقرير السنوي، 2012، ص 34.

من خلال الجدول نلاحظ أن البنك يستهدف تمويل وتنفيذ المشاريع الانتاجية، التي تساهم في خلق القيمة المضافة في الاقتصاد وتتميز بأنها تسمح بتشغيل أكثر من شخص وتعود بالإيجاب على الاقتصاد ككل خاصة في القطاع الزراعي (تنمية اقتصادية)، كما تبرز سمة أخرى رئيسية يمكن ملاحظتها من الجدول وهي خدمة الجوانب الاجتماعية، ممثلة في استهداف المناطق الريفية والمرأة وخريجي الجامعات وهو ما له بالغ الأثر في تثبيت السكان ودعم التنمية المحلية والاستقرار الاجتماعي، وذلك لأن البنك يعمل وفق موجهات وأهداف تمثل التنمية المستدامة واحدة منها وهو ما يظهر بوضوح أن البنك يعمل لتحقيقها، من خلال مراعاته لتحقيق أبعادها الاقتصادية والاجتماعية .

المطلب الثالث: مساهمة ديوان الزكاة في التمويل الإسلامي الأصغر

أولاً : اعتماد التمويل الأصغر كأداة تنموية : تمثلت ملامح السياسة التمويلية المعتمدة على التمويل الأصغر في السودان لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية من خلال تحديد القطاعات ذات الأولوية وأيضاً من خلال الاهتمام بالشرائح الاجتماعية التي يشملها التمويل زيادة على تحديد نسبة من التمويل توجه لهذه الصناعة كما هو مبين في الجدول:

الجدول (3-21): تمويل قطاع التمويل الأصغر خلال الفترة (2000-2012)

البيان	2001-2000	2006-2002	2012-2007
نسبة التمويل الممنوح لقطاع التمويل الأصغر (الأسر المنتجة وصغار الحرفيين والحرفيين)	07	10	12
نسبة تمويل القطاعات الأخرى	93	90	88

المصدر: السياسات النقدية والتمويلية لبنك السودان المركزي خلال الفترة 2000-2012 على الموقع

<http://www.cbos.gov.sd>

من الجدول نجد أن قطاع التمويل الأصغر يحظى باهتمام متزايد من طرف الجهات المسؤولة في السودان، ولا أدل على ذلك من زيادة التمويل المخصص له في المحافظ التمويلية للبنوك والمصارف من 7% سنة 2000 إلى 12% سنة 2012، ويوجه التمويل أساساً لفائدة الفقراء والأسر الفقيرة، لما يمكن أن تمثله هذه الفئة من إضافة للاقتصاد من جهة، وانتشالها من براثن الفقر وتحسين وضعها الاجتماعي من جهة أخرى، وإبعادها عن السلوكيات الاستهلاكية التي تضر بالبيئة، كما أن الأنشطة التي تُموّل في إطار هذه التمويلات تساهم إلى حد بعيد في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء ولا تضر بالبيئة، بل قد تكون مساعدة في الحفاظ عليها، ونوضح في الجدول التالي أهم الأنشطة الممولة من طرف مؤسسات التمويل الأصغر في السودان كما يلي :

الجدول (3-22): الأنشطة الممولة في بعض مؤسسات التمويل الأصغر سنة 2008 .

الرقم	مؤسسة التمويل الأصغر	عدد المشروعات	المشروعات حسب النوع					
			الزراعة	الانتاج الحيواني	الدواجن	التصنيع	الخدمات	التجارة أخرى
1	البنك العقاري والتجاري	24	3	-	-	-	3	2
2	مصرف التنمية الصناعية	390	-	-	-	390	-	-
3	مؤسسة التنمية الاجتماعية	5630	169	-	113	169	2252	2927
4	بنك الأسرة	265	1	6	9	21	109	81
5	البنك الزراعي السوداني	2744	2744	-	-	-	-	-
6	مصرف المزارع التجاري	1810	982	-	-	32	16	243
	المجموع	10863	3899	6	122	612	2380	3253
								591

المصدر : بنك السودان المركزي ويونيكونز للاستشارات ، تقييم موقف تنفيذ استراتيجية تنمية وتطوير قطاع التمويل

الأصغر في السودان ،النسخة النهائية ، نسخة (PDF) نوفمبر 2008 ، ص 41 .

بالتمتع في الجدول أعلاه يتضح أن التمويلات ممثلة في القروض التي يحصل عليها المقترضون وفقا للنشاط الاقتصادي توجه كما يلي :القطاع الزراعي 36% من جملة التعاملات والأنشطة التجارية الصغيرة 30%، الخدمات 22 %، فيما تحتفظ الأنشطة المتبقية بنسبة 12% وتشكل التجارة الصغيرة والخدمات ما نسبته 52% الأمر الذي يتماشى مع أفضل ممارسات التمويل الأصغر، وقد وجه البنك المركزي السوداني مؤسسات التمويل الأصغر لتركز على أنواع معينة وفقا لكل نشاط من الأنشطة التخصصية المرتبطة بكل مؤسسة من مؤسسات التمويل الأصغر، فمثلا في حالة البنك الزراعي السوداني يقع النشاط التمويلي ضمن مشروع يتميز بالطموح، قدمه إلى البنك المركزي ويهدف إلى الاهتمام ودعم النوعيات المختلفة من أشجار البساتين (كأشجار النخيل والموالح) ويعتبر المشروع إسهاما في تحقيق أهداف برنامج النهضة

الزراعي القومي، وتقدم القروض بصيغة المراجعة في هذا الإطار ومبلغ التمويل هو 10000 جنيه سوداني¹.

ثانيا : مساهمة ديوان الزكاة السوداني في مكافحة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة

يُلاحظ من خلال التتبع في مراحل تطبيق الزكاة في السودان أنها مرت بخمس مراحل رئيسية وأهم هذه المراحل سنة 1980 تاريخ صدور قانون الزكاة وقانون الزكاة سنة 1986، الذي نص على إلزامية دفع الزكاة وفصل الزكاة عن الضرائب وقانون الزكاة لسنة 2001، الذي صار المرجع الرئيسي لديوان الزكاة الذي يعمل على² :

- إرساء قيم ومعاني التكافل والتراحم في المجتمع والعمل على حسن توظيف مال الزكاة في مصارفها المحددة شرعا ؛
- تحقيق مقاصد الشريعة في حماية الكليات الخمس، وذلك بالعناية بالفقير وتوفير متطلبات حاجاته الأساسية من مأكّل ومشرب وعلاج وملبس وعلاج وغيرها ؛
- تحقيق فلسفة الإسلام الاقتصادية في تحقيق وطأة الفقر وتقليل الفوارق الاجتماعية ؛
- تلقي، جباية، إدارة وتوزيع الزكاة بما يحقق التراحم والتكافل الاجتماعي .

1- **تطور أوعية جباية الزكاة** : يتميز ديوان الزكاة السوداني أنه لا يتلقى الدعم من الحكومة أو غيرها من أجل المساعدة في أداء مهامه، رغم ذلك يبذل جهودا كبيرة من أجل القيام بدوره على أحسن وجه، وقد حقق نتائج مهمة انعكست على القطاع الاقتصادي والاجتماعي . ونوضح في الجدول التالي تطور نشاط جباية الزكاة والتي يقوم الديوان بتحصيلها من الأنواع الستة للأموال المعروفة وهي عروض التجارة، الزروع، الأنعام، المال المستفاد، المهن الحرة، المستغلات والتي بلغ مجموع تحصيلها في العام 2011 مبلغ 592.6 مليون جنيه سوداني، تساهم فيها عروض التجارة بالنصف تقريبا (49.9%) ثم زكاة الزروع بنسبة (35.2%) متبوعا بقطاعات الأنعام،

¹ - بنك السودان المركزي ويونيكوز للاستشارات ، تقييم موقف تنفيذ استراتيجية تنمية وتطوير قطاع التمويل الأصغر في السودان ، مرجع سابق ، ص 42 .

² - ديوان الزكاة السوداني ، التقرير السنوي 2002 ، ص 04 .

المال المستفاد، المستغلات والمهن الحرة بنسب (6.6%)، (4.1%)، (3.5%)، (0.7%) على التوالي .

الجدول (3-23): تطور حجم جباية الزكاة في السودان في الفترة (2006-2011)

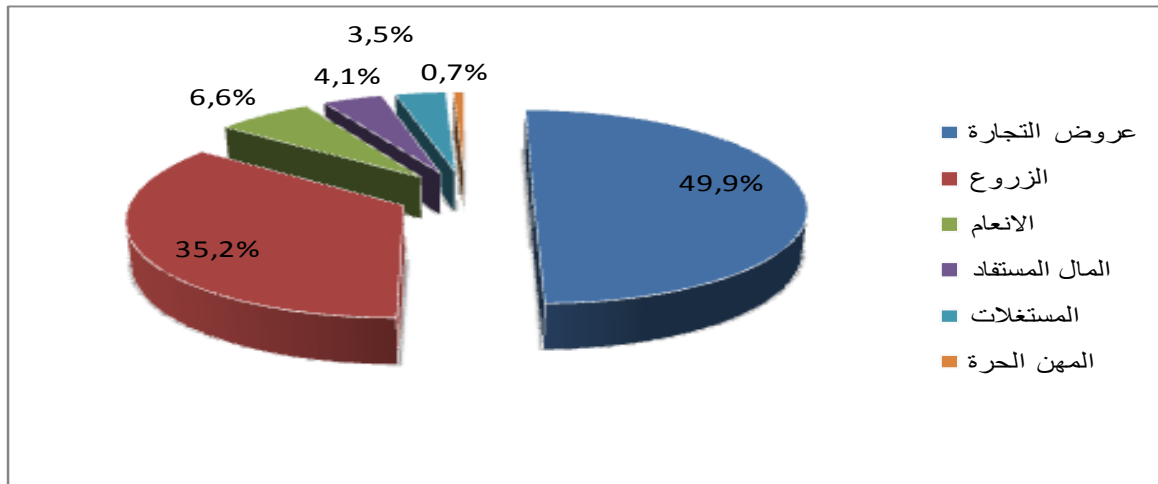
الوحدة : مليون جنيه سوداني

الوعاء الزكوي/ العام	2006	2007	2008	2009	2010	2011
عروض التجارة	133.1	178.4	204.7	232.9	274.8	295.7
الزروع	124.4	121.4	125.7	147.3	151.4	208.4
الأنعام	22.3	22.9	24.4	24.0	28.0	39.4
المال المستفاد	17.6	16.5	18.7	22.7	20.3	24.4
المستغلات	14.7	15.2	15.6	15.1	19.2	20.5
المهن الحرة	2.4	2.7	2.9	3.3	3.7	4.2
الجملة	314.5	357.1	392	445.3	497.4	592.6

المصدر : ديوان الزكاة السوداني، التقارير السنوية (2006-2011) .

ويمكن تلخيص مساهمة الأوعية في التحصيل الكلي لعام 2011 في الشكل الموالي:

الشكل (3-08) : مساهمة الأوعية الزكوية في التحصيل الكلي في العام 2011



المصدر : : من إعداد الباحث بالإعتماد على ديوان الزكاة السوداني، التقرير السنوي لسنة 2011 ، ص 11.

2 - مصارف الزكاة وتمويل الفقراء في السودان : يعتبر الفقراء والمساكين من أهم المستفيدين من التمويل في إطار ديوان الزكاة السوداني، ويتتبع الصرف الفعلي على مصارف الزكاة في السودان، نجد أن ديوان الزكاة أخذ بمبدأ المفاضلة بين المصارف تماشياً مع المصلحة الشرعية، خاصة وأن الفقر أصبح ظاهرة غالبية على معظم السكان ويمكن أن نوضح ذلك كما يلي :

الجدول(3-24): مصارف الزكاة الفعلية في الفترة (2006-2011)

الوحدة: مليون جنيه سوداني

المصرف	2006م	2007م	*2008	2009	2010	2011
الفقراء والمساكين	187.2	204.7	245	293.8	329.7	434.1
الغارمين	11.2	16.6	-	13.0	13.5	20.4
ابن السبيل	1.0	1.2	-	1.0	1.3	1.6
المصارف الدعوية	14.3	20.7	-	27.4	28.3	28.9
في سبيل الله	7.6	15.9	-	14.3	11.7	13.7
العاملين عليها	46.8	49.6	-	55.8	72.2	75.5
الصرف الإداري	22.1	21.0	-	23.0	23.0	23.5
الجملة	290.2	329.7	366.7	428.3	479.7	597.7

المصدر : ديوان الزكاة، التقارير السنوية في الفترة (2006-2011) .

* لا توجد بيانات تفصيلية بتقرير العام 2008م عن بقية المصارف.

من خلال الجدول نجد أن الفقراء والمساكين مقدمون على بقية المصارف، حيث بلغت أدنى نسبة للصرف عليهما 62.1% وكان ذلك في العام 2007م وبدأت بعد ذلك في التصاعد الى أن بلغت أقصاها (72.6%) في العام 2011م . وتحقيقاً للعدالة فإن الزكاة لا توزع عليهم بصورة عشوائية وإنما وفقاً لدراسات ومسح اجتماعي، ويشتمل الصرف على هذا الوعاء على الصرف المباشر (الأفقي) و الصرف على المشروعات الخدمية والإنتاجية (الرأسي).

فالصرف المباشر هو صرف نقدي وعيني ويشمل الفئات غير القادرة على العمل بنفسها، كما يشتمل على الكفالات، العلاج المباشر، المساعدات المالية وتوزيع القوت للأسر الفقيرة لمقابلة

الزيادة في الأسعار. أما الصرف الرأسي فهو يخصص للفئات القادرة على الكسب والإنتاج، من خلال تملك وسائل الإنتاج أو إعادة مشاريع صغيرة - زراعية أو صناعية - إلى العمل بعد تعطّلها¹، ويوضح الجدول الموالي نسب صرف ديوان الزكاة على الفقراء والمساكين .

الجدول (3-25): نسبة الصرف على الفقراء والمساكين في الفترة (2006-2011) .

المصرف	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الفقراء والمساكين	187.2	204.7	245	293.8	329.7	434.1
إجمالي صرف ديوان الزكاة	290.2	329.7	366.7	428.3	479.7	597.7
نسبة الصرف على الفقراء والمساكين	64.5	62.1	66.8	68.6	68.7	72.6

المصدر : مصطفى محمد مسند، دور الزكاة في تحقيق العدل الاجتماعي تجربة ديوان الزكاة - السودان، مداخلته ضمن المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي " النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي "، اسطنبول ، تركيا، سبتمبر 2013 ، ص18 .

3 - الأثر التنموي المستدام لتمويلات صندوق الزكاة :

جملة الصرف على الفقراء والمساكين وصلت مع بداية العام 2012 مبلغ 434.1 مليون جنييه سوداني، واستفادت منه 2.306.356 أسرة وكان الصرف كالاتي² :

أ - الصرف المباشر (الصرف الأفقي) : مبلغ 340 مليون جنييه استفادت من هذا الصرف 2.022.772 أسرة، ويتمثل تمويلها في دعم مصاريفها من أجل الكفالات، علاج مباشر، القوات والمساعدات المالية، وتم في هذا الإطار توزيع 582.488 حقيبة غذائية للأسر الفقيرة في جميع ولايات الجمهورية .

ب - الصرف على المشروعات الخدمية والإنتاجية (الصرف الرأسي) : صرف مبلغ 93.6 مليون جنييه سوداني، واستفاد من هذا الصرف 238.584 أسرة وتنوعت المشاريع الممولة من هذا

¹ - مصطفى محمد مسند، دور الزكاة في تحقيق العدل الاجتماعي تجربة ديوان الزكاة - السودان، مداخلته ضمن المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي " النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي "، مرجع سابق ، ص18 .

² - ديوان الزكاة ، التقرير السنوي لسنة 2011 ، ص 14-16 .

المصرف ومست قطاعات مختلفة أهمها الموضحة في الجدول التالي :

الجدول(3-26): حصيلة الصرف على المشروعات الخدمية والانتاجية لعام 2011 .

نوع المشروع	المبلغ الإجمالي للمشاريع/ مليون جنيه	عدد المستفيدين/ أسرة
زراعي	16.2	22.679
خدمي	61.8	218.383
فردى	15.6	42.504

المصدر : بالإعتماد على معطيات التقرير السنوي لديوان الزكاة لسنة 2011، ص15.

من خلال تتبع التمويلات التي يقدمها ديوان الزكاة ، نجد أنها تجمع بين الفعالية الاقتصادية من خلال تنوع المشاريع الممولة واستهداف مختلف القطاعات الاقتصادية، والتنمية الاجتماعية، سواء من خلال التمويل الخيري أو تمويل مشاريع العائلات الفقيرة وهو ما يزيد من فرص تحقيق التنمية المستدامة .

4 - مساهمة ديوان الزكاة في أنشطة محفظة الأمان :

في إطار سعي الديوان لتخفيف حدة الفقر في اطار التنمية المستدامة، أنشأ إدارة للمشروعات تعمل في مجال تمليك الفقراء القادرين على الكسب مشروعات انتاجية لرفع مستوى المعيشة وزيادة الدخل، وذلك بالشراكة مع بنك الخرطوم ومجموعة بنوك متخصصة في التمويل الأصغر، ويرى الكثيرون أن دخول الديوان في هذه الشراكة هو بمثابة دفعة قوية للتمويل الإسلامي الأصغر وتوسيع النشاط لإقامة المزيد من مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية¹ .

في شهر جويلية من العام 2010 تم التوقيع على أول محفظة للتمويل الإسلامي الأصغر تجمع بين المصارف التجارية وديوان الزكاة ، تساهم فيها المصارف بمبلغ 150 مليون جنيه وديوان الزكاة بمبلغ 50 مليوناً وتستهدف المحفظة الوصول إلى ما مجموعه 125000 مستفيد في مشروعات انتاجية في مختلف مجالات الأنشطة الاقتصادية، وبدأ العمل بمحفظة الأمان

¹ - ديوان الزكاة ، التقرير السنوي لسنة 2011 ، ص 25 .

بثلاثة عشر ولاية من الولايات الخمسة عشر .

4.1 - مشروع ربط صغار المزارعين بالأسواق : تتنوع الأنشطة التي تقوم بها المحفظة مع ديوان الزكاة من تمويل مشاريع البيوت المحمية في إطار برنامج أبو حليلة، ومشروع دعم صغار منتجي الصمغ العربي مع بنك الادخار والتنمية الاجتماعية ومشروع المراكز الصحية وغيرها، لكن يبقى مشروع ربط صغار المزارعين من أهم المشاريع التي ينفذها الديوان مع محفظة الأمان، والتي بالفعل تساهم في تحقيق التنمية المستدامة .

هذا المشروع عبارة عن شراكة بين محفظة الأمان وبرنامج الغذاء العالمي، يقوم بموجب هذه الشراكة البنك الرائد (بنك الخرطوم) بتمويل صغار المزارعين بثمانية ولايات هي شمال وغرب دارفور، شمال وجنوب كرد فان، النيل الأبيض، النيل الأزرق، كسلا، البحر الأحمر لعدد يبلغ 100.000 مزارع بمبلغ 450 جنيهاً للمزارع بتكلفه إجمالية 45.000.000 جنيهاً، ويقوم برنامج الغذاء العالمي بالسند الغذائي للمزارعين، تم اختيار المزارعين عبر الجمعيات الزراعية عن طريق لجنة مكونة من وزارة الزراعة بالولاية ومندوب الغذاء العالمي، ومندوب ديوان الزكاة¹ .

4.1.1 أهم ملامح المشروع التنموية : تعد عملية جعل منتجات الفقراء قابلة للتداول من أهم آليات التمويل الأصغر، التي تركز على استراتيجية ربط سلسلة القيمة لمنتجات بنك الخرطوم في العديد من برامج التمويل الأصغر، ويستهدف البرنامج المزارعين في مناطق الزراعة المطرية وذلك للعمل معهم بغرض تحسين انتاجهم الزراعي من محاصيل الحبوب المختلفة، واستنادا على التوزيع الجغرافي للمستهدفين من المشروع تعاقد بنك الخرطوم بصفته البنك المضارب مع ثلاثة بنوك متخصصة في التمويل الأصغر لتغطية الولايات كما يلي :

¹ - ديوان الزكاة ، التقرير السنوي لسنة 2011 ، ص 30 .

الجدول (3-27): البنوك المشاركة في محفظة الأمان للتمويل الإسلامي الأصغر

البنك الزراعي السوداني	بنك الخرطوم
ولاية القضارف ولاية كسلا ولاية البحر الأحمر ولاية جنوب دارفور	ولاية النيل الأزرق ولاية جنزب كردفان ولاية شمال دارفور (مناصفة وع مصرف الادخار) ولاية غرب دارفور (مناصفة مع مصرف الادخار)
بنك الأسرة	مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية
ولاية النيل الأبيض	ولاية شمال كردفان ولاية شمال دارفور (مناصفة مع بنك الخرطوم) ولاية غرب دارفور (مناصفة مع بنك الخرطوم)

المصدر : منشور تعريفى بمحفظة الأمان منشور على الموقع : www.arabicfinancegateway.org

تم اختيار المزارعين في المقام الأول على أساس انعدام الأمن الغذائي، مع إعطاء الأولوية للجمعيات أن تستوفي المعايير الأساسية، التي تتطلبها معايير التمويل الأصغر لتمويل المشاريع الصغيرة مع سهولة الوصول للأراضي الزراعية التي يجب أن تكون خالية من كافة أشكال النزاع. و بالفعل كانت نتائج المشروع مشجعة إلى حد كبير فقد بلغ عدد المستفيدين من المشروع في سنة 2012 ما مجموعه 80.720 مزارع مع أسرهم، موزعين على مختلف الولايات من أصل 125000 وهو عدد المستهدفين من المشروع، وهو ما يعني أنه وفر مناصب شغل بالعدد نفسه وانتشل أسرا كثيرة من الفقر وساهم في توفير محاصيل تساهم في الحد من الجوع الذي يعانيه هؤلاء الفقراء ووفر مداخيل جديدة لهذه الأسر، بالإضافة لما يمكن أن تمثله هذه المحاصيل من زيادة في الانتاج الوطني للحبوب وهذا ما يزيد من القيم المضافة للاقتصاد الوطني ويساهم في تحقيق الأمن الغذائي للبلاد، والجدول التالي يوضح المستفيدين من التمويل في جميع الولايات حتى سنة 2012 .

الجدول (3-28) : توزيع التمويل في مشروع ربط صغار المزارعين حتى سنة 2012 .

الولاية	عدد الجمعيات	عدد المزارعين	مبلغ التمويل المنفذ(جنيه سوداني)
القضارف	365	10620	3136990
النيل الأزرق	83	13342	2072696
كسلا	81	2345	312645
شمال دارفور	35	8134	1993680
شمال كردفان	136	15639	4104339
جنوب دارفور	30	2393	1034000
جنوب كردفان	7	803	304473
غرب دارفور	26	6263	2644290
النيل الأبيض	66	8216	2433012
البحر الأحمر	0	0	0
المجموع	820	80720	18036125

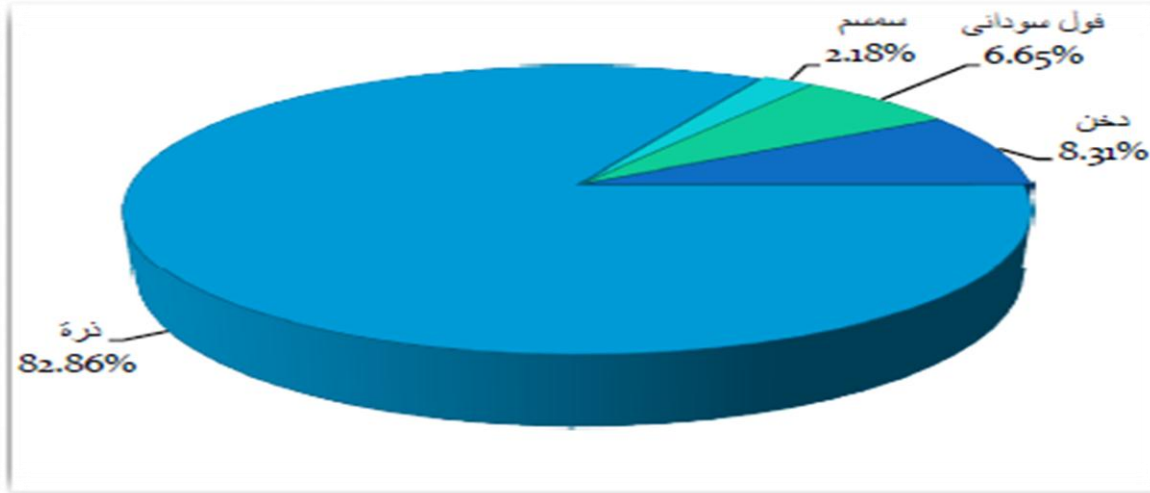
المصدر: بالاعتماد على منشور تعريفى بمحفظة الأمان منشور على الموقع: www.arabicfinancegatewaye.org

إن التمويل الذي تقوم به المحفظة يستهدف أساسا خدمة الفقراء من جهة وتوفير المحاصيل التي تساعد على تحقيق الأمن الغذائي (بعد اقتصادي واجتماعي للتنمية المستدامة)، وفيما يلي أهم مؤشرات نجاح المشروع الاقتصادية والاجتماعية :

- زيادة انتاجية صغار المزارعين؛
- زيادة معدل الدخل السنوي للمزارعين؛
- أرباح إضافية للبنوك التي تقوم بالتنفيذ؛
- معدلات عالية لاسترداد السلفيات؛
- ابتكار طرق إثبات هوية وترميز مريحة لقطاع صغار المزارعين.

كما تستهدف المشروعات الزراعية توفير السلع ذات الاستهلاك الواسع، ولقد توزع التمويل على حسب المحصول كما هو مبين في الشكل التالي :

الشكل (3-09) : توزيع التمويل حسب المحاصيل حتى سنة 2012 .



المصدر : منشور تعريفى بمحظة الأمان منشور على الموقع : www.arabicfinancegateway.org

بالتمتع في الشكل السابق نجد أن محصول الذرة يحتل المرتبة الأولى من حيث التمويل الموجه له بنسبة 82.86% يليه محصول الدخن فالفول السوداني ثم السمسم بنسب (8.31%)، (6.65%) (2.18%) على التوالي، وهذا الأمر يساهم في تحقيق التنمية المستدامة كما يلي: إن توجيه التمويل نحو السلع ذات الاستهلاك الواسع يساهم في زيادة انتاجها مما يخفض من سعرها في السوق، وعليه انخفاض الدعم الموجه لدعم استهلاك السلع وبالتالي تخفيض النفقات الحكومية وتوجيه هذه المصارف نحو أنشطة تنموية أخرى، كما تؤدي وفرة هذه السلع في السوق وتنوعها إلى حدوث فائض فيها ومن ثم توجيهها نحو التصدير مما يدر مداخل إضافية، هذا من الناحية الاقتصادية. أما من الناحية الاجتماعية فإن توفر السلع الاستهلاكية الواسعة في السوق يحسن المستوى المعيشي للمنتجين والمستهلكين على حد سواء، فبالنسبة للمنتجين وهم الممولون تساعد هذه المنتجات على توفير مداخل جديدة لهم، وعليه تتحسن وضعيتهم أما المستهلكون فيمثل توفر السلع ذات الاستهلاك الواسع لهم عدم تعرضهم للأمراض الناجمة عن سوء التغذية، بالإضافة لتجنب دفع أسعار أعلى في حالة عدم توفرها في السوق وتوجيه تلك الأموال نحو أغراض أخرى مثل تدريس أبنائهم، أو دفع تكاليف النفقات الصحية، أو تحسين وشراء منزل وغيرها من متطلبات معيشتهم .

في حين أن الجانب البيئي لتوجيه التمويل نحو المحاصيل الزراعية بالذات يتمثل في أن الفقراء لا يلجأون إلى إجهاد البيئة من أجل الحصول على غذائهم كما أن هذه الأنشطة منخفضة الآثار السلبية على البيئة مما يعني أن هذه الأنشطة تنمي الاقتصاد وتحسن المستوى المعيشي للسكان دون إلحاق أضرار بالبيئة وهذه هي روح التنمية المستدامة . وقد كانت أهم النتائج من هذ التمويلات كما يلي ¹ :

- زادت الإنتاجية بنسبة بلغت 30% في النيل الأبيض و 80% في ولاية النيل الأزرق .
- حقق صغار المزارعين زيادة في الدخل تراوحت بين 200-700 جنيه .
- بلغت نسبة تسديد المديونية 97% في معظم المناطق .

المبحث الثالث : مقارنة حالة القطاع في البلدين و التحديات والمعوقات التي تواجهه

يعترض التمويل الإسلامي الأصغر، في كل من الجزائر والسودان عديد التحديات، التي تحول دون تحقيق المرغوب في كثير من الأحيان، وسنخرج في هذا الجز من البحث إلى أهمها.

المطلب الأول : تحديات ومعوقات قطاع التمويل الإسلامي الأصغر في الجزائر

أولا - التحديات التي تواجه القروض الحسنة للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

تواجه إستراتيجية القرض المصغر في الجزائر تحديات ومعوقات عديدة، منها ما يتعلق بالإطار التنظيمي العام للتمويل الأصغر، ومنها ما يتعلق بالجهاز المشرف على القرض المصغر (ANGEM)، ومنها ما يتعلق بالفئة المستهدفة وهي كالاتي ² :

1 التحديات والمعوقات المتعلقة بالإطار التنظيمي العام للتمويل الأصغر :

يمكن إيجاز أهمها فيما يلي:

¹ - ديوان الزكاة ، التقرير السنوي 2010 ، ص 19 .

² - ناصر مغني، مرجع سابق ، ص 12- 13 .

- أن الجزائر لا تتوفر على نظام مالي خاص بمنح التمويل الأصغر ناهيك عن تقديم خدمات التمويل الإسلامي الأصغر، وأن النظام الموجود مرتبط بالبنوك المالية في ظل عدم وجود مؤسسات مالية مختصة في التمويل الأصغر، وما ينتج عن ذلك من بيروقراطية وغياب الشفافية وانعدام المتابعة للمشاريع الموجهة للشباب؛
- بالإضافة إلى ارتباط التمويل الأصغر في الجزائر بالبنوك العمومية، فإن هذه الأخيرة لا تولي الاهتمام الكافي للتمويل الأصغر نظرا لتركيز خبراتها في الأنشطة الأخرى (المعتادة عليها)، والمخاطرة الكبيرة في هذه المشاريع، كما عانت الوكالة من عدم مرونة الإجراءات البنكية وثقلها مما أثر سلبا على العديد من المشاريع ؛
- غياب البنوك الخاصة، التي تشجع التنافس والتي تقدم هذا النوع من التمويل، مما يلغي عنصر التحفيز لمنح مثل هذه القروض؛
- تعقد وغموض النصوص التشريعية والتنظيمية (كثرة التعديلات)؛
- صعوبة الإجراءات الإدارية والتنفيذية، مما جعل معالجة الملفات واعتماد المشاريع تتم ببطء؛
- عدم توفر مراكز أو هيئات تعمل على توفير ونشر المعلومات والإحصائيات؛

2 المعوقات المتعلقة بالجهاز المشرف على القرض المصغر (ANGEM):

يتمثل العائق الرئيسي المتعلق بجهاز ANGEM في نموذج التسيير، حيث تتبع الوكالة منذ إنشائها سنة 2004 نموذج تسيير مركزي يعتمد أساسا على المديرية العامة، ويتم وضع التنسيق التي استحدثت تدريجيا بعد إنشاء الوكالة بهدف تسيير الجهاز فحسب، إلا أن هذا النموذج بدأ يظهر محدوديته بعد سنوات قلائل من إنشاء هذه الوكالة، بسبب التوسع الذي عرفته هذه الأخيرة، حيث برزت العديد من الاختلالات والتأخيرات في عملية التكفل التي يشرف عليها الجهاز، مما أدى إلى تمديد الآجال في معالجة ملفات المستفيدين من القرض المصغر .

فضلا عن ضعف القدرات والكوادر البشرية التي تقع عليها مسؤولية النهوض بالبناء المؤسسي ورفع مستوى قدرات العاملين في هذا القطاع .

3 المعوقات المتعلقة بالفئة المستهدفة:

وتتمثل أساسا في:

- نقص الكفاءة المهنية والتسييرية للكثير من المستفيدين من القروض المصغرة أو الطالبين لها؛
 - ترجيح النشاط التجاري والخدمي (الذي لا يتطلب مناصب شغل كثيرة) على حساب الاستثمار المنتج المولد لمناصب الشغل؛
 - وجود نسبة معتبرة من عدم سداد السلف والقروض في آجالها المحددة، حيث تشير الإحصائيات إلى أن نسبة التحصيل في الآجال المحددة بلغت 50.6 % من مجموع القروض المقدمة¹؛
 - من المستحيل من الناحية التقنية للهيئات المالية تلبية كل الطلب على القروض المصغرة أو مواءمة كل الجمهور، فنوعية الأنشطة التي يمكن تمويلها بالقروض المصغرة ليست دائما مرغوبة من قبل الراغبين في إنشاء المشاريع المصغرة.
- ثانيا - التحديات والمعوقات التي تواجه القروض الحسنة لصندوق الزكاة الجزائري² :**
- لعل أكبر مشكل يواجه المشروع مع انطلاقته الأولى يتعلق بكيفية تفعيل عمله، وكذا كسب ثقة المزمكين التي تشكل حاليا أهم رهان، وكذا القدرة على إقناعهم بضرورة دفع زكاتهم إلى الصندوق، بالإضافة إلى جهل الجزائريين لفقه الزكاة وأحكامها؛
 - ارتباط حصيلة الزكاة لدى الجزائريين بمناسبة عاشوراء، حيث تكون الحصيلة مرتفعة في مثل هذا الوقت من السنة، في حين تقل في غيره؛
 - أما الحملة الإعلامية الخاصة بصندوق الزكاة فهي تفتقر إلى الجدية والانتظام في تطبيق الاستراتيجية و الاستغلال الرشيد للفرص المتاحة، وعدم الاعتماد على الوسائل الإعلامية ذات الانتشار الواسع، ومن النتائج السلبية لعملية التحسيس جعل الفقير ينتظر الإعانة قبل أن يتقدم الغني بزكاته؛

¹ - ناصر مغني، مرجع سابق، ص 14.

² - يزيد وهبية، دور صندوق الزكاة في مكافحة الفقر ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الثاني حول المالية الإسلامية صفاقس ،تونس ، جوان 2013، ص 08 .

- تهرب أغلب التجار من دفع الزكاة بحجة الضرائب التي تفرض على الأموال الخاصة، وتبقى الضرائب وصندوق الزكاة المعادلة الصعبة، وهذا ما يؤثر سلبا على حصيله جمع الزكاة خاصة وأن المزمكي يعتبر النواة الرئيسية في هذا المشروع؛
- من المشاكل التي تواجه القائمين على الصندوق ارتفاع عدد الفقراء في المجتمع الجزائري، وكذا ارتفاع عدد عاطلين عن العمل خاصة في السنوات الأخيرة؛
- زيادة على مشاكل الصندوق تعاني الفئات المستفيدة من القروض الحسنة من مشاكل عديدة مثل نقص الخبرة في إدارة المشاريع، وضعف المتابعة والتوجيه زيادة على الخلط بين المصاريف الشخصية ومصاريف المشروع، مما يؤدي في كثير من الأحيان لفشل هذه المشاريع.
- عموما تواجه القطاع في الجزائر تحديات كبيرة، فمن خلال تحليل المعروض من صيغ التمويل الإسلامي الأصغر في الجزائر والطلب عليه نجد أن هناك فجوة غير عقلانية لا يمكن أن تملأها الجهات الرسمية والجهات المانحة غير الرسمية، لذلك يجأ الفقراء إلى التمويل الأصغر التقليدي ويمكن إرجاع هذه الفجوة إلى مجموعة من الأسباب، والسبب الرئيسي والمباشر بطبيعة الحال هو تفوق الطلب على العرض والسؤال هنا لماذا هذا الخل؟ لعل أهم الأسباب التي تجيب عن هذا التساؤل هي كما يلي:
- غياب سياسات وتشريعات مساندة لقطاع التمويل الإسلامي الأصغر؛
- غياب قاعدة معلومات لشبكة التمويلات الإسلامية الصغيرة؛
- ضآلة حجم التمويل المقدم من طرف صندوق الزكاة وهذا لضعف التحصيل، إذ لا يغطي سوى جزء ضعيف جدا من زكاة الجزائريين مع غياب الإحصائيات الرسمية؛
- كما أن تقديم القروض من طرف صندوق الزكاة لا يقابله أي ضمانات مما يشجع بعض المستفيدين من ضعاف النفوس على عدم تسديد القرض، وهو ما يضعف دائما الجانب التحصيلي للصندوق ومن ثم الجانب التمويلي؛
- الإجراءات الإدارية المعقدة التي تعيق عملية التمويل الإسلامي الأصغر؛

➤ كما أن واحدا من أهم الأسباب التي تحول دون مساهمة التمويل الإسلامي الأصغر في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر بالشكل المطلوب، هو نقص التمويل من البنوك الإسلامية وعدم توفيرها لهذه الخدمة بالصيغ الإسلامية المتنوعة إلا في حالات قليلة لا تفي بالغرض، وتغلب صيغة المربحة على معظم التمويل إن تم توفيرها، ضف إلى ذلك أن القرض الحسن يكاد يكون الصيغة الوحيدة المستعملة وهو ما لا يتوافق مع كل الأنشطة، الأمر الذي يستدعي تنويع الصيغ للتوافق مع طبيعة المشاريع .

المطلب الثاني : تحديات ومعوقات قطاع التمويل الإسلامي الأصغر في السودان

تتميز التجربة السودانية بعدد المميزات التي جعلتها من الدول الرائدة في تقديم خدمات التمويل الإسلامي الأصغر ولا أدل على ذلك من كونها تحوز 70 % من العملاء في المنطقة العربية من عملاء التمويل الإسلامي الأصغر. عموما تتمتع التجربة السودانية بعدد الإيجابيات نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر¹ :

➤ يتم تمويل المشروعات المصغرة وفق أحكام الشريعة الإسلامية تطبيقا لمنهج الاقتصاد الإسلامي؛

➤ يقوم ديوان الزكاة بدور فاعل في دعم الشرائح الضعيفة، من خلال تمويل إقامتهم لمشاريع عبر مصرفي الفقراء والمساكين، ما يؤدي لإدماجهم في النشاط الاقتصادي ويحقق أهداف الزكاة ؛

➤ الترخيص لمصارف متخصصة بتقديم خدمات التمويل الإسلامي الأصغر؛

➤ اهتمام القطاع الخاص ببرامج التمويل الأصغر من خلال إنشاء بنك الأسرة عام 2008 م .

لكن رغم ماسبق من إشارة لجهود تبذل في سبيل تطوير القطاع وتعظيم نتائجه، تظل هناك مشاكل وتحديات تعترض طريق هذه الصناعة في تنمية المجتمع والتي نجملها في الآتي²:

أولا - تحديات متعلقة بالمشاريع المصغرة والصغيرة : تعاني المشروعات المصغرة والصغيرة في السودان، من تحديات تحد من قدرتها على الحركة والارتقاء بمستوى أدائها ولعب دورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومن أهمها :

¹ - عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل، نقيوم تجربة التمويل الأصغر الإسلامي في السودان، خلال الفترة (2000-2010) ، مرجع سابق، ص 29-28 .

² - المرجع نفسه ، ص 29 .

- الأرضية اللازمة لعمل المنشآت الصغيرة خاصة منشآت الصناعات الصغيرة والمصغرة ؛
- ندرة أو ارتفاع أسعار المواد الأولية الخام المحلية والمستوردة، لاسيما عند الاعتماد على الوسطاء في توفير المواد الأولية الداخلة في نشاط هذه المؤسسات ؛
- عدم وفرة العمالة المدربة والمؤهلة وتدهور المستوى المهني والفني للعاملين ؛
- قلة الماكينات والآلات وانخفاض مستوى التكنولوجيا الحديثة، التي تساعد على تطور هذه المنشآت .

ثانيا - الإشكاليات المرتبطة بالمصارف :

- عدم كفاية قدرات الإدارة، خاصة وأن إدارة حسابات الادخار أكثر تعقيدا من الحسابات الأخرى؛
- ارتفاع هيكل التمويل في المناطق الريفية والفقيرة، التي تعمل فيها المؤسسات المصرفية ؛
- تدني الوعي المصرفي والادخاري والمستوى التعليمي وسط الشرائح المستهدفة ؛
- عدم رغبة الكثيرين من الشرائح المستهدفة في ممارسة العمل الحر ؛
- عدم تخصيص وحدات ونوافذ للتمويل الأصغر بفروع المصارف في بعض الولايات، وهذا يؤدي إلى عدم امكانية المتابعة الميدانية ، مما يهدد هذه المشروعات على الاستمرارية¹ ؛
- التركيز في التمويل على بعض الصيغ الاسلامية للتمويل وأكثرها المربحة ؛
- تقليدية المشروعات المقدمة، وفي بعض الأحيان دراسة الجدوى غير مطابقة للواقع لأن المشروعات الهدف منها النمط الاستهلاكي وليس من أجل الانتاج ؛
- عدم توفر بعض المستندات الرسمية والثبوتية للعملاء في بعض المناطق الريفية ؛
- الانتشار الجغرافي لبعض المصارف يتركز بالمدن الكبرى أو عواصم الولايات وانعدام الخدمات المصرفية في مناطق تواجد عملاء التمويل الأصغر في الريف² ؛

¹ - محمد علي الحسين، وحدة التمويل الأصغر لبنك السودان المركزي ، مرجع سابق ، ص 19

² - المرجع نفسه ، ص 20 .

المطلب الثالث : أوجه التشابه والاختلاف بين التجربتين السودانية والجزائرية

يحتوي هذا الجزء من البحث على النقاط التي تلتقي وتختلف فيها حالة القطاع في كل من الجزائر والسودان ، ونبرز أهم هذه النقاط كمايلي :

أولا - أوجه التشابه :

- تتقاطع التجربة الجزائرية والسودانية في قطاع التمويل الإسلامي الأصغر في أنهما تجربتان حديثتان نسبيا، فبالنسبة للجزائر كانت البدايات مع تأسيس الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في العام 2004 وهي السنة نفسها التي تم فيها تعميم سياسة القروض الحسنة لصندوق الزكاة بعد أن بدأت سنة 2003 في ولايتين فقط، أما بالنسبة للسودان ورغم أن التمويل الأصغر له خلفية تعود إلى سنة 1994-1995 مع بداية إظهار الاهتمام بالقطاع إلا أن الفترة الأهم في تاريخه هي ما بعد سنة 2000، من خلال المحددات والموجهات التي كان يصدرها البنك المركزي السوداني من أجل تنظيم القطاع، من خلال توجيه المصارف لتمويل الفقراء والأسر المنتجة .

- كما تتشابه التجربتان في أن الزكاة تلعب دورا هاما ومحوريا في تمويل القطاع، حيث يساهم كل من صندوق الزكاة وديوان الزكاة السوداني في تمويل مشاريع الفقراء في كلا البلدين، من خلال القروض الموجهة لهم من أجل مزاولة أنشطة انتاجية تعود بالنفع على المستفيدين من القروض وعلى مجتمعاتهم .

- تعتبر النساء من أهم عملاء التمويل الاسلامي الأصغر في كلا البلدين، حيث تمثل النساء المقترضات أكبر شريحة مستهدفة من التمويل، وهو ما يتوافق مع الفكرة العامة للتمويل الأصغر التي ابتكرها البروفيسور محمد يونس .

- كما يشترك البلدان في التحديات التي تواجه القطاع، والتي تكاد تكون متطابقة من قبيل النظم التسييرية البالية، عدم كفاءة كثير من المقترضين، توجيه القروض نحو الأنشطة التجارية والاستهلاكية مع نسب مرتفعة من حالات عدم السداد، وهو ما من شأنه أن يعرقل الأداء الجيد للقطاع .

- زيادة على ماسبق نجد أن الخدمات غير المالية تكاد تكون معدومة في أغلب الأحيان وهو ما يرهن نجاح المشروعات خاصة إذا كان الممول ضعيف المستوى التعليمي .

ثانيا - أوجه الاختلاف : نورد في الجدول الموالي أهم الاختلافات الموجودة بين التجريبتين الجزائرية والسودانية في قطاع التمويل الاسلامي الأصغر كما يلي :

الجدول(3-29): أهم أوجه الاختلاف بين التجربة الجزائرية والسودانية في قطاع التمويل الاسلامي الأصغر .

الدولة	الجزائر	السودان
وجه المقارنة		
العرض	يقدم التمويل الأصغر في الغالب من جهات حكومية بهدف المساعدة الاجتماعية أما البنوك فتحجم عن تقديم هذه الخدمة إلا في حالات قليلة .	يقدم التمويل الأصغر من طرف جهات حكومية ومنظمات دولية، وتساهم البنوك بدور فعال في ذلك من خلال المحافظ التمويلية المخصصة لقطاع التمويل الأصغر .
الصيرفة الاسلامية	العدد المحدود جدا للبنوك الاسلامية في الجزائر يخفض فرصة الحصول على قرض متوافق مع الشريعة ، أما قروض الجهات الحكومية فتأخذ صورة التمويل الاسلامي(دون فائدة) وإن كانت لاتسمى به .	يعتبر القطاع المصرفي السوداني اسلاميا بالكامل وتتوافق منتجات التمويل الأصغر لذلك مع الشريعة الاسلامية .
بنوك الفقراء	لا توجد بنوك متخصصة في تمويل الفقراء ومشروعاتهم على شاكلة بنك غرامين البنغالي	يتوفر النظام المصرفي على بنوك الفقراء سواء في القطاع العام (مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية) أو القطاع العام الخاص (بنك الأسرة) .

منهجيات الاقراض	أغلب التمويلات تكون تمويلات فردية يحصل عليها شخص واحد	تتنوع التمويلات بين الاقراض الفردي أو الجماعي مثل التعاونيات أو الأساليب الجماعية القروية (ضمان المجموعة) .
قروض المؤسسات الزكوية	يقدم صندوق الزكاة تمويلات خيرية و قروضا تمويلية مستردة.	يقدم ديوان الزكاة تمويلات خيرية وقروضا تمويلية غير مستردة.
صيغ التمويل	تسود صيغة التمويل بالقرض الحسن معظم البرامج التمويلية أما الصيغ الأخرى فتقديمها محدود جدا وتكاد تكون معدومة .	تسود صيغة المراجعة معظم التمويلات الممنوحة وإن كانت الصيغ الأخرى معمولاً بها لكن بصورة أقل .
دور البنك المركزي	يقتصر دور البنك المركزي على إصدار توجيهات تنظم عمل البنوك بصفة عامة، دون توجيه لقطاع التمويل الأصغر.	يشرف البنك المركزي على تسيير القطاع ، من خلال مختلف المحددات والتوجيهات التي يصدرها لتنظيم الممارسات المتعلقة به بالإضافة ، وأيضاً من خلال وحدة التمويل الأصغر التي تعتبر أداة البنك المركزي السوداني في ترجمة قراراته على أرض الواقع.

المصدر : من إعداد الباحث .

خلاصة الفصل :

جاء في الفصل الثالث من البحث أن التمويل الإسلامي الأصغر مازال في بداياته لحدثة نشأة قطاع التمويل الأصغر في الجزائر، لكن رغم ذلك فإن النتائج الطيبة لبرامج الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والقروض الحسنة لصندوق الزكاة نجحت في تحقيق جملة من النتائج لا بأس بها في طريق المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة رغم التحديات التي تواجه قطاع التمويل الإسلامي الأصغر في الجزائر، ومن بين هذه النتائج دعم الاقتصاد الوطني، توظيف خريجي الجامعات ومحاربة الفقر في أوساط الأسر الفقيرة وإدماج فئات محرومة أو غير مؤهلة مثل النساء والمعاقين...إلخ .

أما بخصوص السودان ، والذي يمثل التمويل الأصغر فيها سياسة ومنهجية دولة لتحقيق التنمية من خلال قيام البنك المركزي بإنشاء وحدة للتمويل الأصغر وتحديد نسبة من محافظ التمويل توجه لمشروعات التمويل الأصغر ، فقد تبين بعد الدراسة أن القطاع بالفعل يؤتي بعضا من الثمار المرجو قطفها رغم الصعوبات التي تعترض سبيله في سبيل تحقيق التنمية الشاملة .

كما تبين أن الزكاة تعمل دورا رئيسيا في القطاع في كلا البلدين وتمارس دورا رئيسيا في تنمية وضعية التمويل الأصغر، غير أن المشاكل التي تواجه القطاع في البلدين من قبيل الإطار التنظيمي والقانوني، زيادة على مشاكل المقترضين، وطبيعة المشروعات الممولة تحد من نجاعة الصناعة، مما يستدعي اهتماما أكبر من طرف السلطات الوصية لمعالجة الاختلالات بما يضمن تحقيق الصناعة فعلا للتنمية المستدامة .

خاتمة

خاتمة

يمثل الفهم الصحيح لمفهوم التنمية المستدامة بمختلف جوانبها الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية القاعدة الصحيحة لبناء أية استراتيجية في إطار السعي لتحقيقها، وفي هذا الصدد يمثل التمويل الإسلامي الأصغر نموذجا حقيقيا تستطيع الدول من خلاله تحقيق التنمية المستدامة، لأنه يحقق أبعادها الثلاثة معا .

يساعد التمويل الإسلامي الأصغر على إنشاء مؤسسات صغيرة ومصغرة، التي تعتبر قاطرة النمو في كثير من الدول، زيادة على أنه يوفر مناصب شغل ويحارب البطالة ويزيد الإنتاج بما يضمن ترقية المنتجات المحلية ويحقق التنمية الاقتصادية، كما تعمل المداخل المتأثية من مناصب الشغل، التي يستحدثها التمويل الإسلامي الأصغر في محاربة الفقر، تحسين الظروف المعيشية للمستفيدين وزيادة الإنفاق على الرعاية الصحية وتعليم الأطفال وتعزيز دور المرأة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، مما يعزز تحقيق التنمية الاجتماعية . أما في الجانب البيئي فبالإضافة إلى أن مكافحة الفقر تساعد على حماية البيئة والتي يعمل التمويل الإسلامي الأصغر على تقليل آثاره، فإن الأنشطة الممارسة من خلاله قليلة التأثيرات السلبية على البيئة، وعليه فإن التمويل الإسلامي الأصغر يشمل الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة وهي البعد الاقتصادي الاجتماعي والبيئي .

يضمن التمويل الإسلامي الأصغر الجانب الأخلاقي للأنشطة التنموية، فهو زيادة على تضمنه البعد الخيري، الذي يحارب الأنانية والجشع ويضمن حقوق الغير مجسدا بذلك مفهوم حق الجيل الحالي والمستقبلي في التنمية، الذي تضمنه تعريف برونتلاند للتنمية المستدامة، فإنه (التمويل الإسلامي الأصغر) مبني على فكرة العمارة والاستخلاف في الأرض، وهذا المفهوم ينسف فكرة الاستغلال غير العقلاني للموارد والإضرار بالبيئة بمفهومها الواسع أي البيئة الاجتماعية والطبيعية. و يطرح التمويل الإسلامي الأصغر عدة صيغ وأساليب تلبي جميع المتطلبات تتراوح بين أساليب قائمة على البر والإحسان ، وأساليب قائمة على المشاركة في عائد الاستثمار، وأخرى قائمة على الدين التجاري، مشكلا بذلك نظاما مثاليا للحفاظ على تنمية الأصول، بناء

القدرات وتقديم المساعدات التقنية لتحسين المهارات وتنمية الموارد البشرية وحماية البيئة ، من أجل الوصول لتحقيق التنمية المستدامة .

من خلال الدراسة، خالصنا إلى النتائج التالية، والتي تتضمن في ثناياها إجابات عن التساؤلات المطروحة في إشكالية الدراسة، كما تعتبر اختباراً لفرضياتها:

نتائج البحث:

- تم التأكد خلال هذه الدراسة من أن التمويل الأصغر يساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية، من خلال المؤسسات الصغيرة والمصغرة، التي يستحدثها وهذه الأخيرة تساهم في رفع معدلات النمو وزيادة الصادرات ...إلخ، كما أن إشراك الفقراء في دائرة الإنتاج يؤدي لتقليص هدر الطاقات العاطلة، كما تم التوصل إلى أن تمويل الفقراء له بالغ الأثر في محاربة آثار الفقر السلبية في الجانب الاقتصادي مما يعزز من فرص تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.
- نستنتج من خلال ما تم دراسته، أن تطبيق صيغ التمويل الإسلامي يطرح صوراً متعددة لاستخدام رأس المال العامل مثل المضاربة، المربحة، المشاركة وغيرها، مما يفتح المجال واسعاً لتشغيل أكبر ممكن من اليد العاملة الماهرة لتنوع الأنشطة التي تناسب كل صيغة من الصيغ، كما يضمن التمويل الإسلامي العمل في مشروعات حقيقية تزيد في إنتاجية الاقتصاد، فضلاً على أنه يعمل على الاستثمار المباشر في مشروعات انمائية، المشاركة فيها أو القيام بتمويلها وذلك بهدف إقامة مشروعات انمائية جديدة أو لتجديد أو إحلال مشروعات قائمة فعلاً، مما يساهم في توسيع الطاقة الانتاجية في مختلف القطاعات ويؤدي بدوره إلى دفع عجلة التنمية الاقتصادية، وعلى ذلك نقول أن استخدام صيغ التمويل الإسلامي لتمويل المشروعات المصغرة والصغيرة يلعب دوراً اقتصادياً هاماً فهي تعمل على توسيع أنشطة هذه المشروعات من خلال الخيارات المتاحة، والتي تمس مختلف الأنشطة الأمر الذي يوسع القاعدة الانتاجية ومن ثم المساهمة في تنمية الاقتصاد وجعل النشاط الاقتصادي أكثر فعالية .

- تعد النساء من أهم عملاء التمويل الأصغر ويمثلن في بعض المؤسسات نسبة 97% من مجموع العملاء الكلي، وبلغت نسبتهن 72.3% من مجموع المستفيدين من التمويل الأصغر عبر العالم في سنة 2010، وتمويل النساء له بالغ الأثر، سواء في الجانب الاقتصادي أو الاجتماعي، بل حتى البيئي مما يدل على أهمية تمويل المرأة في سبيل تحقيق التنمية المستدامة .

- في الجزائر يبرز قطاع التمويل الإسلامي الأصغر كأحد القطاعات التي يمكن التعويل عليها في تحقيق التنمية المستدامة ، ورغم أن القطاع لا يتماشى مع المتطلبات العامة لهذه الصناعة خاصة من الناحية الشرعية، إلا أن النتائج التي تحقّقها الجهات الموفرة له من خلال القروض الحسنة لصندوق الزكاة، والتي استطاعت تمويل أكثر من 6945 مشروع منذ إنشاء الصندوق، وتوفير التمويل لأكثر من 695579 عائلة، ومساهمة كل ذلك في محاربة الفقر وتحقيق التنمية الشاملة، كما أن القروض الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والتي ساهمت في خفض معدلات البطالة من 15.30 % سنة 2005، إلى 10 % سنة 2010 وتوفير مناصب شغل بعدد تراكمي بلغ سنة 2012 ما مجموعه 677412 منصب شغل، وتوزع التمويل على مختلف القطاعات يعزز من الدور التنموي المستدام الذي يلعبه هذا القطاع في الجزائر .

- تلعب الزكاة دورا مهما في توفير التمويلات اللازمة لقطاع التمويل الأصغر في كل من الجزائر والسودان، وتساهم بفعالية في مكافحة الفقر والبطالة معا، ففي السودان وصل مجموع المستفيدين من التمويل الأصغر من موارد الزكاة حتي بداية 2012 ما مجموعه 2.306.338 أسرة، منها 2.022.772 أسرة تم تمويلها لدعم مصاريفها من أجل الكفالات، بالإضافة لـ 283.566 أسرة من أجل إنشاء مشاريع مصغرة خاصة بها، مست مختلف القطاعات: زراعية، خدمية و فردية ، أما في الجزائر فعدد المشاريع الممولة من صندوق الزكاة فهو 4.047 مشروعا منذ بداية نشاط الصندوق، بالإضافة لتوزيع 695579 إعانة إما لسد احتياجات الفقراء أو لتمويل مشاريعهم ، ورغم التباين الواضح في أداء الجهاز الزكوي في كل من البلدين، إلا أن دوره واضح في مكافحة الفقر والبطالة ، ويبقى تعزيز هذا الدور مرتبطا

بمدى الإقبال على هذا الجهاز خصوصا في الجزائر والسعي الحثيث في تطوير أدائه من أجل القيام برسالته على أحسن وجه .

2 - الاقتراحات :

من خلال نتائج الدراسة ارتأينا تقديم الاقتراحات والتوصيات التالية :

على مستوى مؤسسات التمويل:

- تبسيط الإجراءات الإدارية، وذلك بجعل معالجة الملفات تتم بسرعة .
- الاهتمام بقطاع التمويل الإسلامي الأصغر وتثبيت أسسه، وذلك لتفضيله عن التمويل التقليدي من طرف طالبي التمويل في بلدان العالم الإسلامي.
- إنشاء مؤسسات مالية متخصصة في تقديم خدمات التمويل الإسلامي الأصغر، والاستفادة من تجارب الدول في هذا المجال.
- تشجيع القطاع الخاص على تقديم خدمات التمويل الإسلامي الأصغر، وإنشاء بنوك إسلامية مختصة في توفير هذه الخدمات.
- محاولة الابتكار والتجديد في مجال التمويل الإسلامي الأصغر بعيدا عن التقليد و المحاكاة.
- الفهم الجيد لحاجات طالبي التمويل ، مرافقتهم وتقديم العون والنصح أثناء فترة انجاز مشاريعهم.
- تشجيع آليات أخرى للتمويل الأصغر قائمة على أحكام الشريعة الإسلامية على غرار صناديق الوقف، الفروع المحلية للبنوك الإسلامية... إلخ .
- إنشاء قاعدة معلومات خاصة بجمع المعلومات عن القطاع، من أجل اتخاذ أفضل القرارات وتنفيذها بطريقة تسمح بتطوير التمويل الإسلامي الأصغر.

على مستوى العملاء:

- توعية أفراد المجتمع وزيادة وعيهم بأهمية التمويل الإسلامي الأصغر وتمكينهم من الأساليب التي تعمل على تطوير أنشطتهم.
- العمل على الوصول إلى أشد الناس فقرا، خاصة في المناطق الريفية والنائية وتبسيط المعاملات تبعا لمؤهلاتهم وقدراتهم .
- إلغاء الفائدة الربوية على التمويلات الصغرى، وإن كانت "صغيرة"، والاقتصار على تقديم خدمات مالية تتوافق مع الشريعة في مختلف الهيئات الداعمة لتشغيل الشباب .
- رفع قيمة المبلغ من التمويل في إطار صندوق الزكاة، وزيادة النسبة المئوية من الحصيلة الموجهة للتمويل بالقروض الحسنة.
- العمل على تنويع الخدمات وعدم الاقتصار على القروض، لتشمل الادخار والتأمين والخدمات غير المالية ، تنويع الصيغ ، عدم التركيز على المربحة ومحاولة تركيز التمويل على الأنشطة الاستثمارية والانتاجية المولدة لفرص الشغل .

3 - آفاق الدراسة :

- إن هذه الدراسة لا تقدم رؤية مطلقة أو نهائية عن موضوع التنمية المستدامة ودور التمويل الإسلامي الأصغر في تحقيقها، وذلك لإمكانية دراسة هذا الموضوع من جوانب أخرى، وعليه يمكن أن نقترح مواضيع تكمل هذه الدراسة أو تزيد في إثرائها، و تتمثل هذه المواضيع فيما يلي :
- استراتيجية استخدام التمويل الإسلامي الأصغر لتحقيق أهداف الألفية الانمائية في دول العالم الإسلامي .
 - دور التمويل الإسلامي الأصغر في تحقيق التنمية البشرية المستدامة .
 - استشراف مستقبل التمويل الإسلامي الأصغر في ظل التحولات السياسية في الدول العربية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

١. القرآن الكريم

٢. السنة النبوية

٣. المراجع باللغة العربية

➤ أ - الكتب :

(1) إبراهيم مراد الدعمة، التنمية البشرية بين النظرية والواقع، دار المناهج للنشر والتوزيع الأردن، 2009.
(2) الطيب الداودي، الاستراتيجية الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية، الطبعة 1، دار الفجر للنشر والتوزيع القاهرة، 2008 .

(3) حسين بلعجوز، مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية و البنوك الكلاسيكية، مؤسسة الثقافة الجامعية، مصر، 2009.

(4) حسين عبد الحميد أحمد رشوان، الفقر والمجتمع، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2007.

(5) خالد أمين عبد الله، العمليات المصرفية الإسلامية، دار وائل للنشر، الأردن، 2008.

(6) رشيد حمران، مبادئ الاقتصاد و عوامل التنمية في الإسلام، دار هومة، الجزائر، 2003.

(7) سالم توفيق النجيفي، أحمد فتحي عبد المجيد، السياسات الاقتصادية الكلية ومشكلة الفقر مع إشارة خاصة للوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2008.

(8) صادق راشد حسين الشمري، أساسيات الصناعات المصرفية الإسلامية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

(9) صالح صالح، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006 .

(10) ضياء مجيد الموسوي، البنوك الإسلامية، مؤسسات شباب الجامعة، الإسكندرية، 1997 .

(11) عبد الحميد عبداللطيف، اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة، الدار الجامعية، الاسكندرية 2009.

(12) عبد الرزاق الفارس، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مركز الدراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2001.

- 13) عبد القادر محمد عبد القادر عطية وآخرون ، قضايا اقتصادية معاصرة ، نشر قسم الاقتصاد كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، 2004-2005 .
- 14) عبد الله عطوي، السكان والتنمية البشرية، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان 2004.
- 15) عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط، التنمية المستدامة، فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها دار الصفاء، عمان، 2007 .
- 16) عدنان داوود العذاري، هدى زوير الدعيبي، قياس مؤشرات ظاهرة الفقر في الوطن العربي، دار جرير للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، الأردن، 2010.
- 17) فليح حسن خلف، البنوك الإسلامية، دار الجدار للكتاب العالمي، الأردن، 2007 .
- 18) فليح حسن خلف، البنوك الإسلامية، عالم الكتاب الحديث ، الأردن، 2006.
- 19) محسن أحمد الخضيرى، البنوك الاسلامية، ط3، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 1999.
- 20) محمد بوجلال، البنوك الإسلامية، مفهومها، نشأتها، تطورها، نشاطها، مع دراسة تطبيقية على مصرف إسلامي، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، 1990
- 21) محمد عبد البديع، اقتصاد حماية البيئة، دار الأمين للنشر والتوزيع، مصر، 2008.
- 22) محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية :أحكامها، مبادئها، وتطبيقاتها المصرفية، دار المسيرة الأردن، 2008.
- 23) محمود حسين الواردي وحسين محمد سمحان، المصارف الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العملية، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2007 .
- 24) محمود عبد الكريم ارشيد، الشامل في معاملات وعمليات المصارف الاسلامية، دار النفائس، الأردن، ط1، 2001 .
- 25) محيى محمد مسعد، نظام الزكاة بين النص والتطبيق، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية ، 1998.
- 26) مصطفى حسين سلمان وآخرون، المعاملات المالية في الإسلام، دار المستقبل للنشر والتوزيع عمّان، 1990.
- 27) منذر قحف، مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الثانية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، المملكة العربية السعودية، 2004.

(28) ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، ترجمة أ.د. محمود حسن حسني وآخرون، دار المريخ للنشر والتوزيع 2006.

(29) هيا جميل بشارت، التمويل المصرفي الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، دار النفائس الأردن 2008.

(30) هشام مصطفى الجمل، دور الموارد البشرية في تمويل التنمية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية الطبعة الأولى، 2006

➤ ب - المجالات العلمية :

(31) إبراهيم بيومي غانم، نحو إحياء دور الوقف في التنمية المستقلة ، مجلة المستقبل العربي، العدد 235 السنة 21 نسخة (PDF) .

(32) الطيب لحيلج، محمد جصاص، الفقر التعريف ومحاولات القياس، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية العدد السابع، نسخة (PDF)، جوان، 2010 .

(33) المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP)، التمويل الأصغر وتغير المناخ، التهديدات والفرص ، مذكرة مناقشة مركزة رقم (53)، واشنطن، مارس 2009 .

(34) المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP)، التمويل الإسلامي سوق متخصصة ناشئة، مذكرة مناقشة رقم 49، واشنطن ، 2008.

(35) المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP)، موجز الجهات المانحة، مذكرة مناقشة رقم 11، واشنطن 2003 .

(36) المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء CGAP، المساعدة في تحسين فعالية الجهات المانحة في مجال التمويل الأصغر، موجز الجهات المانحة مذكرة مناقشة رقم 13، واشنطن ، 2003

(37) اليزابيث لينتفيلد وآخرون ،هل يمثل التمويل الأصغر استراتيجية فعالة من شأنها تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة؟، منشورات (CGAP) مذكرة مناقشة مركزة ، العدد 24، واشنطن، 2003.

(38) حمد بن عبد الله الشباني، وقفات متأنية مع عمليات التمويل في البنوك الإسلامية، مجلة البيان، السنة العاشرة، العدد 91، 1995م، نسخة (PDF) .

(39) رياض بن جليلي، تمكين المرأة المؤشرات والأبعاد التنموية، سلسلة جسر التنمية العدد الثاني والسبعون، لمعهد العربي للتخطيط، الكويت ، أبريل 2008.

- (40) رياض بن جليلي، حساب فجوة الأهداف الإنمائية للألفية، سلسلة جسر التنمية العدد الخامس والستون، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، يوليو 2007.
- (41) سامي محمد أبو عرجة وآخرون، أحكام رد القرض في الفقه الإسلامي، مجلة الجامعة الإسلامية سلسلة الدراسات الشرعية، المجلد 13، العدد الثاني، يونيو 2005، نسخة (PDF).
- (42) سلسلة نحو مجتمع المعرفة، مكافحة الفقر، الإصدار الثالث عشر، جامعة الملك عبد العزيز، مركز الإنتاج الإعلامي، جدة، 1427.
- (43) سلسلة نحو مجتمع المعرفة، التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع والمأمول، الإصدار الحادي عشر، جامعة الملك عبد العزيز، مركز الإنتاج الإعلامي، جدة، 1427.
- (44) عالية عبد الحميد عارف، إدارة القروض متناهية الصغر، الآليات والأهداف والتحديات، المجلة العربية للإدارة، المجلد 29، العدد 1، يونيو 2009.
- (45) عيسى بن ناصر، مشكلة الفقر في الجزائر، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، جامعة تلمسان العدد 2، مارس، 2003.
- (46) علي عبد القادر علي، دمج سياسات القضاء على الفقر ضمن سياسات التنمية في الدول العربية، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، المجلد 06، العدد 02، 2003.
- (47) كمال حطاب، دور الاقتصاد الإسلامي في محاربة مشكلة الفقر، أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية جامعة اليرموك، الأردن، 2002.
- (48) مجدي عبد الفتاح سليمان، دور الزكاة في علاج الركود الاقتصادي، مجلة الوعي الإسلامي العدد: 445، الكويت، 2002.
- (49) محمد عبد الحليم عمر، أساليب التمويل الإسلامية القائمة على البر والإحسان للمشروعات الصغيرة، مجلة دراسات اقتصادية، العدد الخامس، مارس 2005، الجزائر، (PDF).
- (50) محمد عبد الغفار الشريف، النماء وأثره في الزكاة، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الكويت، العدد 41، جوان 2000، نسخة (PDF).
- (51) e Journal USA، وزارة الخارجية الأمريكية/ مكتب برامج الإعلام الخارجي، تعليم الفتيات المجلد 15، العدد 11، نيويورك، جوان 2011.

ج - المداخلات والأوراق البحثية :

(52) السعيد دراجي، التنمية المستدامة من منظور الاقتصاد الإسلامي، مداخله ضمن الملتقى الدولي سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، جامعة ورقلة الجزائر، نوفمبر 2012 .

(53) براند سما جوديث وآخرون، إنجاح التمويل الأصغر في منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تقرير عن التمويل البالغ الصغر للبنك الدولي، 1997.

(54) بغداد بنين، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية وزيادة مستويات التشغيل مداخله ضمن الملتقى الدولي "واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ماي 2013، جامعة الوادي، الجزائر

(55) بالرقى تيجاني، نماذج مصرفية في تمويل التنمية المحلية، الملتقى الوطني الأول حول التنمية المحلية نسخة (PDF) ، أبريل 2008 .

(56) تجربة بنك الخرطوم، نماذج مبتكرة من التمويل الأصغر الإسلامي، مداخله ضمن مؤتمر سنابل التاسع، السودان 2012.

(57) حسين رحيم، التمويل الريفي الأصغر، أي دور للصناديق الوقفية في مكافحة البطالة والفقر في الريف المغاربي، مداخله ضمن الملتقى الدولي الثاني حول المالية الإسلامية، صفاقس، تونس، جوان 2013 .

(58) حسين رحيم و ميلود زنكري، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية من وجهة نظر رقابية بحث مقدم في الملتقى الدولي الثالث حول استراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات، الأفاق والتحديات، الشلف، الجزائر ، نوفمبر 2008 .

(59) خديجة خالدي، خصائص وأثر التمويل الإسلامي على المشاريع الصغيرة- حالة الجزائر - الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الاقتصادي الواقع والتحديات، جامعة الشلف، الجزائر، 2004 .

(60) ذهبية لطرش، متطلبات التنمية المستدامة في الدول النامية في ظل قواعد العولمة، مداخله ضمن الملتقى الدولي التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2008.

61) راؤول دومال وأميلا سابسانين، تطبيق مبادئ النظام المصرفي الإسلامي على التمويل البالغ الصغر، مذكرة فنية، دراسة لحساب المكتب الإقليمي للدول العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نسخة (PDF) .

62) رائد فايز حتر، (بدون تاريخ)، الفقر الريفي في الوطن العربي ودور المنظمة العربية للتنمية الزراعية في الحد من آثاره .

63) سحر قدوري الرفاعي، التنمية المستدامة مع التركيز على الإدارة البيئية، المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة التجارة الدولية وأثرها على التنمية المستدامة، أوراق عمل المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية، تونس سبتمبر 2006، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، جامعة الدول العربية ، مصر 2007

64) سليمان ناصر، القرض الحسن المصغر لتمويل الأسر المنتجة دراسة تقييمية لأنشطة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الثاني حول المالية الإسلامية صفاقس، تونس 2013.

65) صالح صالح، التنمية الشاملة المستدامة والكفاءة الاستخدامية للثروة البترولية في الجزائر ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي للتنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر ،2008.

66) صالح صالح، مصادر وأساليب تمويل المشاريع الكفائية الصغيرة والمتوسطة في إطار نظام المشاركة ، الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة سطيف، الجزائر، ماي 2003 .

67) صلاح عبد القادر وآخرون، الفقر الريفي في الوطن العربي ودور المنظمة العربية للتنمية الزراعية في الحد من آثاره، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم 2009.

68) عبد الرحمان عبدالقادر، دور التمويل الإسلامي الأصغر في تنمية المؤسسات المصغرة -دراسة حالة اليمن والسودان، مداخلة ضمن الأيام العلمية الدولية حول المقاولاتية، آليات دعم ومساعدة إنشاء المؤسسات في الجزائر الفرص والعوائق، بسكرة، الجزائر، ماي 2011.

69) عبد القادر زيتوني، صناعة التمويل الأصغر الإسلامي بين دوافع النمو وتحديات الممارسة دون تاريخ منشور على موقع البوابة العربية للتمويل الأصغر نسخة (PDF) .

- (70) عبد الله بن منصور، صندوق الزكاة الجزائري كآلية لمعالجة ظاهرة الفقر، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الثاني حول المالية الإسلامية صفاقس، تونس، جوان 2013 .
- (71) عبد الله بن منصور، تفعيل الدور التنموي لصندوق الزكاة في ظل تطبيق مبادئ الحوكمة مداخلة ضمن الملتقى الدولي الثاني حول دور التمويل الإسلامي غير الربحي في تحقيق التنمية المستدامة جامعة البليدة، الجزائر، ماي 2013.
- (72) عبد الله خبابة، التنمية الشاملة المستدامة المبادئ والتنفيذ من مؤتمر ريو دي جانيرو 1992 إلى مؤتمر بالي 2007، مداخلة ضمن الملتقى الدولي للتنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2008.
- (73) عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل، تقويم تجربة التمويل الأصغر الإسلامي في السودان، خلال الفترة (2000-2010) ، مداخلة ضمن المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي النمو المستدام والتنمية الشاملة من منظور إسلامي، الدوحة ، قطر ، 2011 .
- (74) عمار عماري، إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الدولي للتنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2008.
- (75) فارس مسدور، الوقف والزكاة ودورهما في دعم الاستثمار و مكافحة البطالة، الملتقى الوطني حول الاستثمار والتشغيل في الجزائر، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، 2005 .
- (76) فايزة مطلب، دور صندوق الزكاة في الحد من ظاهرتي الفقر والبطالة عن طريق تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الثاني حول المالية الإسلامية صفاقس، تونس جوان 2013.
- (77) فؤاد شاكر، تطور ونمو الصيرفة الإسلامية، المؤتمر الثالث للمصارف والمؤسسات الإسلامية الصيرفة الإسلامية الواقع والطموح، سوريا ، 2008.
- (78) كمال رزيق، مسدور فارس، صيغ التمويل بلا فوائد للمؤسسات الفلاحية الصغيرة والمتوسطة مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، الجزائر، أبريل 2006.
- (79) لزهر قواسمية، صندوق الزكاة رؤية حديثة لجمع وتوزيع واستثمار الأموال دراسة حالة التجربة الجزائرية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الثاني حول المالية الإسلامية صفاقس، تونس، جوان 2013.

- (80) مبارك بوعشة، التنمية المستدامة مقارنة اقتصادية في إشكالية المفاهيم والأبعاد، مداخلة ضمن الملتقى الدولي للتنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2008.
- (81) محمد خالد، بناء نموذج أعمال ناجح للتمويل الأصغر الإسلامي، القمة العالمية للانتماء الصغير، بلد الوليد، اسبانيا، نوفمبر 2011.
- (82) محمد عبد الحليم عمر، صيغ التمويل الإسلامية للمشروعات الصغيرة القائمة على أسلوب الدين التجاري والإعانات، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر ماي 2003 .
- (83) محمد علي الحسين، وحدة التمويل الأصغر لبنك السودان المركزي، دور وحدة التمويل الأصغر في تطوير واستدامة تمويل الشرائح الضعيفة وتخفيف حدة الفقر، (دون تاريخ) نسخة (PDF) .
- (84) مصطفى محمد مسند، دور الزكاة في تحقيق العدل الاجتماعي تجربة ديوان الزكاة - السودان مداخلة ضمن المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي، النمو والعدالة والاستقرار من منظور اسلامي، اسطنبول، تركيا، سبتمبر 2013.
- (85) معهد علوم الزكاة، دورة خدمات التمويل الأصغر، الخرطوم، مارس، 2013 .
- (86) منى عيسى العيوطي، دور الصناعات المصرية الصغيرة في مواجهة مشكلة البطالة في الاقتصاد المصري، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر للاقتصاديين المصريين (1989) القاهرة .
- (87) مهدي ميلود، دور التمويل الإسلامي في تفعيل عملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية - مع التركيز على قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، بحث مقدم في الملتقى الوطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، بشار، الجزائر، أبريل، 2006.
- (88) ناصر مغني، القرض المصغر كاستراتيجية لخلق مناصب شغل في الجزائر، 2010، جامعة المسيلة.
- (89) نبيلة فالي، التنمية من النمو إلى الاستدامة، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الدولي، التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس الجزائر، أبريل 2008.

90) هلا مخلوف وآخرون، تمكين المرأة من خلال التمويل الصغير الإسلامي في مصر نسخة (PDF) 04- فبراير 2010 .

91) يزيد وهيبة، دور صندوق الزكاة في مكافحة الفقر، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الثاني حول المالية الإسلامية صفاقس، تونس، جوان 2013 .

92) يوسف تريعة، المالية الإسلامية المصغرة ومحاربة الفقر، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الثاني حول المالية الإسلامية، صفاقس، تونس، جوان 2013 .

د - الدراسات الأكاديمية والرسائل الجامعية (ماجستير ودكتوراة):

93) إبراهيم علي أمال، سياسات واستراتيجيات مكافحة الفقر في الجزائر (نظرة اقتصادية)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة سعد دحلب، 2009 .

94) أحمد علاش، محفزات النشاط الاقتصادي في الإسلام أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2006

95) الطيب وكي، الآليات المؤسسية لعلاج ظاهرة الفقر في الاقتصاد الإسلامي و النتائج المتوقعة لتطبيقها في اقتصاد الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر - باتنة الجزائر، (2011) .

96) إيمان أحمد محمد، إدارة المشروعات متناهية الصغر في مصر (دراسة في دور الصندوق الاجتماعي للتنمية) مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، 2001.

97) إيهاب طلعت الشايب، أثر تمويل المشروعات متناهية الصغر على مستوى معيشة الفئة المستهدفة (دراسة تطبيقية على مؤسسة التضامن للتمويل الأصغر)، رسالة ماجستير غير منشورة قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة - جامعة عين شمس، القاهرة، مصر 2010 .

98) بلانت فينانس، أثر التمويل متناهي الصغر في مصر - دراسة مسحية - ماي 2007.

99) طارق الله خان، تنمية التمويل الأصغر الإسلامي التحديات والمبادرات، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، السعودية، 2008 .

100) سيف هشام صباح الفخري، صيغ التمويل الإسلامي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حلب سوريا، 2009 .

101) شرين بشرى غالي، ظاهرة الفقر ودور منظمات الفقراء في القضاء عليها (دراسة تجريبية بنوك الفقراء ومدى إمكانية تطبيقها على مصر)، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس القاهرة، 2006 .

102) عدنان داود خليل بدران، تقدير مؤشرات الفقر بتطبيق نماذج الانحدار على المتغيرات الاقتصادية من خلال مسح بيانات نفقات ودخل الأسرة في الأردن، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم الإحصاء الجامعة المستنصرية، العراق، 2002.

103) كمال رزيق، إرساء مؤسسة الزكاة في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، (2000)

104) ماركو إليا، التمويل متناهي الصغر نصوص وحالات دراسية، ترجمة فادي قطان، كلية الإدارة جامعة تورينو، إيطاليا، 2006 .

105) المحافظة الوطنية للتخطيط، دراسة حول الفقر في الجزائر، سبتمبر 2004.

106) محمد مصطفى غانم، واقع التمويل الأصغر الإسلامي وآفاق تطويره في فلسطين، مذكرة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2010.

107) مؤتمر العمل العربي (الدورة الثامنة والثلاثون)، المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة قاطرة النمو الداعمة للتشغيل، تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي، القسم الأول، البند الأول، القاهرة جمهورية مصر العربية، 15-22 مايو/أيار، 2011 .

108) ياسمين زرنوح، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر دراسة تقييمية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، 2007 .

109) يوسف قريشي، سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر - دراسة ميدانية - أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2005.

هـ - التقارير :

110) استبيان شبكة التمويل الأصغر للبلدان العربية (سنابل)، 2012 ص02.

111) الأمم المتحدة ، تقرير الأهداف الإنمائية للألفية 2013 ، نيويورك .

112) البنك الاسلامي للتنمية ، التقرير السنوي ، 2012/1433 ، جدة ، المملكة العربية السعودية .

113) البنك الدولي ، عالم بلا فقر، إنهاء الفقر وتعزيز الرخاء المشترك ، التقرير السنوي 2013.

- (114) الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، قضايا الجنسين والتمويل الصغرى الريفي توفير الخدمات للمرأة وتمكينها، دليل للممارسين ، يونيو/ حزيران 2010 ، روما ،إيطاليا
- (115) المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، التمويل الأصغر في الجزائر الفرص والتحديات، التقرير النهائي جوان 2006 .
- (116) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نهضة الجنوب تقدم بشري في عالم متنوع، تقرير التنمية البشرية 2013.
- (117) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، المستقبل المستدام الذي نريد، التقرير السنوي 2011-2012.
- (118) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، أهداف الألفية الانمائية ، تعاهد بين الأمم لإنهاء الفاقة البشرية التقرير السنوي، 2003 .
- (119) برنامج الخليج العربي للتنمية (AGFUND)، بنوك الفقراء التمويل الأصغر لمكافحة الفقر نموذج أجفند ، التقرير السنوي 2012 .
- (120) بنك الأسرة، التقرير السنوي، 2010 ، السودان.
- (121) بنك السودان المركزي، التقرير السنوي الثاني والخمسون ،2012، السودان .
- (122) بنك السودان المركزي ويونيكونز للاستشارات ، تقييم موقف تنفيذ استراتيجية تنمية وتطوير قطاع التمويل الأصغر في السودان ،النسخة النهائية، 2008 ، السودان.
- (123) تقرير ميكس 2011 و 2010 لتحليل ومقارنة الأداء للتمويل الأصغر في العالم العربي .
- (124) تقرير وزير الشؤون الخارجية الجزائري، أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة نيويورك بتاريخ 23-09-2010 .
- (125) تقرير يونيكونز للاستشارات المحدودة، تأثير سياسات الاقتصاد الكلي على التمويل الأصغر في السودان، السودان، 2006 ، .
- (126) حالة تقرير حملة قمة الائتمان الأصغر 2012.
- (127) ديوان الزكاة السوداني ،التقرير السنوي 2002 و 2006-2011 .
- (128) مصرف الإدخار والتنمية الاجتماعية ، التقرير السنوي ،2012 ، السودان .
- (129) مصرف الإدخار والتنمية الاجتماعية ، التقرير السنوي ،2010 ، السودان .
- (130) مؤتمر العمل الدولي الدورة 97، تعزيز العمالة الريفية للحد من الفقر، التقرير الرابع، مكتب العمل الدولي جنيف، 2007.

(131) مؤتمر العمل الدولي الدورة 91، الخلاص من الفقر، التقرير الأول، مكتب العمل الدولي
جنيف، 2003.

و - المراسيم :

(132) الجريدة الرسمية، العدد 06، 2004 .

(133) الجريدة الرسمية، العدد 19، 2011.

(134) بنك السودان المركزي ،لائحة شروط الترخيص لمصارف التمويل الأصغر لسنة 2006 .

IV. المراجع باللغة الأجنبية :

134) Ajaz Ahmed Khan , Islamic Microfinance Theory ,Policy and Practice Islamic Relief Worldwide, www.islamic-relief.com, United Kingdom, 2009 .

135) Alain jounot ,100 questions pour comoprendre et agir le developpement durable ,afnor ,France,2004,.

136) Allen & Overy ‘Islamic Microfinance report for the internationale development law organisation ،25 february 2009.

137) A.M.R Chowdhur y and A .Bhuiya.‘ Do poverty alleviation programmes reduce inequity in healthe, lessons fro, bangladesh in poverty and health and G WALT(oxford :oxford university press 2001) .

138) Anthony B. Atkinson World Bank, Comparing Poverty Rates Internationally: Lessons from Recent Studies in Developed Countries, (1990).

139) Bilan des réalisations de l’ANGEM de 2005 à décembre 2012.

140) Dominique bourge, Le developpement durable maintenant ou jamais, Polina,France, 2006.

141) Farid Baddach ,le developpement durable tout simplement ,EYROLLES,France,2008.

142) IFAD, Rural Poverty Report 2001: the Challenge of Ending Rural Poverty, Rome ,2001 .

143) Islamic Research and Rraining Institute ‘Islamic microfinance development challenges and initiatives ‘policy dialogue paper N°2 ، Islamic Development Bank ،Jeddah ،2008.

144) Jean Arrous , Les théories de la croissance, éditions du seuil , Paris, 2009 .

- 145) MF.FORSTER, trends and driving factors in income distribution and poverty in the OECD area, labour Market and social Policy occasional paper N° 42 (OECD PARIS,2000) .
- 146) Michael Tarazi ‘Islamic microfinance :an emerging market niche’focus note ‘n°4 9CGAPpublication washington DC ‘august 2008.
- 147) Mirghani, M., Mubarak, M., Bhuiyan, A. B. and Siwar, C. Islamic Microcredit And Poverty Alleviation In The Muslim World: Prospects And Challenges, Australian Journal of Basic and Applied Sciences 5(9). (2011) .
- 148) Obaidullah, M, Introduction To Islamic Microfinance, IBF NET: The Islamic Business And Finance Network, International Institute of Islamic Business and Finance(2008). (<http://www.imad.in/mf-obaidullah.pdf>)
- 149) Observatoire de la responsabilité Societale de L’entreprise , Le developpement durable et entreprises , AFNOR ,2008.
- 150) Progoamme des Nations Unies pour le developpement ,rapport mondiale sur le developpehumaie,1997.
- 151) Saikou E. Sanyang and 2Wen-Chi Huang, Micro-Financing: Enhancing the Role of Women’s Group for Poverty Alleviation in Rural Gambia, World Journal of Agricultural Sciences 4 (6), 2008.
- 152) Sébastien Boyé et autres ,Le guide de la Microfinance ,éditions d'organisation,Paris(2006).
- 153) Soudanese journale of public health,october 2007.vol2(pdf paper)
- 154) Shahzad Ahmad,Muhammad Sajid Naveed and Abdul ghafoor , Role of Micro Finance in Alleviating Rural Poverty: A Case Study of Khushhali Bank Program in Rahim Yar Khan– Pakistan, International Journal of Agriculture& Biology, Vol. 6, No.2, 2004.
- 155) The City UK ,Islamic Finance May 2011 ,Financial Markets Series London,UK,2011.

- 156) Anthony B. Atkinson World Bank, "Comparing Poverty Rates Internationally: Lessons from Recent Studies in Developed Countries", (1990),
- 157) HASSAN ,M.K,an integrated poverty alleviation model combining zakat ,waqf and microfinance
- 158) (<http://www.ukm.my/hadhari/sites/default/files/prosiding/p14.pdf>)
- 159) <http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/NEWSARABIC/0,,contentMDK:23132479~pagePK:64257043~piPK:437376~theSitePK:1052299,00.html>, www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2013/04/17/remarkable-declines-in-global-poverty-but-major-challenges-remain
- 160) Akhter, W, N. Akhtar and S.K.A. Jaffri, Islamic Micro-Finance And Poverty Alleviation: A Case of Pakistan,2009 .
<http://www.kantakji.com/fiqh/files/economics/401.pdf>
- 161) Muhammad yunus, 'grameen bank at a glance',january 2000 ,
<http://www.grameeninfo.org/bank/gbglance.htm>
- 162) http://www.grameen.com/index.php?option=com_content&task=view&id=632&Itemid=664
- 163) عبد الرحمن عامر، نحو التمويل الأصغر وفقاً للشريعة الإسلامية: مقدمة تمهيدية،(2007)، على
<http://arabic.microfinancegateway.org/content/article/detail/24004>
- 164) عبده سعيد اسماعيل ،أدبيات التمويل الصغير عرض ونقد ،نسخة الكترونية ،ص،2008 منشور
على موقع البوابة العربية للتمويل الأصغر www.arabicfinancegatewaye.org
- 165) موسى بن منصور، دور التمويل الأصغر في محاربة الفقر في المناطق الريفية ضمن أطر المالية
الإسلامية ،منشور على موقع الموسوعة العالمية للاقتصاد والتمويل الإسلامي على الرابط
[http:// www .ifpedia.org](http://www.ifpedia.org)
- 166) طارق حامد عبدالعزيز، أساليب التمويل الاسلامية للمشروعات الصغيرة كبديل للتمويل التقليدي،
الموقع: www.arabic.microfinancegateway.org
- 167) الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير ومتناهي الصغر، دراسة ظروف العرض والطلب الحالي
في الأراضي الفلسطينية مقال منشور موقع البوابة العربية للتمويل الأصغر على الرابط :
<http://arabic.microfinancegateway.org/content/article/detail/93484>

- 168) مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية ،الأول في صناعة التمويل الأصغر ،منشور على رابط البنك في موقع بنك السودان المركزي <http://www.cbos.gov.sd>
- 169) مصطفى محمد مسند، استراتيجية إدارة مخاطر التمويل الأصغر بالمصارف السودانية ورقة بحثية نسخة (pdf) ص13 منشورة على موقع البوابة العربية للتمويل الأصغر على الرابط : www.arabicfinancegateway.org
- 170) مقال في <http://arabic.microfinancegateway.org/content/article/detail/26410>
- 171) سامر مظهر قنطقجي. الزكاة و دورها في محاربة الفقر و البطالة بين المحلية و العالمية. على الموقع: www.kantakji.org
- 172) موقع وزارة الشؤون الدينية والأوقاف الجزائرية: www.marwakf-dz.org
- 173) الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر : www.angem-dz.org
- 174) موقع وحدة التمويل الأصغر السودانية: <http://www.mfu.gov.sd>
- 175) الموقع الرسمي لأجفند : <http://www.agfund.org>
- 176) موقع إسلام أونلاين: www.islamonline.net
- 177) موقع بنك السودان المركزي: <http://www.cbos.gov.sd>
- 178) موقع البوابة العربية للتمويل الأصغر: <http://arabic.microfinancegateway.org>

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01-1	أبعاد التنمية المستدامة.	12
02-1	عدد الفقراء حسب مستوى الفقر في الفترة (1981-2008) .	18
03-1	عدد الفقراء حسب المناطق في الفترة (1981-2008).	19
04-1	معدلات الفقر في العالم النامي في الفترة (1981-2008).	20
05-1	العملاء المستهدفون لمؤسسات التمويل الأصغر.	38
06-1	تفصيل إجمالي الإقراض حسب نهج الإقراض لبعض الدول العربية (2008-2009).	48
07- 1	ارتفاع عدد النساء الأشد فقرا اللاتي تم الوصول إليهن بالنسبة إلى إجمالي الفقراء الأشد فقرا.	54
08-1	التمويل الأصغر وتمكين المرأة:الحلقات المثمرة.	56
01-2	إجمالي أصول التمويل الإسلامي في العالم في الفترة (2006-2009).	69
02-2	معدل النفقات على برامج التمويل الأصغر في المنطقة العربية خلال الفترة (2007-2009).	74
03-2	أنواع صيغ التمويل الإسلامي.	80
01-3	عدد المستفيدين من زكاة المال لـ 48 ولاية في الفترة (2000-2012).	136
02-3	العدد الإجمالي للسلف دون فوائد حتى 2012.	137
03-3	حصيلة مناصب الشغل المستحدثة في الوكالة في الفترة (2005-2012).	141
04-3	عدد المستفيدين من القرض الحسن لـ 48 ولاية في الفترة (2000-2012)	148
05-3	عدد العملاء للمنتجات المتوافقة مع الشريعة في بعض البلدان العربية	156
06-3	أهم الصيغ التمويلية المستخدمة في بنك الخرطوم.	157
07-3	نتائج البرنامج التجريبي لبنك السودان المركزي حتى منتصف 2011	162
08-3	مساهمة الأوعية الزكوية في التحصيل الكلي في العام 2011.	170
09-3	توزيع التمويل حسب المحاصيل حتى سنة 2012 .	177

فهرس الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
40	مراحل التطور التاريخي لنشأة بنوك الفقراء.	01-1
44	بعض مؤشرات الأداء لبنك غرامين خلال الفترة (2002-2012).	02-1
51	مؤشرات بنوك أجفند للتمويل الأصغر.	03-1
68	نسبة الفقر في الدول الإسلامية حسب المناطق.	01-2
72	توزيع نشاط التمويل الإسلامي الأصغر في العالم سنة 2007.	02-2
101	دخل الفقراء قبل وبعد استلام الزكاة.	03-2
104	أهمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.	04-2
106	نسبة اليد العاملة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من إجمالي اليد العاملة.	05-2
110	نسبة فقراء الأرياف من إجمالي الفقراء الذين يعيشون دون خط الفقر الوطني في الدول العربية.	06-2
115	المجالات التي تستطيع فيها مؤسسات التمويل الأصغر الاستجابة لتغير المناخ.	07-2
122	نسبة الفقر من سنة 1995 إلى سنة 2008.	01-3
124	هيكل التمويل الثنائي لإنشاء مؤسسة مصغرة في ظل ANSEJ.	02-3
125	هيكل التمويل الثلاثي لإنشاء مؤسسة مصغرة في إطار ANSEJ.	03-3
130	أنماط التمويل في الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM).	04-3
135	نسب صرف حصيلة زكاة المال في الجزائر.	05-3
138	حصيلة السلف بدون فوائد موزعة حسب قطاعات النشاط خلال الفترة (2005-2012).	06-3
139	المشاريع ذات الأولوية في التمويل بالقروض الحسنة لصندوق الزكاة	07-3
140	حصيلة المشاريع الممولة من طرف صندوق الزكاة حسب القطاعات في الفترة (2003-2012).	08-03
142	نسبة مساهمة الوكالة في التوظيف في الفترة (2005-2010).	09-3
143	توزيع المستفيدين حسب الشريحة العمرية في الفترة (2005-2012).	10-3

143	حصيلة السلف بدون فوائد موزعة حسب قطاعات النشاط خلال الفترة (2012-2005).	11-3
146	حصيلة المستفيدين من زكاة المال في الفترة (2012-2003).	12-3
147	المستفيدون من القرض الحسن في الفترة (2012-2003).	13-3
152	تطور نشاط مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية في منح التمويل الأصغر في الفترة (2010-2000).	14-3
154	تطور نشاط بنك الأسرة في منح التمويل الأصغر في الفترة (2008-2010).	15-3
155	مقدمو خدمات التمويل الإسلامي الأصغر في بعض الدول من بينها السودان.	16-3
159	أهم الملامح التنموية لتمويلات بنك الخرطوم بالتمويل الإسلامي الأصغر في الفترة (2012-2009).	17-3
163	نسبة التمويل الأصغر في القطاعات الرئيسية في الاقتصاد السوداني.	18-3
165	عدد الأسر المستفيدة من التمويل الأصغر في الفترة (2012-2008).	19-3
166	المشروعات الانتاجية التي تم تنفيذها خلال العام 2012	20-3
167	تمويل قطاع التمويل الأصغر خلال الفترة (2012-2000) .	21-3
168	الأنشطة الممولة في بعض مؤسسات التمويل الأصغر سنة 2008.	22-3
170	تطور حجم جباية الزكاة في السودان في الفترة (2011-2006) .	23-3
171	مصارف الزكاة الفعلية في الفترة (2011-2006).	24-3
172	نسبة الصرف على الفقراء والمساكين في الفترة (2011-2006).	25-3
173	حصيلة الصرف على المشروعات الخدمية والانتاجية لعام 2011.	26-3
175	البنوك المشاركة في محفظة الأمان للتمويل الإسلامي الأصغر .	27-3
176	توزيع التمويل في مشروع ربط صغار المزارعين حتى سنة 2012 .	28-3
185	أهم أوجه الاختلاف بين التجربة الجزائرية والسودانية في قطاع التمويل الاسلامي الأصغر .	29-3

فهرس المحتويات

رقم الصفحة	العنوان
أ-ح	مقدمة
03	الفصل الأول: التمويل الأصغر وأسس التنمية المستدامة
04	المبحث الأول: التنمية المستدامة، مفهومها، أهدافها وأبعادها
04	المطلب الأول: ماهية التنمية المستدامة
10	المطلب الثاني: أبعاد التنمية المستدامة
13	المبحث الثاني: ظاهرة الفقر كأساس لنشأة التمويل الأصغر
13	المطلب الأول: الأسس النظرية لظاهرة الفقر
20	المطلب الثاني: تأثير الفقر على أبعاد التنمية المستدامة
24	المطلب الثالث: برامج مكافحة الفقر
31	المبحث الثالث: الإطار العام وأدبيات التمويل الأصغر
31	المطلب الأول: ماهية التمويل الأصغر
39	المطلب الثاني: بنوك الفقراء (بنك غرامين)
47	المطلب الثالث: بنوك الفقراء والتمويل الأصغر في المنطقة العربية
51	المبحث الثالث: الدور التنموي للتمويل الأصغر
52	المطلب الأول: دور التمويل الأصغر في التنمية الاقتصادية
53	المطلب الثاني: دور التمويل الأصغر في التنمية الاجتماعية
58	خلاصة الفصل الأول
60	الفصل الثاني: الدور التنموي المستدام للتمويل الإسلامي الأصغر
61	المبحث الأول: أساسيات عن التمويل الإسلامي الأصغر
61	المطلب الأول: ماهية التمويل الإسلامي الأصغر
67	المطلب الثاني: واقع وتحديات التمويل الإسلامي الأصغر
75	المطلب الثالث: دمج التمويل الإسلامي الأصغر و الزكاة في إطار عمل متكامل
79	المبحث الثاني: مساهمة صيغ التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية الشاملة
80	المطلب الأول: صيغ التمويل الإسلامي الأصغر

85	المطلب الثاني: الدور التنموي لصيغ التمويل الإسلامي الأصغر
93	المطلب الثالث: دور الزكاة في تمويل مشاريع الفقراء
102	المبحث الثالث: فعالية المشروعات متناهية الصغر في تحقيق التنمية المستدامة
102	المطلب الأول: أثر المشروعات متناهية الصغر في البعد الاقتصادي
107	المطلب الثاني: الأداء الاجتماعي للتمويل الإسلامي الأصغر
112	المطلب الثالث: التمويل الإسلامي الأصغر والبعد البيئي للتنمية المستدامة
118	خلاصة الفصل الثاني
120	الفصل الثالث : دراسة مقارنة بين تجربتي السودان والجزائر في مجال التمويل الإسلامي الأصغر والتنمية المستدامة
121	المبحث الأول : تجربة التمويل الإسلامي الأصغر في الجزائر
121	المطلب الأول : استعراض حالة صناعة التمويل الأصغر في الجزائر
126	المطلب الثاني : دراسة برامج التمويل الأصغر في الجزائر
136	المطلب الثالث : دور برامج التمويل الأصغر في الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة
148	المبحث الثاني : التجربة السودانية في التمويل الإسلامي الأصغر
148	المطلب الأول : استعراض الملامح القطاعية للتمويل الإسلامي الأصغر
155	المطلب الثاني: مساهمة التمويل الإسلامي الأصغر في تحقيق التنمية المستدامة
167	المطلب الثالث: مساهمة ديوان الزكاة في التمويل الإسلامي الأصغر
178	المبحث الثالث : مقارنة حالة القطاع في البلدين و التحديات والمعوقات التي تواجهه
178	المطلب الأول : تحديات ومعوقات قطاع التمويل الإسلامي الأصغر في الجزائر
182	المطلب الثاني : تحديات ومعوقات قطاع التمويل الإسلامي الأصغر في السودان
184	المطلب الثالث: أوجه التشابه والاختلاف بين التجريبتين السودانية والجزائرية
187	خلاصة الفصل الثالث
189	خاتمة عامة
195	قائمة المراجع
211	فهرس الأشكال
213	فهرس الجداول
	فهرس المحتويات

ملخص الدراسة

يشكل التمويل الإسلامي الأصغر ملتقى صناعتين تهدفان لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية: هما التمويل الأصغر، الذي يخدم الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، مثل مكافحة الفقر والبطالة ومحاربة الهشاشة... إلخ، والتمويل الإسلامي الذي يتيح من خلال مختلف صيغه توسيع القاعدة الانتاجية والمساهمة في التنمية الاقتصادية، زيادة على تضمنه البعد الأخلاقي، الذي يحمل في طياته مفاهيم تعمل على ترسيخ مفاهيم العدالة الاجتماعية وحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، كما يعمل أيضا التمويل الإسلامي الأصغر على تقديم الخدمات المصرفية الشاملة لتمويل أنشطة إنتاجية صغيرة ومصغرة، تمس بشكل أوسع الطبقات الفقيرة، حيث يجمع الاقتصاديون وخبراء التنمية الاجتماعية على أهمية نظام التمويل الإسلامي الأصغر لمكافحة الفقر، الذي يمثل واحدا من أكبر التحديات، التي تعيق تحقيق التنمية المستدامة .

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على الدور التنموي المستدام الذي تلعبه هذه الصناعة في الجزائر، من خلال دراسة آثار ونتائج القروض الحسنة لصندوق الزكاة وقروض الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، مع المقارنة بالتجربة السودانية باعتبارها رائدة في تقديم هذه الخدمات على المستوى العربي والإسلامي.

الكلمات المفتاحية : التمويل الأصغر ، التمويل الإسلامي الأصغر ، الفقر ، الزكاة ، التنمية المستدامة .

The Islamic microfinance is formed by the combination of two industries, there aim to achieve the economic and social development: they are the microfinance, which serves the economic and social dimensions, such as the fight against poverty and unemployment and fighting precariousness... etc., and the Islamic finance, which provides through a different formula, the opportunities to expand the productive base and contribute to the economic development. In addition to the ethical dimension, which holds many notions that refer to the consolidation of the social equity and justice, environmental protection and sustainable development, as it aims also, the Islamic microfinance, to provide banking services to finance the micro productive activities, that have a great impact on the poorer classes, where many economists and experts of the social development agree about the importance of Islamic microfinance to fight against poverty, which represents in fact one of the biggest challenges , that restrain the achievement of sustainable development .

The aim of this study, is to stand on the sustainable developmental role played by this industry in Algeria, through the study of the impacts and results of good loans of the Zakat Fund and the loans of the National Agency for the management of the microloans, comparing it with the Sudan experience, as it is considered as the leader one in the provision of these services in the Arab and Muslim world.

Keywords: microfinance, the Islamic microfinance, poverty, Zakat, sustainable development.